مدار
المشهد الاسرائيلي
الثلاثاء ٢٠١٢/١٠/٢٣ الموافق ٧ ذو الحجة ١٤٣٣ هـ العدد ٢٩٢ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تغطية خاصة
حول المشهد الانتخابي
في إسرائيل
صفحـ(٣)ـة

قصة مستوطنة «ألون موريه» كما تكشفها وثائق رسمية تنشر للمرة الأولى!
صفحـ(٥)ـة

إسرائيل تلقت بقلق الأنباء حول محادثات سرية بين أميركا وإيران

نتنياهو: وقف البرنامج النووي الإيراني دبلوماسياً يجب أن يكون بالدمج بين العقوبات والخيار العسكري!

* رئيس الموساد الأسبق: الإيرانيون يريدون الخروج من ورطتهم ورومني يدمر جميع احتمالات الحل باستثناء الحرب *

تلقت إسرائيل بقلق بالغ تقريرا نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، يوم السبت الماضي، جاء فيه أن الولايات المتحدة وإيران توصلتا إلى تفاهمات، خلال محادثات سرية، تقضي بفتح حوار بينهما حول البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي ستجري في ٦ تشرين الثاني المقبل. لكن على ما يبدو فإن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، يأمل في أن يضعف هذا التقرير الرئيس الأميركي باراك أوباما في الانتخابات، لصالح خصمه المرشح الجمهوري ميت رومني.

وأعلن وزراء إسرائيليون عدم علمهم بوجود تفاهمات محتملة كهذه بين إدارة أوباما وإيران أو بوجود اتصالات بين الجانبين. ورغم ذلك رفضوا فكرة إجراء حوار كهذا. وعقب نتنياهو، في بيان صادر عن مكتبه، على تقرير الصحيفة الأميركية بالقول «لا توجد لدينا أي معلومات حول مثل هذه الاتصالات ولا أستطيع القول إذا ما تم إجراؤها عمليا. ولكنني أستطيع أن أقول إن ايران تستغل المفاوضات والاتصالات التي تجرى معها من أجل كسب الوقت واحراز التقدم في برنامجها النووي».

وأضاف نتنياهو أنه «خلال العام المنصرم أجرت مجموعة الدول ٥ +١ [الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا والصين وفرنسا وبريطانيا] محادثات مع ايران، وايران خصبت آلاف الكيلوغرامات من اليورانيوم. ولا أرى أي سبب يجعلني أفكر بأن ايران ستتصرف بشكل مختلف في اتصالاتها مع الولايات المتحدة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يحدد أولا مطالب واضحة جدا من إيران: وقف تخصيب اليورانيوم وإخراج اليورانيوم المخصب بأكمله من ايران وتفكيك المنشأة تحت الأرضية في قُم. أعتقد أن الاحتمالية الأفضل لإنجاح المساعي الهادفة الى ايقاف البرنامج النووي الإيراني دبلوماسيا ستكون دمجا بين فرض عقوبات أكثر صرامة وخيار عسكري ذي مصداقية. وفي جميع الأحوال، أستطيع أن أقول إنه ما دمت رئيسا للحكومة، فإن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك قدرة عسكرية نووية».

وقال وزير خارجية إسرائيل، افيغدور ليبرمان، لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأول الأحد، «آمل بأن لا توجد نوايا لدى الأميركيين لإجراء محادثات مباشرة مع إيران». وأضاف «أريد أن أصدق نفي البيت الأبيض. وأعتقد أن الأميركيين تعلموا من التجربة، إذ أن كل ما يريد أن يحققه الإيرانيون بواسطة هذه المفاوضات المباشرة هو إزالة العقوبات» الدولية المفروضة عليهم.

غير أن شبكة «إن بي سي» التلفزيونية الأميركية نقلت عن موظفين رفيعي المستوى في الإدارة الأميركية قولهم إن محادثات سرية أميركية إيرانية قد جرت في واشنطن وطهران ولكن لم يتم تحديد موعد للقاء قريب. وقال الموظفون الأميركيون إن إسرائيل ومجموعة دول ٥ + ١ مطلعة على المحادثات السرية.

من جانبه نفى وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، موشيه يعلون، علمه بوصول معلومات إلى إسرائيل حول اتصالات أميركية - إيرانية سرية، لكنه قال إنه «ليس سرا أنه جرت اتصالات بين الأميركيين والإيرانيين... لكن إيران ترفض طوال الوقت إجراء اتصالات علنية مع الولايات المتحدة». كذلك قال مستشارون لوزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إن التفاصيل التي نشرتها الصحيفة الأميركية ليست معروفة لدى جهاز الأمن الإسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بتفاهمات أميركية - إيرانية.

هليفي: «ليس ثمة ما نخسره من الحوار مع إيران»

لكن على عكس الموقف الرسمي الإسرائيلي الرافض لإجراء محادثات مع إيران، طرح رئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، موقفا مغايرا دعا من خلاله إلى إجراء محادثات مع إيران حول برنامجها النووي.

وقال في مقابلة أجراها معه موقع "إل مونيتور" الالكتروني الأميركي، ونشرت أمس، الاثنين، إن "الإيرانيين، في سرهم، يريدون الخروج من هذه الورطة". وانتقد هليفي رومني قائلا إنه "يدمر كافة احتمالات الحل باستثناء الحرب".

وأضاف هليفي "إنني أفهم أن الحوار مع العدو هو أمر ضروري، وليس ثمة ما يمكن أن نخسره. يقولون إنه 'إذا تحدثت معهم فإنك ستمنحهم الشرعية'، لكن عندما لا نتحدث معهم فإنهم لا يتحولون إلى غير شرعيين. وهذا الأمر اقنعني بأننا كنا جميعا سطحيين في الحوار مع أعدائنا". وأضاف أنه "فيما يتعلق بإيران، فإنه ينبغي الذهاب بشكل عميق أكثر. يجب أن نفهم ما الذي يحركهم. والإيرانيون، في سرهم، يرغبون في الخروج من هذه الورطة. فالعقوبات فعالة جدا، وبدأت تمس بهم".

وشكك هليفي في دوافع إسرائيل عندما تطالب بتشديد العقوبات على إيران قائلا إنه "إذا كان الهدف إحضار إيران إلى طاولة المفاوضات، فإن الخطاب يجب أن يكون مختلفا". ورأى أن الطريق إلى اتفاق مع إيران "سيكون صعبا جدا ويتطلب ابتكار حلول وشجاعة وجرأة سياسية".

وهاجم هليفي رومني قائلا إن "المفاوضات مع إيران لا تعتبر تخليا عن إسرائيل. وأوباما يعتقد أن ثمة مكانا للمفاوضات، وهذه شجاعة كبيرة من جانبه أن يقول هذا. وأعتقد أن تحويل السياسة تجاه إيران إلى قضية جوهرية في الانتخابات، مثلما فعل رومني، يمس كثيرا بمصلحة الولايات المتحدة ومصلحة إسرائيل أيضا. ورومني يدمر كل احتمال باستثناء الحرب".

اسرائيل محاولات متواصلة لتكريس «الخط الأحمر».

(أب)

إسرائيل ليست مقتنعة بالنفي الأميركي

أفاد المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، أمس، بأن إسرائيل ليست مقتنعة بالنفي الأميركي لما جاء في تقرير "نيويورك تايمز". وكتب أنه "لا ينبغي التعامل بجدية مع النفي غير القاطع فعلا من جانب واشنطن"، لأنه "يوجد لدى واشنطن ما تخفيه ولذلك لم تشرك إسرائيل ودول أخرى في سرية المحادثات" مع إيران.

وأضاف فيشمان أن المحادثات السرية بين الولايات المتحدة وإيران بدأت على ما يبدو بوساطة وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، التي ترأس المحادثات بين مجموعة ٥ + ١ وإيران. وتابع أن الجانبين اتفقا على إجراء المحادثات بعد الانتخابات وأن "الإيرانيين يعيشون في شعور بأن أوباما بعد الانتخابات سيكون لينا أكثر وسيبدي انفتاحا للاحتياجات الإيرانية في المجال النووي". ورأى المحلل أن ما تم الكشف عنه في الصحيفة الأميركية يعبر عن تطور داخل النظام الإيراني.

من جانبه أشار محلل الشؤون العربية في صحيفة "هآرتس"، تسفي بارئيل، إلى أن إدارة الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، أجرت اتصالات مع إيران. لكن بوش رفض مواصلة الاتصالات مع إيران وتطويرها إلى حوار بعد شرط وضعته طهران بأن لا تتم مهاجمة إيران طالما أن المحادثات جارية. كما وضع بوش شرطا ثانيا لاستمرار المحادثات وهو أن تتوقف إيران عن تخصيب اليورانيوم.

وأضاف بارئيل أن أوباما يطرح الآن توجها مختلفا، يثير غضب إسرائيل بالأساس، وبموجبه لا توجد شروط مسبقة لإجراء محادثات مع إيران، "والسؤال هو ما إذا وافق أوباما على شرط إيران بأن لا تتم مهاجمتها طالما أن المحادثات جارية".

ورأى بارئيل أن التطور الأهم بالنسبة لإيران في هذه الاتصالات هو "منح شرعية لإجراء محادثات مع 'الشيطان الأكبر' [أي أميركا] وحدوث تحول جوهري في النظر إلى الولايات المتحدة كعدو". وأضاف أن رغبة إيران في إرجاء بدء الحوار إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية "لا يدل على كسب الوقت، وإنما من أجل التأكد بأن مبادرة النية الحسنة التاريخية التي تقدمها إيران لن تسقط بيد رئيس [رومني] لن يعرف ماذا يفعل بها أو لا يريد استخدامها".

مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم الحكم والمجتمع» في «الكلية الأكاديمية تل أبيب - يافا»

الدكتور عوفر كينغ لـ «المشهد الإسرائيلي»: افتقار تحالف الوسط- اليسار إلى زعيم قوي يعزز احتمالات فوز تحالف الليكود- اليمين!

بنية الكنيست الآن لا تتيح إمكان اتخاذ قرارات حاسمة ولا سيما في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

كتب بلال ضاهر:

دلت استطلاعات الرأي العام، التي تم نشرها في أعقاب إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة، على أن كتلة أحزاب اليمين ستفوز في تلك الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٢ كانون الثاني المقبل، بـ ٦٥ مقعدا في الكنيست على الأقل، بينما ستحصل كتلة أحزاب الوسط - اليسار - العرب على ٥٥ مقعدا.

وتوقعت بعض الاستطلاعات أن تكون قوة اليمين في هذه الانتخابات أكبر.

وتأتي هذه الاستطلاعات رغم أن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، ورئيسة حزب كاديما السابقة، تسيبي ليفني، لم يعلنا حتى الآن عن قرارهما فيما إذا كانا يعتزمان العودة إلى الحياة السياسية وخوض الانتخابات القريبة.

وتظهر استطلاعات الرأي، حتى الآن، تزايد قوة حزب العمل الإسرائيلي، بزعامة شيلي يحيموفيتش، واحتمال حصوله على ٢٠ مقعدا في الكنيست، أو حتى على أكثر من ذلك بقليل، بينما حصل في الانتخابات السابقة على ١٣ مقعدا، وهو ممثل اليوم بثمانية مقاعد بعد انشقاق رئيسه ووزير الدفاع إيهود باراك عنه. لكن اللافت الآن، هو أن يحيموفيتش تركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتتجاهل بالكامل موضوع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد صرحت في الماضي بأنه ينبغي حل القضايا الاجتماعية أولا ثم التوجه لحل الصراع، وتعرضت في أعقاب ذلك إلى انتقادات من جهة معسكر الوسط - اليسار.

وفي مقابل توجهات يحيموفيتش، فإن نواب أحزاب اليمين، وخاصة من الليكود، و«إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وحزب شاس، يسعون إلى دعم الاستيطان والمستوطنين بشكل بالغ من أجل كسب تأييد المستوطنين في الانتخابات. وقد دفع هذا التأييد للمستوطنين نتنياهو إلى الإعلان عن نيته تبني أجزاء واسعة من تقرير لجنة كان قد شكلها برئاسة قاضي المحكمة العليا المتقاعد، إدموند ليفي، بشأن تشريع البؤر الاستيطانية العشوائية.

حول هذه المواضيع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحاضر في «قسم الحكم والمجتمع» في «الكلية الأكاديمية تل أبيب - يافا» ومدير «برنامج تغيير طريقة الحكم» في إسرائيل في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، الدكتور عوفر كينغ.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، خلال الأسبوعين الماضيين، استطلاعات رأي أولية، توقعت فوز اليمين في الانتخابات العامة المقبلة. هل يمكن أن تتغير نتائج هذه الاستطلاعات بعد تشكيل الأحزاب قوائم انتخابية، عقب الانتخابات الداخلية فيها؟

كينغ: «رأينا استطلاعات رأي، تم نشرها الأسبوع الماضي، وتناولت سيناريوهات متنوعة، مثل خوض أولمرت وليفني الانتخابات في قائمة انتخابية واحدة، أو في حال انضم إليهما [رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق] غابي أشكنازي، أو يائير لبيد. وهناك استطلاعات تظهر أن ترشح أشخاص معينين قد يزيد من شعبية حزب ما. لكن لم يتم نشر أي استطلاع يظهر حدوث تغير في ميزان القوى بين كتلتي اليمين والوسط - اليسار. وهذا يعني أنه ربما تزداد قوة حزب العمل في أعقاب الانتخابات الداخلية في هذا الحزب وتشكيل قائمته الانتخابية، أو ربما يضعف [حزب «يوجد مستقبل» بقيادة] يائير لبيد، ويضعف حزب كاديما أكثر، ولكن على ما يبدو أن هذا لن يغير حقيقة أن شعبية نتنياهو وليبرمان والأحزاب الدينية ستبقى أكبر».

(*) ما الذي يدفع الجمهور الإسرائيلي إلى أن يصوت بغالبيته إلى أحزاب اليمين؟

كينغ: «أريد أن أجيب على هذا السؤال بحذر شديد. أعتقد أن السبب الأول هو خيبة الأمل من عملية السلام. والسبب الثاني هو التخوف من الواقع الجيو- سياسي الجديد في المنطقة، أي الربيع العربي والتهديد الإيراني. وربما هناك مسألة أخرى وهي حاضرة جدا اليوم، وهي عدم وجود زعيم قوي في إسرائيل وبالإمكان الاعتماد عليه في الكتلة المسماة الوسط - اليسار. إذ أنه بعد موجات الاحتجاجات الاجتماعية، كان يتوقع أن تزداد قوة أحزاب الوسط - اليسار، وذلك على أثر الوضع الاقتصادي وغلاء المعيشة، وكان من شأن ذلك في أوضاع عادية أن يقوي اليسار، لكن هذا لم يحدث. كذلك فإن التقسيم بين يمين ويسار في إسرائيل ليس واضحا. فبعد العام ١٩٦٧ أصبح الفرق الأساس بين المعسكرين يتعلق بالجانب السياسي ومستقبل المناطق الفلسطينية، والسلام مع الفلسطينيين».

(*) يعتقد كثيرون في إسرائيل أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ليس مطروحا على الأجندة العامة للمعركة الانتخابية الإسرائيلية، وإنما هناك الموضوع الإيراني والمواضيع الاقتصادية - الاجتماعية. لكن يخيل أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني موجود، وبشكل واسع، في خلفية معظم المواضيع أو القضايا المطروحة على أجندة الانتخابات. ما رأيك؟

كينغ: «واضح أنه يوجد تناقض هنا. فالسنوات الثلاث والنصف الأخيرة، أي منذ صعود نتنياهو إلى الحكم، كانت سنوات هادئة نسبيا، قياسا بفترات سابقة. وأعتقد أن هذه كانت أكثر السنوات هدوءا [من الناحية الأمنية] منذ العام ١٩٩٤ وحتى اليوم. وعندما يسود هدوء كهذا فإن الكثير من الإسرائيليين يعتقدون أنه لا توجد مشكلة. كل شيء يسير بشكل حسن. وواضح أن هذا مفهوم خطير، لأن هذا الهدوء لن يستمر لفترة طويلة. لكن الآن لا يمكن إقناع الإسرائيلي العادي أنه توجد مشكلة ما. صحيح أن هناك إطلاق صواريخ من غزة، لكن على ما يبدو أن هذا لا يزعج معظم الإسرائيليين، وإنما لديهم مشاكل ملحة أكثر. ولأسفي، فإنه توجد لدى الفلسطينيين أيضا مشاكل ملحة أكثر من تسوية الصراع. ونرى اليوم أن حزب العمل ورئيسته، شيلي يحيموفيتش، وأشخاصا مثل رئيس كاديما، شاؤول موفاز، يكادون لا يتطرقون إلى القضية الفلسطينية. والوحيدون الذين يطرقون هذا الموضوع هم من حزب ميرتس وتسيبي ليفني في حال عودتها إلى الحياة السياسية».

(*) يحيموفيتش نجحت في إحياء حزب العمل، ويبدو أنها نجحت في ذلك على أثر تمسكها بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية وإهمال موضوع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبشكل لافت. هل تغيرت مواقف مصوتي حزب العمل، الذين كانوا في الماضي يؤيدون تسوية الصراع أو الدخول في عملية سلام على الأقل، ولم يعودوا يهتمون بذلك الآن؟

كينغ: «بداية، أعتقد أنه ينبغي أن نحكم على ذلك بعد شهر أو شهر ونصف الشهر، وأن نرى عندها كيف ستكون الحملة الانتخابية لحزب العمل، وما إذا كان سيستمر في تجاهل الموضوع الفلسطيني ودفعه إلى هامش أجندته. وأنا لست واثقا تماما من أن هذا هو ما سيحدث، بل أعتقد أن يحيموفيتش نجحت في وضع نفسها كزعيمة قوية للحزب، وأن وضع الموضوع الفلسطيني في درجة أدنى والتركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية كان حكيما، ليس صائبا وإنما حكيم. وأنا لست متأكدا من أن هذه الحال ستستمر. كذلك ينبغي أن ننتظر تشكيل قائمة هذا الحزب، كما أن يحيموفيتش ليس اللاعبة الوحيدة فيه، رغم أنها زعيمة الحزب. وأعتقد أنه ما زال هناك مراكز قوى كثيرة في العمل، وأن لدى هذه المراكز التزاما كبيرا تجاه الموضوع الفلسطيني».

(*) نشهد الآن حجيج نواب أحزاب اليمين، من الليكود وشاس و«إسرائيل بيتنا»، إلى المستوطنات، ويعلنون، على سبيل المثال، عن تأييدهم لتقرير القاضي إدموند ليفي بشأن تشريع البؤر الاستيطانية العشوائية من أجل كسب رضى المستوطنين، علما أن جمهور المستوطنين عدده ٥٠٠ ألف شخص تقريبا. ما هو سر قوة المستوطنين في الانتخابات؟

كينغ: «توجد للمستوطنين مراكز قوى في أحزاب اليمين. والمستوطنون بالنسبة لأحزاب اليمين هم جمهور مصوتين كبير وله وزنه».

(*) تغيير أو تصحيح طريقة الحكم في إسرائيل ليس موجودا على أجندة الانتخابات، الآن. هل هذا يعني أن الأحزاب ليست مهتمة بتغيير طريقة الحكم؟

كينغ: «يائير لبيد يطرح هذا الموضوع بشكل جدي في حملته الانتخابية. وقبل ثلاثة شهور فقط، عندما انضم موفاز إلى حكومة نتنياهو، كان تغيير طريقة الحكم إحدى أهم نقطتين في اتفاق التحالف بينهما. أما الآن، فأنت محق، هذا الموضوع ليس مطروحا بشكل واسع. والسبب هو أن من يتواجد في الحكم لديه حافز لعدم تغيير طريقة الحكم لأنه وصل إلى الحكم بالطريقة الحالية. وهذا الموقف ليس مفاجئا عندما نتحدث عن حزب الليكود. لكن بالنسبة لأحزاب مثل العمل فإنه أمر مفاجئ ألا يحتل موضوع تغيير طريقة الحكم مكانا أوسع في أجندته. ولكن ربما يكون الحديث في هذا الموضوع مبكرا، لأن حملة تغيير طريقة الحكم لم تبدأ بعد».

(*) هل يمكن أن يساهم تغيير طريقة الحكم في إسرائيل في حل الصراع أو الدخول في عملية سياسية مع الجانب الفلسطيني؟

كينغ: «مد خط بين تغيير طريقة الحكم والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ينطوي على تبجح. لكني سأقول ما يلي: وفقا للخطة التي نطرحها في 'المعهد الإسرائيلي للديمقراطية'، على الأقل، فإن الهدف من تغيير طريقة الحكم هو إنشاء جهاز حكم يكون قادرا على اتخاذ قرارات، وليس التهرب من اتخاذ قرارات. وبنية الكنيست اليوم ووجود حزب حاكم يشكل عدد نوابه أقل من ربع عدد أعضاء الكنيست، يصعبان من عملية اتخاذ قرارات حاسمة. وقد رأينا كيف أن نتنياهو تهرب كثيرا من اتخاذ قرارات خلال هذه الولاية. ولم يكن الوحيد الذي تهرب، فقد تهرب زعماء إسرائيليون خلال السنوات السابقة أيضا. وأعتقد أنه من هذه الزاوية، فإن تغيير طريقة الحكم بشكل يقلص عدد الأحزاب يمكن أن يمنح صناع القرار قدرة أفضل على الحسم. ولا شك في أن الصراع هو جزء من المواضيع التي تحتاج إلى الحسم».

كلمة في البداية

عن جوهر «المفهوم الإسرائيلي» لأوسلو!

أنطوان شلحت

البروفسور رون برايمان، أحد أبرز الدعاة المفوهين لليمين الإسرائيلي الاستيطاني، استشاط غضبًا قبل فترة وجيزة من تنويه صحيفة «هآرتس»، في إحدى آخر افتتاحياتها، بأن «اتفاقات أوسلو جاءت (في حينه) لتشق الطريق نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي (لمناطق ١٩٦٧)، ونحو إقامة دولة فلسطينية حتى (فترة أقصاها) أواخر تسعينيات القرن الفائت».

وفي سياق ذلك، حرّر برايمان أن الغاية الجوهرية البعيدة المدى التي تطلعت إسرائيل إلى تحقيقها عبر التسوية الناجمة عن تلك الاتفاقات هي، برأيه، «نهاية الصراع»، أي وضع حد للمطالب الفلسطينية.

وشدّد أيضًا على أن سبب فشل هذه الاتفاقات يعود قبل أي شيء إلى رفض الفلسطينيين التجاوب مع هذه الغاية الإسرائيلية. ونوّه بأن هذا الرفض ظهر جليًا، على نحو خاص، في وقائع القمة التي عقدت في كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ بين رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود باراك، والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وانتهت بإخفاق ذريع.

وما زلنا نذكر فعلاً أن مطلب باراك، في أثناء تلك القمة، أن يوقع الجانبان على «اتفاق سلام نهائي» يترافق مع إعلان فلسطيني بشأن «نهاية الصراع»، شكل من ضمن أمور أخرى نقطة تحوّل حاسمة فيها إلى ناحية انفجارها، ومن ثمّ تعثر عملية المفاوضات برمتها.

كما أنه منذ عقد هذه القمة استحال المطلب السالف إلى ما يشبه لازمة مدججة بإجماع إسرائيلي، تُكرّر في كل مناسبة تتعلق بمسار المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

ولا شك في أنه لو وافق الفلسطينيون على توقيع إعلان كهذا- كما يؤكد كثيرون- لكانوا سيفقدون حقهم القانوني في أي مطالب مستقبلية، بما في ذلك المطالب التي تستند إلى قرارات الأمم المتحدة المتعددة.

ومن المعروف أن الأساس القانوني للمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية كان ولا يزال قرارات الأمم المتحدة، وخصوصًا القرار رقم ٢٤٢ الذي اتخذ من طرف مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، وطالب بـ «انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من المناطق التي احتلت في الصراع الحالي».

لكن لا يجوز التغاضي عن أن ثمة أيضًا القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، والذي يتطرق إلى حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن قرارات أخرى اتخذت على مدار الأعوام.

وبالتالي، لو أعلن الفلسطينيون «نهاية الصراع» ووقعوا اتفاقا نهائيا، بحسب طلب باراك، لأصبح هذا الاتفاق الجديد، بصورة رسمية، يشكل الأساس القانوني الملزم للمستقبل الآتي، ولفقدت قرارات الأمم المتحدة التي سبقته مفعولها.

في واقع الأمر، فإن هذا المفهوم الإسرائيلي فيما يتعلق بالغاية الجوهرية من وراء مسار أوسلو غير منحصر في معسكر اليمين فقط، فقد أكد حاييم آسا، الذي شغل منصب المستشار الإستراتيجي لرئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين، مؤخرًا، أن الهدف الأهم الذي كان نصب عيني هذا الأخير لدى توقيع تلك الاتفاقات هو التأدية إلى تحسين حظوظ إسرائيل في البقاء المادي على المدى البعيد، ولم تكن فيه أي اعتبارات نابعة من الفلسفة المرتبطة بمقاربة الأخوة لدى المهاتما غاندي، وشدّد على أن أي تقويم مغاير في هذا الشأن، من قبيل القول إن رابين هو «فيلسوف سلام» لا شخصية إستراتيجية فذّة، سيكون بمثابة «تشويه» لإرث هذا الرجل.

كما أشار إلى أن «عملية السلام» التي أوجدها رابين في العام ١٩٩٣ شكلت خطوة أولى (أوسلو) في مسار تضمن عدة خطوات، كجزء من عملية إستراتيجية واسعة النطاق تهدف إلى استقرار علاقات إسرائيل مع كل دول الدائرة الأولى التي من حولها. وقد رأى حاجة إلى عملية كهذه كي يخفض «حالة الاحتكاك العنيفة» بين إسرائيل والبلدان العربية المحاذية لها (سورية والأردن والفلسطينيون)، وبالتالي كي يسحب البساط من تحت أقدام دول الدائرة الثالثة (ولا سيما إيران وأيضا العراق في ذلك الوقت) والتي شكلت منذئذ تهديدا عنيفا على إسرائيل، في قراءته. وبحسب رأيه كان من المفترض لهذه العملية أن تنتهي لاحقًا بتسوية سلمية مع سورية، تتسبب بنقلها إلى الجانب الغربي (الولايات المتحدة)، وكذلك بتجفيف حزب الله، وعزل إيران.

وبالتالي يمكن القول إن الخلاف الحقيقي بين معسكري اليمين و«اليسار» في إسرائيل يتعلق برؤية كل منهما للمسار الذي يتعين إتباعه لتحقيق الغاية الجوهرية ذاتها، ولا يطول بأي حال المنطلقات الأيديولوجية الثابتة إزاء المسألة الفلسطينية، التي من السهل ملاحظة أنها ما زالت تشكل قاسمًا مشتركًا لهما، أولاً ودائمًا.

هل سنشهد انتخابات «الحفاظ على الوضع القائم»؟

*الدورة البرلمانية المنتهية هي الأطول منذ العام ١٩٩٦، وحكومة نتنياهو هي الأكثر ثباتا وتماسكا منذ العام ١٩٨٨ والأطول عمرا منذ العام ١٩٩٦ *استطلاعات الرأي لا تقول كلمتها الأخيرة حاليا ولكنها توحي باحتفاظ اليمين المتشدد بأغلبيته المحدودة *انهيار «كاديما» وتحسن محدود لمكانة حزب «العمل» وظهور حزب جديد سيفتح مجالات أمام تشكيل حكومة أوسع بعد الانتخابات*

كتب برهوم جرايسي:

كانت الدورة البرلمانية الإسرائيلية الحالية، التي انتهت في الأيام الأخيرة بقرارها التوجه إلى انتخابات مبكرة في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، هي الأطول عمرا منذ الدورة البرلمانية التي انتهت في العام ١٩٩٦، وكان شكل انتهاء عملها وتوجهها للانتخابات حالة استثنائية، من بين الحالات التي عرفتها الحلبة البرلمانية في السنوات الـ ٦٤ الماضية.

فحتى يوم الانتخابات البرلمانية المقرر، ٢٢ كانون الثاني المقبل، يكون قد مرّ على الانتخابات السابقة ٤٨ شهرا، بأقل من أسبوعين، رغم أن معدل الدورات البرلمانية منذ العام ١٩٩٦ كان يتراوح ما بين ٣٣ شهرا إلى ٣٨ شهرا، وحتى الانتخابات السابقة في العام ٢٠٠٩، كان انطباع بأن المعدل السابق سيصبح حالة دائمة، إلا أن الدورة البرلمانية الحالية بددت هذا الانطباع، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الانتخابات تجري قبل موعدها القانوني في خريف العام المقبل، وهذا ما يبقي على الحالة القائمة، بأنه منذ العام ١٩٤٨، لم تجر سوى ٥ انتخابات في موعدها القانوني وهذا من أصل ١٩ انتخابات، وكانت آخر مرّة جرت فيها الانتخابات في موعدها في العام ١٩٨٨.

وجاء قرار التوجه إلى انتخابات مبكرة، على الرغم من تماسك الحكومة وعدم ظهور أي تصدع فيها، وأيضا على الرغم من أن استطلاعات الرأي لم تتنبأ لرئيسها بنيامين نتنياهو بازدياد في قوة حزبه «الليكود»، والانطباع الحاصل، أن نتنياهو أراد انتخابات مبكرة، كي يقر ميزانية جديدة للعام المقبل، تشمل الكثير من الاجراءات التقشفية، وهو تخوف من تأثير سلبي على حكومة بعد تلك الميزانية.

كذلك فإن نتنياهو، كما يبدو، يريد استثمار حالة الرعب التي دبها في الشارع الإسرائيلي في العامين الأخيرين على وجه الخصوص، من احتمال شن حرب على إيران، فخوف الشارع يجعله أكثر تمسكا برموز اليمين.

الحكومة الأكثر تماسكا

إضافة إلى أن هذه الدورة البرلمانية كسرت ما هو قائم في السنوات الـ ١٦ الأخيرة، فإن هذه الحكومة ايضا كانت الأكثر تماسكا من بين جميع الحكومات التي تشكلت بعد انتخابات ١٩٨٨، فهي لم تشهد تصدعات هددت استمرار عملها، لا بل إن تماسكها أدى إلى انشقاق في الكتلة البرلمانية لحزب «العمل» وهدد أكثر من مرّة بإحداث انشقاق في كتلة حزب «كاديما»- أكبر أحزاب المعارضة.

وهذا التماسك يعود إلى سلسلة من الأسباب الحزبية والسياسية، فالانتخابات السابقة أفرزت أغلبية واضحة وثابتة لقوى اليمين المتشدد، الذي خيار عناصره الوحيد هو التحالف مع حزب «الليكود»، بما في ذلك كتلتا اليهود الأصوليين، الشرقيين والاشكناز، الذين في الماضي تحالفوا مع حزب «العمل»، إلا أن جنوح الأصوليين اكثر نحو اليمين السياسي، رغم الاختلافات الأيديولوجية، جعل «الليكود» خيارهم شبه الوحيد في السنوات الأخيرة.

وتشكلت حكومة بنيامين نتنياهو بعد أن ضمت حزب «العمل» بزعامة إيهود باراك، وبعد أن استثنت كتلة «الاتحاد الوطني» التي ظهرت بعد الانتخابات الأكثر تطرفا وتشددا، وهي تمثل اساسا مستوطني الضفة الغربية، وما زاد من تطرفها، ضم مسؤول في حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة في عدة دول، وبينها قانونيا إسرائيل، ولكن هذه الكتلة بقيت تدور في فلك الحكومة، وتشكل قوة احتياط من أربعة نواب، خاصة في القضايا السياسية والتشريعات العنصرية.

إلى ذلك، فإن نتائج الانتخابات السابقة، أقنعت مركبات الحكومة اليمينية بضرورة الحفاظ على الحكم، لأن النتائج كانت فرصتها لتثبيت حكمها، مستفيدة من تجارب الماضي، خاصة في فترة حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، في النصف الثاني من سنوات التسعين، إذ سقطت الحكومة بتمرد من نواب يمين على نتنياهو الذي لم يجد مفرا من خوض العملية التفاوضية وإبرام اتفاق الخليل.

فحزب الليكود ظهر بعد الانتخابات السابقة مع ٢٧ مقعدا، منهيا فترة قاسية مرّ بها بعد انتخابات ٢٠٠٦ حينما كان له ١٢ مقعدا، وكان عدد اصواته قريبا من حزب «إسرائيل بيتنا»، ولهذا فإن الحزب وقياداته، حرصوا على وحدتهم الحزبية، كي لا يكرروا تلك التجربة، وما ساعد على هذا التناغم السياسي اليميني المتشدد بين أطراف الحزب ورئيسه.

أما حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي حصل في انتخابات ٢٠٠٩ على ١٥ مقعدا، فرأى في تلك النتيجة فرصة أخرى لتثبيت مكانته، في الحلبة السياسية، إذ احتل المرتبة الثالثة متقدما على حزب «العمل»، ورأى ليبرمان ذاته أنه الشخص القوي في حكومة نتنياهو، ويستطيع أن يحقق الكثير، وفعلا حقق الكثير من التشريعات العنصرية، رغم أنه فشل في بعضها، ولكن على المستوى الشخصي، فإن ليبرمان حقق دحرجة غير مسبوقة في ملف الفساد الذي يواجهه، فلائحة الاتهام التي قيل إنها ستقدم ضده في صيف العام ٢٠٠٩، لا تزال «قيد الدرس» حتى الآن.

ونذكر أن ليبرمان اهتم، في المفاوضات لتشكيل الحكومة، بوضع اليد على وزارات تطبيق القانون من شرطة وقضاء، وفي حين حصل على الأولى، فإنه لم يستطع تعيين وزير من حزبه في حقيبة العدل، إثر الضجة التي ثارت في إسرائيل، في أعقاب الكشف عن مطلبه، ولهذا اتفق مع نتنياهو على أن يكون وزير العدل «لا حزبي»، وبموافقة ليبرمان شخصيا، وكان المحامي يعقوب نئمان، الذي تولى سابقا حقائب وزارية في حكومة أريئيل شارون، من دون أن يكون عضو كنيست.

وكذلك الأمر بالنسبة لحزب «شاس» الأصولي لليهود الشرقيين، فقد حققت له انتخابات العام ٢٠٠٩ قوة برلمانية من ١١ مقعدا، وهي قوة شبه ثابتة في الانتخابات الثلاث الأخيرة، وقد يحقق أكثر في الانتخابات المقبلة، ورأى «شاس» أن البيئة اليمينية المتشددة، ستحقق له المزيد من المكاسب، خاصة المالية لليهود الأصوليين، وبسكوت حتى الحزب «العلماني» الأبرز في الحكومة، «إسرائيل بيتنا»، الذي أبدى تهادنا كبيرا في هذه الدورة، بالنسبة لقوانين الإكراه الديني، ولم يضع وزنه من أجل اقرار قوانين ذات وزن، وأهمها إبرام عقود زواج مدني في إسرائيل.

وكانت الهزّة الوحيدة التي واجهت حكومة نتنياهو، هي ازدياد المطالبة في حزب «العمل» بالخروج من حكومة نتنياهو، نظرا لتشددها السياسي، وكان هذا في أوج التقارب بين نتنياهو ورئيس الحزب في حينه إيهود باراك، الذي أثبتت تجربة السنوات الماضية، أن جوهر مواقفه أقرب لليمين الإسرائيلي من مواقف حزبه، التي تميل نوعا ما إلى الوسط.

وقبل أن يحسم حزب «العمل» أمر الخروج من الحكومة، بادر باراك إلى انشقاق في كتلة الحزب البرلمانية، إذ انضم اليه أربعة نواب، حصل ثلاثة منهم على حقائب وزارية تضاف إلى حقيبة باراك، ومشهد كهذا لم يشهده الكنيست في تاريخه، بأن تحصل كتلة برلمانية من خمسة نواب على أربع حقائب وزارية.

لكن انشقاق باراك، كما يتضح، بقي برلمانيا، وليس في قواعد الحزب، وهذا ما ينعكس في استطلاعات الرأي، التي سنستعرض خطوطها العريضة هنا، إذ أن هذه الاستطلاعات تتنبأ بازدياد قوة «العمل» واختفاء حزب باراك، الذي اطلق عليه اسم «عتسماؤوت».

بطبيعة الحال، لا يمكن تغييب الجانب السياسي، فهو الرابط الأول من بين هذه الأحزاب والكتل البرلمانية، إلا أن حسابات الربح والخسارة الحزبية، لها دور أساس في وحدة كل حكومة من الحكومات الإسرائيلية، ولهذا فإن التقاء المصالح الحزبية، بعد السياسية، كان له الدور الأبرز في تماسك هذه الحكومة، التي كما يبدو ستكون القاعدة الأساسية للحكومة المقبلة بعد الانتخابات.

استطلاعات الرأي العام

ظهرت في الأسبوعين الأخيرين سلسلة من استطلاعات الرأي، التي لم تختلف كثيرا عن نتائج الاستطلاعات التي ظهرت قبل أقل من ستة اشهر، حينما كان حديث عن انتخابات مبكرة، ولا يمكن تبني نتائج هذه الاستطلاعات كليا في هذه المرحلة، نظرا إلى أن الأحزاب لم تشكل لوائحها الانتخابية، ولم نعرف نهائيا شكل الاصطفافات، والمتغيرات السياسية والأمنية التي قد تنشأ على الساحة حتى يوم الانتخابات. فمثلا كل الاستطلاعات جرت قبل مشهد الوحدة في حركة «شاس» وعودة الشخصية الأبرز آرييه درعي، إلى قيادة الحركة، وبحسب التوقعات فإن هذا قد يقتطع من حزب «الليكود» مقعدا إلى ثلاثة مقاعد، وهناك توقعات تقول إن أثر هذه الوحدة قد يتلاشى حتى يوم الانتخابات.

على أية حال فإن تشابه النتائج إلى درجة التطابق في استطلاعات الرأي، يوحي بالتوجه القائم في الشارع الإسرائيلي، والعنوان الأبرز لهذا التوجه هو تعزيز قوة الائتلاف الحاكم بمقعد أو مقعدين، مقابل زيادة التشرذم في الكتل التي لم تشارك في الائتلاف الحكومي.

فحزب الليكود سيحافظ على قوته وقد يزيد بقليل، فهو اليوم ٢٧ مقعدا، وتتنبأ له استطلاعات الرأي الحصول على مثلها وحتى ٢٩ مقعدا، في حين أن القفزة الأكبر ستكون لحزب «العمل» الذي قد يحصل على ما بين ١٩ مقعدا إلى ٢١ مقعدا، مقابل ١٣ مقعدا في الانتخابات السابقة، و٨ مقاعد بعد الانشقاق، والأمر الأهم لحزب «العمل» أنه سيعود إلى مكانة الحزب الثاني، بعد أن كان رابعا في الانتخابات السابقة.

كما نرى أن حزب «إسرائيل بيتنا» سيبقى مع مقاعده الـ ١٥ الحالية، التي قد يخسر منها مقعدا واحدا، ولكن هذه النتيجة قد تتغير، في حال قرر المستشار القانوني للحكومة تقديم لائحة اتهام أو عدم تقديمها ضد ليبرمان.

وكما ذكر، فإن حزب «شاس» الذي تنبأت له استطلاعات الرأي حصوله على ١١ مقعدا، كقوته الحالية، قد يرتفع قليلا في الاستطلاعات المقبلة بعد قرار الوحدة وعودة درعي.

إلى ذلك، فإن الوحدة الحاصلة بين كتلتي المستوطنين «الاتحاد الوطني» و«البيت اليهودي» (المفدال الجديد)، بعد استبعاد النائبين الأكثر تطرفا، ممثل حركة «كاخ» ميخائيل بن آري، والنائب آرييه إلداد، قد تعزز الائتلاف الحاكم، لكون نتنياهو استبعد «الاتحاد الوطني» بسبب هذين النائبين، ولهذا فإن الكتلة التي من المتوقع أن تحصل على ٦ أو ٧ مقاعد، ستكون كلها مرشحة للشراكة في الحكومة.

وتلتقي استطلاعات الرأي في نتيجة حزب «كاديما» الذي قد يهبط من ٢٨ مقعدا له اليوم الى حوالي ٨ مقاعد، كما تتنبأ الاستطلاعات بأن يزيد حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني قوته بقليل من ٣ مقاعد اليوم إلى ٤ أو ٥ مقاعد.

والسؤال الأكبر الذي يطرح نفسه اليوم: ما هي القوة النهائية لحزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) الذي يرأسه الصحافي يائير لبيد؟، فاستطلاعات الرأي تتنبأ له من ١١ مقعدا إلى ١٤ مقعدا، ولكن هذه النتيجة هي قبل أن يعرض لبيد لائحته الانتخابية، وبحسب ما نشر من تقارير صحافية فهي لن تكون تلك اللائحة الشبابية، كما تخيل البعض، بسبب كثرة الجنرالات السابقين المرشحين للانضمام إلى الحزب.

كذلك فإن ما سيؤثر على النتيجة النهائية لهذا الحزب الجديد هو شكل اللوائح الانتخابية الأخرى، وخاصة أحزاب «العمل» و«كاديما» و«ميرتس»، فهذه أحزاب ثلاثة تعتمد على منطقة تل أبيب الكبرى، كالمصدر الأكبر للأصوات، ولهذا فالمنافسة هناك ستكون شديدة.

وقد رأينا في انتخابات سابقة تجارب هذه الأحزاب التي تظهر فجأة من دون قواعد فكرية وبرامج واضحة، من بينها تجربة والد الصحافي يائير لبيد ذاته، الوزير الأسبق يوسيف لبيد، الذي أعاد في العام ١٩٩٩ تشكيل حزب «شينوي»، وحصل في تلك الانتخابات على ٦ مقاعد، بعد أن لوح بمحاربة قوانين الإكراه الديني، وصعّد خطابه بقوة بعد تلك الانتخابات، ليحصل في انتخابات العام ٢٠٠٣ على ١٥ مقعدا، وكان ذاك تضخما غير واضح، وغير مقنع، ولأسباب كثيرة، اختفى الحزب كليا عن الخريطة في العام ٢٠٠٦.

وكذا ايضا بالنسبة لحزب «المركز» الذي ظهر في العام ١٩٩٩ وفيه الكثير من الجنرالات، فاستطلاعات الرأي تنبأت لذلك الحزب بداية ما بين ١٢ إلى ١٨ مقعدا، وحصل في نهاية المطاف على ٦ مقاعد، واختفى في انتخابات العام ٢٠٠٣. وهناك تجارب أخرى، وهي ليست قليلة.

أما بالنسبة للكتل الثلاث الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل، فإن استطلاعات الرأي التي تنشرها الصحافة العبرية، لا يمكن الاعتماد عليها، كون أن الشريحة المستطلعة من العرب تتشكل عادة من بضع عشرات الاشخاص، ولكن الوضع القائم يوحي بأنها قد تحافظ على قوتها البرلمانية مجتمعة والمؤلفة من ١١ مقعدا.

خلاصة القول في هذه المرحلة الأولية: إن الانتخابات قد تفرز أغلبية محدودة لليمين المتشدد الحاكم حاليا، من ٦٤ مقعدا إلى ٦٦ مقعدا، من أصل ١٢٠ مقعدا، ولكن في حال تحققت هذه النتيجة فليس بالضرورة أن يكون وجه الحكومة كوجهها حاليا، فهناك فرضية بأن يسعى نتنياهو لتوسيع حكومته وضم أحزاب أخرى، فإذا لم ينضم حزب «العمل»، فقد يعزز نتنياهو ائتلافه بكتلة «كاديما» المتهاوية، وبطبيعة الحال فإن الباب سيكون مفتوحا على مصراعيه أمام حزب «يش عتيد» الذي اختار رئيسه لبيد أن يعرض برنامجه السياسي في كلية أريئيل الأكاديمية، الواقعة في مستوطنة أريئيل، كرمز لتمسكه بالكتل الاستيطانية، ولتوجهاته السياسية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

مكتبة «المشهد»

بن غوريون والإعلام

اسم الكتاب: «الزعيم والإعلام: دافيد بن غوريون والصراع على الحيز العام ١٩٤٨-١٩٦٣»
تأليف: رافي مان
إصدار: منشورات «عام عوفيد»، ٢٠١٢

يراجع هذا الكتاب، الذي يتناول مجمل أنشطة رئيس حكومة إسرائيل الأول دافيد بن غوريون في مجال الإعلام، بعض الصور والأوصاف والمقولات التي رسخت في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية عن الزعيم المؤسس للدولة، ومن ضمنها ما يقال عن أنه حظي بتعاون وإصغاء يصل إلى حد الانصياع التام من جانب «صحافة مجندة».

ويقول المؤلف في كتابه إن بن غوريون اعتقد بأن لوسائل الإعلام دورا مهما في عملية «بناء الأمة وتمثل القيم الرسمية والسياسية»، لكن ذلك، وخلافا للتصور الشائع، مثل تحديا صعبا ومركبا. فالحيز العام في دولة إسرائيل الوليدة كان متنوعا ومتعدد الأصوات واتسم بالأساس بالانقسام والتشرذم السياسي والاجتماعي. وبحسب المؤلف فقد كان الصحافيون إبان تلك الفترة متماهين إلى حد كبير مع الدولة والفكرة الصهيونية، «غير أن هذا التماهي لم يمنعهم من الكشف عن ظواهر سلبية وانتقاد الحكومة ورئيسها»، ومع أنهم تبنوا بصورة عامة الخط الحكومي في مواضيع الأمن والهجرة من بلدان الضائقة، إلا أنهم «لم يتصرفوا على هذا النحو في العديد من الأحداث المفصلية»، ومن ضمنها قضية السفينة «ألتالينا» (كانت تنقل على متنها مهاجرين غير شرعيين بتمويل من حركات اليمين الصهيونية) وقضية التعويضات- الدفعات- من ألمانيا، و«فترة التقشف».

ويضيف المؤلف في كتابه أن الصراع على الحيز العام تطلب من بن غوريون استخدام المقالات والكتب والإذاعة ووسائل أخرى، على نطاق واسع، وكل ذلك يتضمنه الكتاب بين دفتيه، إلى جانب مسيرة بن غوريون وما تخللها من صراعات سياسية حتى تشغيل التلفزيون الرسمي في إسرائيل.

قصة مأسسة علم الإناسة في إسرائيل

اسم الكتاب: رحلة أنثروبولوجية: رصد عن بعد وعن قرب
تأليف: موشيه شوكيد
إصدار: منشورات ريسلينغ، ٢٠١٢

يدعو الأنثروبولوج (عالم الإناسة) الإسرائيلي المعروف موشيه شوكيد، في هذا الكتاب، القراء إلى مرافقته في جولة في حقول البحث وإلى مراصده ومراقباته من الحياة اليومية، وإلى مشاركته في جزء من تجاربه التي خاض غمارها في نطاق عمله كأنثروبولوج اجتماعي- ثقافي في إسرائيل وأماكن أخرى.

ويبدأ الكاتب رحلته بوصف حياة مهاجرين من جبال الأطلس (المغرب) في مستوطنات النقب، إلى أن تصل منعرجات الرحلة إلى أبحاثه التي أعدها في نيويورك في ثمانينيات القرن الماضي حول عالم مثليي الجنس (ومن ضمنهم يهود في كنيس إصلاحي) كأفراد وكناشطين في منظمات.

ويقود شوكيد القراء في كتابه إلى اللقاء مع نتائج العنف الذي مارسته حركة «الطريق المشرق» في البيرو، عارضا صورا من واقع شوارع المتدينين المتزمتين (الحريديم) اليهود في «بني براك» (قرب تل أبيب) ليضع القراء وجها لوجه مع هموم ومشاكل المهاجرين من أثيوبيا، كاشفا عن حوار لاذع مع أنثروبولوج من برلين (ألمانيا) نجل بروفسور نازي.

ويعرض شوكيد في الفصل الأخير صورة لشخصية أستاذه الكاريزماتي ماكس غليكمان، من بريطانيا، والذي أهله كأنثروبولوج وساهم في إرساء الأرضية لدراسات الأنثروبولوجيا في الأكاديميا الإسرائيلية .

كما يستعرض المؤلف، بالإضافة إلى هويته كباحث لـ «الآخرين»، تردده وتخبطاته فيما يتعلق بالمواطنة الإسرائيلية، مستعرضا في هذا السياق أيضا «قصة إرساء ومأسسة الأنثروبولوجيا» في إسرائيل، مشيرا في الختام إلى المتغيرات التي طرأت بمرور السنوات على اختيار المواقع وطرق البحث، وكذلك على أسلوب الكتابة الإثنوغرافية. يشار إلى أن المؤلف ترأس الجمعية الأنثروبولوجية الإسرائيلية.

صعود وهبوط السلام الدافئ مع الأردن

«الزعيم والإعلام: دافيد بن غوريون والصراع على الحيز العام ١٩٤٨- ١٩٦٣

رحلة أنثروبولوجية: رصد عن بعد وعن قرب

كيف أضاعت إسرائيل فرصة السلام الدافئ مع الأردن؟

اسم الكتاب: صعود وهبوط السلام الدافئ مع الأردن
تأليف: شمعون شامير
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد»، ٢٠١٢

يتمحور كتاب البروفسور شمعون شامير هذا حول السؤال الغني بالدروس والعبر: كيف ولماذا أضاعت إسرائيل فرصة «السلام الدافئ» مع الأردن؟. ويقول المؤلف إنه لم يظهر قط، ومن المشكوك فيه أن يظهر في المستقبل المنظور، زعيم عربي مثل الملك حسين، والذي سعى لإقامة سلام بلا أسوار مع الإسرائيليين، سلام على أساس تعاون واسع وعلاقات بين الشعوب وليس الحكام. ويضيف أن مهندسي السلام من الجانبين صرحوا عن اعتزامهم إرساء العلاقات على شبكة هائلة من المشاريع المشتركة التي تساهم في رفع مستوى الحياة، وأنهم سيقدمون نموذجا يحتذى للمنطقة برمتها، غير أنه لم يمض طويل وقت، منذ توقيع معاهدة السلام، حتى اتضح أن إسرائيل لا تعمل بصورة جادة لتحقيق هذه الرؤية، وبالتالي لم تظهر «ثمار السلام». ويقول شامير في كتابه إن ميل السياسيين إلى مواصلة إطلاق الوعود والتصريحات بشأن الازدهار الذي سيجلبه السلام، أسفر لدى الأردنيين، الذي ازداد وضعهم الاقتصادي سوءا من ناحية عملية، عن خيبات أمل مريرة فضلا عن ذلك فقد اتخذت الحكومات الإسرائيلية من حين إلى آخر خطوات تجاهلت، جراء عدم اكتراث أو استهتار، حساسية الزعامة الأردنية وتسببت لها بإحراجات وصعوبات، وقد شعر الملك حسين في أواخر فترة حياته أنه خدع، فيئس من «السلام الدافئ»، الذي وصفه عاهل الأردن الحالي، الملك عبد الله، بأنه «سلام فاتر».

وتتضمن فصول الكتاب استعراضا لمواقف الملك حسين والأمير حسن والطبقة السياسية الأردنية على اختلاف أطيافها، تجاه السلام مع إسرائيل، كما يناقش الكتاب بتوسع السياسة الإسرائيلية تجاه الأردن في فترة رؤساء حكومات إسرائيل الثلاثة، إسحق رابين، شمعون بيريس وبنيامين نتنياهو، الذين عملوا إبان فترة السلام مع عاهل الأردن الراحل الملك حسين.

ويتضمن الفصل الأخير من الكتاب عرضا محدثا للتطورات على هذا الصعيد حتى أيامنا، طارحا السؤال المنبثق عن ذلك، خاصة في ظل ثورات «الربيع العربي»: هل كان تدهور العلاقات أمرا محتوما؟!

يشار إلى أن المؤلف، شمعون شامير، عمل خلال تلك الفترة سفيرا لإسرائيل في عمان، ومن هنا يمكن القول إن الكتاب ينتمي إلى أسلوب التاريخ الدبلوماسي.

تغطيـة خاصـة

تحليلات: عودة درعي إلى قيادة «شاس» تشكل صداعًا كبيرًا لنتنياهو!

* شكوك إزاء احتمالات عودة أولمرت *

تكمن إحدى ميزات المعركة الانتخابية الحالية في إسرائيل في انتظار السياسيين والجمهور قرارات حاسمة بشأن عودة سياسيين اثنين أدينا بالفساد، وحتى أن أحدهما قبع في السجن لسنوات.

ويدور الحديث على رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، وعلى رئيس حزب شاس والوزير السابق أرييه درعي. وقد حُسم الأمر بالنسبة للأخير بعودته إلى قيادة شاس. ويتوقع أن يعلن أولمرت قراره بشأن عودته إلى الحياة السياسية أو عدم عودته في بحر الأسبوع الحالي.

ورافقت احتمال عودة أولمرت ودرعي حملة من جانب جمعيات تعنى بجودة الحكم ونظافة يد السياسيين في إسرائيل. لكن بات واضحا أن هذه الحملة لن تنجح في حالة درعي، الذي تم الاتفاق داخل شاس على عودته إلى موقع قيادي في الحزب. كذلك فإن القانون يسمح له بالعودة إلى الحياة السياسية بشكل لا يوجد أي لُبس فيه.

لكن في حالة أولمرت تبدو الأمور أكثر تعقيدا.

فقد أعلنت النيابة العامة عن قرارها تقديم استئناف إلى المحكمة العليا ضد تبرئته في المحكمة المركزية في قضيتي الفساد الأساسيتين اللتين اتهم بهما.

ولا يزال يوجه قضية الفساد «هوليلاند» المتهم فيها بتلقي رشى.

وهناك تحليلات قانونية تشدد على أنه ليس في إمكان أولمرت، في وضعه القانوني هذا، أن يتولى منصب رئيس الحكومة.

شاس- حزب بدون رئيس

تنبغي الإشارة بداية إلى أن التحليلات الإسرائيلية في كل ما يتعلق بشاس شبيهة إلى حد كبير في جميع وسائل الإعلام، وتؤكد ما يلي: الوزير إيلي يشاي لم يعد رئيسا أوحد للحزب؛ الخلافات بين يشاي ودرعي كبيرة جدا بعد أن سادت قطيعة بينهما طوال الـ ١٢ عاما الماضية؛ بعد عودة درعي إلى شاس ازدادت قوة هذا الحزب بنائبين أو ثلاثة نواب (وقد ظهر هذا في استطلاعات الرأي العام الأخيرة)؛ عودة درعي إلى صفوف قيادة الحزب تعني أن شاس لم يعد في جيب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، علما أنه لا يتوقع أن ينضم شاس إلى حكومة وسط - يسار.

وأفادت التقارير الصحافية بأنه على أثر قرار درعي العودة إلى الحياة السياسية، إذا أمكن من خلال حزب شاس وإلا من خلال حزب جديد يؤسسه، دخل الزعيم الروحي لحركة شاس، الحاخام عوفاديا يوسيف، في حالة خوف شديد على مستقبل حركته. لكن الجهود التي بذلها القيادي في شاس، الوزير أريئيل أتياس، ونجاحه في التوصل إلى تسوية بين درعي ويشاي، أزالت مخاوف الحاخام يوسيف. وفي المقابل وضعت أتياس في الصف القيادي الأول، إلى جانب درعي ويشاي. بل أصبحت قيادة حزب شاس مؤلفة من ثلاثة رؤساء: يشاي ودرعي وأتياس. وقد تساءلت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيما كدمون، أنه ماذا سيحدث بعد صدور نتائج الانتخابات؟ لمن من بين الرؤساء الثلاثة سيتوجه رئيس الحكومة المقبل من أجل تشكيل التحالف؟

من جانبه، رأى محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، يوسي فيرتر، أنه «من الواضح للجميع أنه خلال فترة قصيرة سيصبح درعي سيد الحزب، سواء تبوأ المكان الأول في قائمة الحزب الانتخابية أو المكان الثاني أو المكان الخامس، وسواء تم تعريفه كنصف رئيس للحزب أو كثلث رئيس. وسيتم إقصاء يشاي جانبا من خلال قص جناحيه، وسيفقد سلطته في الحزب قطعة بعد أخرى. وسيُدفن حيا. وحتى أنه في صورة المصالحة التي تم التقاطها في منزل الحاخام عوفاديا يوسيف، جلس درعي في الوسط، وهو المكان المخصص عادة وفقا للتقاليد المتبعة عندنا للزعماء، وإلى يمينه جلس يشاي المحرج وهو يبتسم مضطرا كأنه يقول لنفسه 'لا أصدق أن هذا حصل لي'، وإلى يساره جلس أتياس».

نتنياهو يتوجس من درعي

إن الأمر الأهم بالنسبة إلى شاس كحزب هو أن عودة درعي إلى قيادته من شأنها أن تزيد من قوته البرلمانية. ويتفق جميع المحللين دون استثناء على أن زيادة قوة شاس ستكون على حساب حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو. ووفقا لفيرتر فإن عودة درعي بالنسبة إلى نتنياهو تشكل «صداعًا مع احتمال بأن يتحول إلى شقيقة (ميغرينا)».

وتشير التوقعات إلى أن درعي لن يكون أداة طيعة في يد نتنياهو مثل يشاي. فقد كان يشاي في جيب نتنياهو، وهو شريك مريح للغاية في التحالف الحكومي، وحليف طبيعي في حكومة اليمين، ولم يُثر مشاكل ولم يبحث عن مشاكل.

لكن درعي هو العكس تماما من يشاي. فهو متقلب وغير متوقع، ويتمتع بقدرة عالية جدا في حياكة المكائد والدسائس، إضافة إلى أن لديه تطلعات بعيدة المدى. والأنكى من ذلك، بالنسبة إل نتنياهو، أن لدرعي أصدقاء في معسكر الوسط - اليسار، الأمر الذي يجعله شخصا مشبوها يتوجس نتنياهو منه.

وفي المقابل، فإن الآمال التي علقها معسكر الوسط - اليسار على عودة درعي إلى الحياة السياسية، وعلى احتمال أن يؤسس حزبا جديدا ويتحول إلى كاسر للتوازن بعد الانتخابات ويمنح هذا المعسكر أغلبية لتشكيل حكومة، قد تحطمت. وكتب فيرتر أنه «ما دام درعي في شاس، فإنه سيعمل وفقا لسياسة شاس [وهو الحزب الذي انزاح نحو اليمين تحت رئاسة يشاي]. ولن يتأثر بصديقه العزيز [الوزير السابق وأحد رموز معسكر الوسط - اليسار] حاييم رامون. ولذلك فإنه في الخلاصة بإمكان نتنياهو أن يكون هادئا. كتلة أحزاب اليمين ستبقى معه، وشاس أيضا. ولن يكون الوضع سهلا، لكن الحياة ليست بطاقة اعتماد».

طموحات درعي: محاربة العنصرية ضد اليهود الشرقيين

طرح درعي، خلال مقابلة إذاعية، تم بثها يوم الخميس الماضي، غاية لطموحاته في سياق المعركة الانتخابية، تتمثل في محاربة العنصرية التي يواجهها اليهود الشرقيون في المؤسسات التعليمية الحريدية. وتعهد بتفكيك المؤسسات التعليمية الأشكنازية التي تميز ضد الطالبات من أصول شرقية، كتلك التي تواجهها الطالبات الشرقيات في مدرسة حريدية للبنات في مستوطنة «عمانوئيل» [في الضفة الغربية].

وروى درعي في المقابلة الإذاعية أن رؤساء مدارس دينية أشكنازية تفاخروا أمامه بأن ١٠٪ من الطلاب في مدارسهم هم سفارديم، أي من أصول شرقية. وقال «إنني أستشيط غضبا. عشرة بالمئة؟ ما هذا؟ قبل ٤٠ - ٥٠ عاما كان بالإمكان القول: 'حسنا، [دمج] أولاد المهاجرين مع العائلات العلمانية هو أمر صعب'. لكن يا إله العالمين، اليوم هذه عائلات تحافظ على فرائض التوراة، وطلاب الحكماء، وطلاب المعاهد الدينية. ما الفرق، هل هو لون البشرة؟ ما هذا؟ يجب الانتفاض ضد هذا الأمر وعدم التنازل. فليخجلوا. يجب أن يعرفوا أن عليهم أن يخجلوا».

وأضاف درعي أنه حصل على إذن من زعيم الحريديم الليتوانيين، الحاخام يوسف شالوم إلياشيف، وهو زعيم أكبر طائفة حريدية في إسرائيل، بمنع إعطاء ميزانيات للمؤسسات الحريدية الأشكنازية التي تميز ضد السفارديم.

وتابع درعي «إن أحد أهم المواضيع التي دفعتني إلى العودة إلى مجمل العمل في المجال العام، هو المعاناة الفظيعة لعائلتنا». وتحدث عن التوجهات إليه وعن «بكاء أبناء طلابنا في المعاهد الدينية، وهم جيل ثان من طلاب المعاهد، الذين تعلموا في بييشيفوت [أي معاهد دينية يهودية] أشكنازية في الخليل وفونفيج [في القدس]، وهم أبناء توراة صالحون للغاية. وأولادهم في سن الثالثة، ولم يبدؤوا بعد في التعرف على الحياة، وقد دخلوا في كوتا السفارديم والأشكناز».

أرييه درعي: عودة «الوزن الثقيل».

وقال درعي «أتعهد بصفة شخصية أنه في هذه المشكلة لن أهدأ ولن أستكين، وسوف أنفذ خطوات صعبة جدا. وأعرف أنني سأتورط، وسأفعل كل شيء من أجل تفكيك المؤسسات التعليمية الحريدية وسأهتم بأن تبقى المدارس الابتدائية مدارس جهوية حتى الصف الثاني عشر. وأعرف أنني أدخل هنا في حرب عالمية، وسأهتم، بمشيئة الله، مع زملائي، وسننفذ ذلك، وسنمنع ميزانيات، ولدي إذن من العبقري الرابي يوسف شالوم إلياشيف رحمه الله. وسوف نمنع الميزانيات عن المؤسسات التي تقوم بالتمييز وسنحارب حتى النهاية».

عودة أولمرت غير مؤكدة

وبالنسبة إلى أولمرت تشير التوقعات إلى أنه سيعلن في منتصف الأسبوع الحالي عن قراره فيما إذا كان سيعود إلى الحياة السياسية أم لا. ويرى المحللون أن كل يوم يمر يخفض من احتمالات عودته، إذ أن العقبات أمام خطوة كهذه تتراكم، بدءا من قرار النيابة العامة الاستئناف على تبرئته، وقضية «هوليلاند»، والخلاف في وجهات النظر القانونية بشأن إمكانية أن يشكل حكومة، بسبب الاستئناف وكونه ما زال متهما، وبسبب إدانته بخيانة الأمانة في قضية «مركز الاستثمارات». ولعل العنصر الأهم في قراره هو أن أي استطلاع للرأي تم نشره حتى الآن لم ينبأ بأنه سيكون خلفه، في معسكر الوسط - اليسار - العرب، ٦١ نائبا يمكنونه من تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة.

إضافة إلى ذلك، فإنه من أجل أن يعود أولمرت إلى الحياة السياسية كمرشح لرئاسة الحكومة من خلال حزب جديد، هو بحاجة إلى خليفته في رئاسة حزب كاديما، تسيبي ليفني.

وقد التقى أولمرت وليفني، يوم الاربعاء الماضي، ولكن على ما يبدو، وبحسب المؤشرات، فإنهما لم يتفقا على شيء. وأولمرت بحاجة إلى اكتساب شرعيته من ليفني، بينما بنت هذه الأخيرة نفسها كشخصية سياسية نظيفة اليدين من خلال حملة شعواء ضد أولمرت بعد اتهامه بقضايا الفساد، عندما كان رئيسا لحزبها وللحكومة، التي تولت فيها منصب وزيرة الخارجية.

ويجمع المحللون، في هذه الحالة أيضا، على أن ليفني ليست بانتظار قرار أولمرت. ويبدو أنها لا تريد أن تكون في المكان الثاني في حزب يرأسه.

ووفقا لفيرتر فإن أولمرت وليفني يستدعيان استطلاعات رأي خاصة بهما، وكل منهما يدقق في وضعهما في حال خاضا الانتخابات سوية أو كلا منهما على حدة. وتشير الاستطلاعات التي بحوزة ليفني إلى أنه في حال خاضت الانتخابات لوحدها فإنها ستحصل على عدد مقاعد في الكنيست أكثر من أولمرت.

كذلك تدل هذه الاستطلاعات على أنه في حال انضمت ليفني إلى حزب العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش، أو إلى حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، فإن هذين الحزبين سيحصلان على عدد مقاعد أكبر من خوضها الانتخابات في حزب واحد مع أولمرت. ولذلك فإن ليفني تميل إلى خوض الانتخابات بدون أولمرت، خاصة وأن الاستطلاعات التي بحوزتها تشير إلى أن حزبا جديدا برئاستها سيحصل على ١٤ مقعدا في الكنيست. لكن حزبا كهذا لن يجعلها مرشحة لرئاسة الحكومة ولا حتى لمنصب وزيرة الخارجية.

ويبدو، بحسب المحللين، أنه لا تزال تتردد في محيط ليفني فكرة انضمامها إلى لبيد، لكن بشرط أن تترأس هي القائمة.

ورأى محللون أن ما قد يغير توجهات ليفني نحو أولمرت هو نشر استطلاعات للرأي لا تدع مجالا للشك بأن أولمرت كرئيس لحزب جديد بإمكانه أن يسقط نتنياهو عن الحكم، إما من خلال عدد النواب الذي سيفوز به الحزب الجديد، وإما من خلال عدد النواب الذين سيحصل عليه معسكر أحزاب الوسط - اليسار وأحزاب تنتقل من دعم نتنياهو إلى دعم أولمرت.

لكن كدمون أشارت إلى أن العقبة الكبرى أمام أولمرت هي صورته لدى الجمهور. وأضافت أنه من الجهة الأخرى، يبدو أولمرت مقتنعًا بأنه يوجد تفهم لدى الجمهور بأنه كان رئيس حكومة موزونا ويتحلى بمسؤولية أكبر من نتنياهو، وكان شجاعا أكثر، ونفذ عمليات عسكرية، في إشارة إلى حرب لبنان الثانية والحرب على غزة، وكانت لديه الجرأة للتوجه إلى عملية سلام مع الفلسطينيين وإجراء محادثات مع السوريين. ويعتبر أولمرت أنه ملتزم تجاه الأجيال المقبلة، وأنه لا يرى بين جميع المرشحين من يمكنه أن يشكل بديلا من حكومة نتنياهو.

نظرة خاطفة على طرق حل الكنيست الإسرائيلي

ثمة من يعزو تواتر الانتخابات العامة (البرلمانية) في إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة إلى إخفاقات النظام البرلماني الإسرائيلي، غير أن هذا النظام مزود في الحقيقة، أكثر من النظام الرئاسي، بأجهزة وأدوات ضبط وتوازن وكبح للمنظومة السياسية برمتها.

هذا ما يؤكده التقرير التالي الذي يستعرض طرق حل الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي (نشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية حديثا على موقعه الإلكتروني)، وذلك من خلال تبيانه كيف أن هذه الطرق تحافظ على أجهزة وآليات الضبط وكبح الهزات السياسية، وتهدف إلى إيجاد نوع من الاستقرار في الحلبة السياسية قبل التوجه لإجراء الانتخابات.

تمهيدا لانتخابات ٢٠١٣

إن حل الكنيست بصورة مبكرة عن الموعد المقرر للانتخابات لا يشكل فكرة نادرة أو شاذة في إسرائيل. ففي أغلب الأحوال جرى فيما مضى تقديم موعد الانتخابات البرلمانية قبل انتهاء فترة الولاية الرسمية للكنيست ومدتها أربع سنوات. وخلال ٦٤ عاما من عمر إسرائيل عمل ١٨ كنيست، ما يعني أن فترة الولاية المتوسطة للكنيست هي ثلاث سنوات ونصف السنة تقريبا. في المقابل تولت مقاليد السلطة، خلال الفترة ذاتها، ٣٢ حكومة، ما يعني أن تبدل التركيبة الائتلافية للحكومة أعلى بكثير، وهو ما يدل على أن النظام البرلماني والذي يتيح تبديل الحكومة من دون حل أو تبديل الكنيست، يساهم في استقرار الساحة السياسية.

طرق حل الكنيست

هناك عدة طرق لحل الكنيست، والطريقة التي اتبعت أخيرا في حل الكنيست الثامن عشر وتقديم موعد الانتخابات إلى ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣ كانت بواسطة: «قانون أساس: الحكومة، وقانون أساس: الكنيست». أي بواسطة إقرار قانون خاص لهذا الغرض بأغلبية أعضاء الكنيست بموجب البندين ٣٤ و٣٥ من قانون أساس: الكنيست، وهي واحدة من الطرق والوسائل القائمة من أجل حل الكنيست قبل الموعد الرسمي لانتهاء ولايته.

وتعكس هذه الطريقة المبدأ القاضي بوجوب توفر موافقة واسعة في الكنيست من أجل حله وتقديم موعد الانتخابات.

هناك من يعزو تواتر الانتخابات البرلمانية في إسرائيل في دزينة الأعوام الأخيرة، إلى إخفاقات وقصورات النظام البرلماني الإسرائيلي ذاته، غير أن النظام البرلماني مسلح في حقيقة الأمر، أكثر من النظام الرئاسي، بأجهزة ووسائل ضبط واستقرار وتوازن وكبح للمنظومة أو المؤسسة السياسية، هدفها تمكينه من مواصلة العمل بصورة ناجعة وشرعية، دون التوجه صباح مساء إلى إجراء انتخابات.

في المقابل في النظام الرئاسي بإمكان الرئيس الذي لا يحظى بثقة الجمهور الاستمرار في ولايته ومنصبه دون معيق، وقد ينشأ وضع من الثبات والجمود في السياسة نظرا لأن الرئيس غير قادر على أداء عمله بسبب وجود برلمان لا يؤيد سياسته. أما النظام البرلماني فإنه محصن أمام مثل هذه المظاهر، فالحكومة التي لا تحظى بثقة الكنيست أو تصبح غير قادرة على أداء عملها لا تبقى في سدة الحكم على حالها. كذلك توجد في النظام البرلماني أيضا درجة كبيرة من الاستجابة للجمهور بحكم قدرة منتخبي الجمهور على حجب الثقة عن الحكومة والرجوع بالتالي إلى الجمهور لنيل الثقة والشرعية مجدداً.

ويتحدث قانون أساس: الحكومة وقانون أساس: الكنيست، عن ظروف مختلفة يحل فيها الكنيست قبل انتهاء مدة ولايته الرسمية. ولا يتم حل الكنيست بصورة أوتوماتيكية، فالكنيست يحل فقط حين يتوفر يقين بأن أحدا من أعضائه لا يستطيع تشكيل حكومة تحظى بثقة الكنيست، أو في حال توفر أغلبية من أعضائه تعتقد بوجوب حل الكنيست لنفسه، أو حين يعجز الكنيست عن القيام بأحد وظائفه الأكثر أهمية: إقرار مشروع قانون الميزانية العامة. وتمنح الوسائل والطرق المختلفة لحل الكنيست من جهة مهلة كافية لأعضائه للعمل من أجل التعبير عن الثقة بحكومة بديلة، ومن جهة أخرى تعطي مهلة زمنية محدودة إلى حين إجراء انتخابات جديدة بغية تقليص فترة انعدام اليقين السياسي.

حل الكنيست عقب إخفاق في تشكيل حكومة جديدة أو الحصول على الثقة بالحكومة الجديدة المعروضة

ينص البند ١١ من «قانون أساس: الحكومة» على أنه إذا أخفق أي مرشح في تشكيل حكومة جديدة برئاسته أو أن الحكومة المشكلة لم تحظ بثقة الكنيست، فإن ذلك يعني حل الكنيست قبل انتهاء مدة ولايته. ويمكن أن ينشأ مبرر لتشكيل حكومة جديدة في عدد من الظروف والحالات: بعد انتخابات عقب استقالة رئيس الحكومة؛ عقب وفاة رئيس الحكومة؛ عند تنحية رئيس الحكومة عن منصبه من قبل الكنيست جراء ارتكاب مخالفة / جنحة؛ أو في حال لم يعد رئيس الحكومة عضوا عاملا في الكنيست.

بعد نشوء سبب كهذا يقوم رئيس الدولة، بعد التشاور مع الكتل البرلمانية، بتكليف أحد أعضاء الكنيست بتشكيل حكومة. ويعطى المرشح الأول مهلة ٢٨ يوما يضاف إليها ١٤ يوما كحد أقصى، من أجل إقامة حكومة جديدة. وفي حال عدم نجاح المرشح المكلف في مهمته (تشكيل الحكومة الجديدة) يكون رئيس الدولة مخولا بتكليف عضو كنيست آخر بهذه المهمة. وإذا ما أخفق هذا المرشح أيضا في مهمته، بعد انتهاء مهلة ٢٨ يوما، يحق لأكثرية من أعضاء الكنيست أن تطلب من رئيس الدولة تكليف عضو كنيست آخر بالمهمة، ويمنح مهلة ١٤ يوما لتشكيل حكومة برئاسته. وفي حال عدم نجاح أي من المرشحين في تشكيل حكومة، أو أن لا تحظى الحكومة المشكلة بثقة الكنيست، فإن ذلك يعني أن الكنيست قرر حل نفسه وهو ما يستوجب إجراء الانتخابات في آخر يوم ثلاثاء قبل انتهاء فترة ٩٠ يوما من تاريخ إعلان رئيس الدولة عن عدم نجاح المرشحين في تشكيل حكومة، أو من تاريخ رفض اقتراح الثقة بالحكومة الجديدة التي عرضت أمام الكنيست.

هذه العملية المفصلة في هذا البند، أي منح إمكانية لعدد من المرشحين كي يحاولوا إقامة حكومة جديدة خلال مهلة محددة من أجل تقصير فترة انعدام اليقين، تشكل آلية للحفاظ على استقرار الساحة السياسية.

حل الكنيست في أعقاب حجب الثقة عن الحكومة دون قدرة مرشح آخر على تشكيل حكومة بديلة تحظى بالثقة

يفصل البند ٢٨ من قانون أساس الحكومة إمكانية الكنيست في حجب الثقة عن الحكومة، وتكمن خصوصية أو ميزة حجب الثقة المنصوص عليها في القانون، في أن الحديث يدور على حجب ثقة بناء، بمعنى أن اقتراح حجب الثقة يجب أن يتضمن اسم مرشح آخر يطلب أعضاء الكنيست من رئيس الدولة تكليفه بتشكيل الحكومة البديلة. وتكمن ميزة هذه الأداة في أنها تحول اقتراح حجب الثقة عن الحكومة إلى تصويت على الثقة بمرشح آخر لتشكيل حكومة بديلة، وبهذه الطريقة تخلق هذه الأداة وضعا لا تقدم فيه اقتراحات حجب الثقة صباح مساء، لأن ذلك يتطلب إجماعا حول مرشح بديل، وفي الوقت ذاته لا ينشأ فراغ سياسي، بل يجري تبيان من هو المرشح البديل الذي يحظى بتأييد أغلبية أعضاء الكنيست. ومع ذلك في حال عدم نجاح المرشح الذي ورد اسمه في اقتراح حجب الثقة، في مهمة تشكيل الحكومة البديلة، أو إذا لم يمنح الكنيست الثقة بالحكومة المعروضة من جانبه (أي المرشح) فإن ذلك يعني بأن الكنيست قرر حل نفسه، مما يستدعي إجراء الانتخابات في غضون تسعين يوما من إعلان رئيس الدولة عن فشل المرشح في إقامة حكومة، أو من تاريخ رفض طلب منح الثقة للحكومة الجديدة المشكلة.

حل الكنيست من قبل رئيس الحكومة

ينص البند ٢٩ من قانون أساس الحكومة على أن رئيس الحكومة مخول، بموافقة الرئيس، بالإيعاز بواسطة أمر (مرسوم) بحل الكنيست إذا ما أدرك أن الكنيست معارض في أغلبية أعضائه للحكومة، وأن ذلك يحول دون قيام الحكومة بعملها كما ينبغي. ويدخل أمر حل الكنيست حيز التنفيذ بعد ٢١ يوما من نشره، مع ذلك توجد، في هذه الحالة، آلية أو أداة لكبح أية هزات أو تقلبات حادة. ويعني مثل هذا القرار من جانب رئيس الحكومة، استقالة الحكومة ولكن ليس حلا أوتوماتيكيا للكنيست. ويحق لأعضاء الكنيست أن يقدموا طلبا لرئيس الدولة بتكليف أحد أعضاء الكنيست بمهمة تشكيل حكومة بديلة. وفي حال عدم نجاح عضو الكنيست المكلف في تأليف حكومة خلال فترة محددة (٢٨ يوما ومهلة إضافية ١٤ يوما)، أو إذا لم تحظ الحكومة المعروضة من قبله بثقة الكنيست، فإن ذلك يعني حينئذ فقط حل الكنيست. ومن المفترض أن تجري الانتخابات في يوم الثلاثاء الأخير قبل انتهاء مدة الـ ٩٠ يوما من تاريخ نشر (إصدار) الأمر بحل الكنيست، إذا لم يقدم مرشح آخر لتركيب الحكومة، أو من تاريخ إعلان رئيس الدولة أن المرشح البديل أخفق في مهمة تركيب حكومة، أو من تاريخ عدم حصول الحكومة المعروضة على ثقة الكنيست.

حل الكنيست بموجب قانون خاص

في إمكان الكنيست اتخاذ قرار بحل نفسه قبل انتهاء مدته القانونية، وذلك عن طريق اعتماد قانون بأغلبية أصوات أعضاء الكنيست (البندان ٣٤ و٣٥ من قانون أساس الكنيست).

ويشكل مطلب توفر أغلبية من أعضاء الكنيست بغية قرار مثل هذا القانون أداة للاستقرار هدفها الحؤول دون وضع تتمكن فيه أكثرية عفوية من اتخاذ قرار بحل الكنيست. فقط في حال توفر إجماع في الكنيست على وجوب التوجه لإجراء انتخابات جديدة، يغدو ممكنا اعتماد مثل هذا القانون، والذي ينبغي له أن يحدد الموعد الجديد للانتخابات ولا بد لهذا الموعد من أن يكون في غضون مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ اعتماد القانون.

حل الكنيست بسبب عدم إقرار قانون الميزانية

في حال عدم المصادقة على قانون الميزانية العامة من قبل الكنيست في غضون ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية، فإن ذلك يعني أن الكنيست قرر حل نفسه (البند ٣٦ من قانون أساس الكنيست). وفي هذه الحالة يجب أن تجري الانتخابات في غضون ٩٠ يوما من الموعد المحدد الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر بعد بدء السنة المالية، ولكن إذا جرت، في موازاة اعتماد القانون، اتصالات لتشكيل حكومة، أو إذا أقر قانون بحل الكنيست، أو إذا جرت الانتخابات بعد موعد تقديم مشروع قانون الميزانية، فإن اليوم (الموعد) المقرر سيكون ٤٥ يوما من تشكيل حكومة جديدة (أو ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية).

ويهدف هذا البند إلى تفادي وضع يواصل فيه الكنيست فترة ولايته من دون أن يكون قادرا على أداء مهامه. فالمصادقة على مشروع قانون الميزانية العامة مثلها مثل المصادقة على خطة عمل الحكومة للسنة المقبلة، ولذلك فإن عدم المصادقة على مشروع قانون الميزانية له مغزى عملي، ويشكل اختبارا لقدرة الكنيست والحكومة على العمل من أجل دفع وتحقيق المصلحة العامة، وهو مثال آخر على الطريقة التي يعزز فيها النظام البرلماني مسؤولية المنتخبين تجاه الجمهور.

تلخيص

يفصل قانون أساس الحكومة وقانون أساس الكنيست سلسلة من الظروف التي يمكن أن يحل الكنيست فيها وأن تجري انتخابات جديدة. إن القاسم المشترك بين كل الوسائل والآليات هو أن الحديث يدور على آليات ضبط.. فحل الكنيست لا يتم إطلاقا بصورة أوتوماتيكية، حتى عندما يقرر رئيس الحكومة حل الكنيست. إن ميزة هذه الآليات والوسائل تكمن في أنها تعطي فرصة للقوى والأحزاب السياسية لإعادة الاستقرار للساحة السياسية حين تنشب أزمة ثقة بين الكنيست والحكومة.

ويشكل ذلك مثالا على التوازن القائم في النظام البرلماني بين أسس ومبادئ الحكم الهادفة إلى إتاحة حيز مناورة لمنتخبي الجمهور للعمل بصورة ترسخ استقرار المؤسسة (الساحة) السياسية وتخدم المصلحة العامة، وبين مبادئ وأسس التمثيل التي تعكس مفهوم أن الشعب هو السيد، وهو الذي يجب التوجه إليه في حال عدم وجود مخرج آخر من الأزمة.

[ترجمة س. عيّاش]

إعـداد: برهوم جرايسي

توزيع سلة المشتريات للعائلة يبرز الفجوات الكبيرة بين الأغنياء والفقراء!

*الصرف على السكن ارتفع في العام ٢٠١٠ على حساب الصرف على الغذاء وباقي الاحتياجات الأساسية *مدخول العائلات الميسورة أكثر بنسبة ٢٤٦٪ من مدخول العائلات الفقيرة *العائلات الميسورة تصرف على الصحة أكثر بنسبة ٣٢٦٪ مما تصرفه العائلات الفقيرة *المستوى المعيشي في العام ٢٠١١ تراجع مقارنة مع العام الأسبق- ٢٠١٠*

عاطلون عن العمل في أحد مكاتب سلطة التشغيل الإسرائيلية- ارتفاع نسبة البطالة يشكل أحد أسباب اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء!

دلّ التقرير السنوي لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الصادر في الأيام الأخيرة، على الفجوات الكبيرة في شكل مصروف العائلات بين الشرائح الميسورة والشرائح الفقيرة، كما أن معدل صرف العائلات في العام الماضي ٢٠١١ كان أقل من التكلفة الحقيقية لسلة المشتريات.

ويظهر من تقرير المكتب أن معدل ما صرفته العائلة في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١١ بلغ حوالي ٢٦٠٠ دولار، وهذا رغم ان تكلفة سلة المشتريات للعائلة الواحدة في العام الماضي كانت حوالي ٣٤٠٠ دولار، ما يعني ان الكثير من العائلات إما أنها تنازلت عن مصروفات أساسية، أو أنها اتجهت للحصول على قروض لتغطية العجز في مصاريفها.

وسلة المشتريات هي المقياس الذي يستند إليه مكتب الإحصاء المركزي في احتساب التضخم المالي، وهي مبنية على اساس عائلة مكونة من خمسة أنفار وتعيش في المدينة.

وقال المكتب إن المسح الذي أجراه اعتمد على شريحة نموذجية من ٦٠٥١ عائلة، موزعة على ١٧٥ مدينة وقرية، ولكن هذا لم يشمل القرى التعاونية الصغيرة، والعشائر البدوية التي تعيش في تجمعات سكانية صغيرة لا تعترف السلطات بوجودها على الأرض، وقد مثلت الشريحة النموذجية نحو ٢ر٢ مليون مواطن في إسرائيل.

التوزيع العام للسلة

وقد أفرز المسح توزيعا عاما لسلة المشتريات التي تبلغ قيمتها ١٣٤٩٦ شيكلا، ما كان يعادل في العام الماضي نحو ٣٤٠٠ دولار، وهو كالتالي: حصة الصرف على المواد الغذائية- ٢ر١٣٪ تضاف لها نسبة ٩ر٢٪ في الصرف على الخضراوات والفواكه.

وبلغت نسبة الصرف على الألبسة والأحذية ١ر٣٪، وعلى الصحة ٣ر٥٪، والصرف على التربية والتعليم والترفيه ٣ر١٢٪، بينما كان الصرف على المواصلات والاتصال نحو ١ر٢٠٪، وباقي أنواع الصرف ٥ر٤٪.

أما حصة الصرف على المسكن فقد بلغت ١ر٢٥٪ وتضاف لها نسبة ٤ر٩٪ في الصرف على الصيانة والرسوم والمدفوعات المختلفة المتعلقة بالمسكن، كما تضاف لها نسبة ١ر٤٪ من الصرف على الأثاث والمعدات البيتية.

وقد أظهر الصرف في العام ٢٠١١ اختلافا عما كان في العام الأسبق ٢٠١٠، فقد تراجعت نسب كافة أنواع المصروفات، لصالح ارتفاع الصرف على السكن والصيانة والرسوم والمعدات.

الفوارق في شكل المصروف

وأظهر التقرير ذاته جدولا آخر يبين الفرق الواضح في سلة المصروفات بين الشرائح الميسورة والشرائح الأكثر فقرا، فقد بلغ معدل الصرف لدى الشرائح الميسورة ٥٥٧٠ دولارا شهريا، بينما لدى الشرائح الفقيرة كان ٢٢٦٢ دولارا، ما يعني أن سلة العائلات الميسورة تساوي ٢٤٦٪ من سلة العائلات الفقيرة، ولكن التقرير لم يظهر الفرق في تركيبة العائلة التي يكون عدد أفرادها لدى الشرائح الفقيرة عادة أكبر من الشرائح الغنية.

ونرى أن نسبة ما تصرفه الشرائح الميسورة على الغذاء ٦ر١٣٪ مقابل ٢ر٢٢٪ لدى الشرائح الفقيرة، ولكن ما تصرفه الشرائح الميسورة على الغذاء يساوي ١٥٠٪ مما تصرفه الشرائح الفقيرة.

وفي مجال السكن، فإن العائلات الميسورة تصرف ما نسبته ٢٤٪ من مدخولها الشهري مقابل ٢٥٪ لدى الشرائح الفقيرة، إلا أن الشرائح الغنية تصرف على السكن ٢٣٦٪ مما تصرفه الشرائح الفقيرة، ونسبة كبيرة من هذه الفجوة تعود إلى جودة السكن، وتتسع الفجوة أيضا حينما ننظر إلى معدلات الصرف على صيانة البيوت وأثاثها ومعداتها، فالعائلات الميسورة تصرف ٧ر١٣٪ مقابل ٥ر١٣٪ لدى الشرائح الفقيرة، ولكن الشرائح الميسورة تصرف ٢٥٠٪ مما تصرف العائلات الفقيرة.

وهذه الحال تسري طبعًا على الاحتياجات الأساسية، فعلى الرغم من أن نسبة الصرف على التعليم والتربية والترفيه بين الشرائح الميسورة والفقيرة متساوية، وهي ٦ر١١٪، إلا أن الشرائح الغنية تصرف ٢٤٣٪ مما تصرفه الشرائح الفقيرة.

وتزداد الفجوة خطورة في شكل الصرف على الصحة، فالعائلات الميسورة تصرف نسبة ٤٪ من مدخولها الشهري، مقابل ٦٪ لدى الشرائح الفقيرة، إلا أن الشرائح الميسورة تصرف ٣٢٦٪ مما تصرفه العائلات الفقيرة، وهنا واعتمادا على تقارير سابقة، فإن الفجوة تتسع أكثر حينما يجري الحديث عن معدل الصرف على الفرد الواحد في العائلة.

ونرى أيضا أن صرف العائلات الميسورة على فرع المواصلات والاتصال تصل نسبته إلى ٣ر٢٤٪ من الدخل الشهري مقابل ٧ر١٣٪ لدى الشرائح الفقيرة، إلا أن العائلات الميسورة تصرف ٤٣٤٪ مما تصرفه العائلات الفقيرة.

وفي الصرف على الألبسة، فإن الشرائح الميسورة تصرف ٣٪ والفقيرة ٣ر٤٪ ولكن صرف العائلات الميسورة يساوي ٢١٣٪ مما تصرفه العائلات الفقيرة.

معلومات متفرقة

ونشر المكتب ضمن تقريره معلومات تدل على المستوى المعيشي في إسرائيل، ومن بينها ان وجود الهواتف الخليوية في البيوت، بات أكبر بنسبة ١٣٪ من الهواتف الأرضية، كما أن في ٧١٪ من البيوت في إسرائيل هواتف خليوية، مقابل ٣٨٪ في العام ٢٠٠١.

ويظهر أيضا أن في ٧٨٪ من البيوت في إسرائيل حاسوب واحد على الأقل، وأن ٧٠٪ من البيوت مرتبطة بشبكة الانترنت، وتكون إسرائيل بهذا قريبة إلى المعدل القائم في الدول المتطورة، الأعضاء في منظمة OECD. وعلى مستوى الأفراد، فإن لدى كل ١٠٠ فرد من الشرائح الميسورة ٨٠ حاسوبا، بينما لدى كل ١٠٠ فرد من الشرائح الفقيرة ١٥ حاسوبا.

ويقول التقرير إن لدى ٢٠٪ من العائلات في إسرائيل سيارتين وما فوق، وترتفع هذه النسبة لدى العائلات الميسورة إلى ٥٠٪ وتهبط لدى الشرائح الفقيرة إلى نسبة ٢٪.

انخفاض مستوى المعيشة

وقد بيّن تقرير آخر لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي صدر بالتزامن مع التقرير السابق ذكره، تراجعا في مستوى المعيشة في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١١ مقارنة بالعام الأسبق ٢٠١٠، اضافة الى اتساع الفجوات، في حين أكد بحث جديد أن معطيات البطالة بين العرب في إسرائيل أكبر من تلك التي تدعيها سلطة التشغيل الإسرائيلية.

وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الدوري إن قيمة مداخيل العائلات من الشرائح الوسطى تراجعت في العام ٢٠١١ بنسبة ٢ر٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١٠، في حين تراجعت قيمة مداخيل عائلات الشرائح الفقيرة في العام الماضي بنسبة ٧ر١٪ مقارنة مع العام الذي قبله، كما طال التراجع أيضا الشرائح الغنية، التي تراجعت قيمة مداخيلها بنسبة حوالي ٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١٠.

ويظهر من التقرير اتساع الفجوات الاجتماعية، وحسب التقرير فإن الشرائح الميسورة، ونسبتها من بين السكان لا تتعدى ١٠٪، تحصل على ٤٠٪ من إجمالي مداخيل العائلات في إسرائيل، في حين أن الشرائح الأكثر فقرا في إسرائيل، ونسبتها في حدود ٣٠٪ من السكان، تحصل على أقل من ٧٪ من اجمالي مداخيل العائلات.

ومن الجدير ذكره أن تقريرا سابقا للمكتب ذاته، أكد أن أكثر من ٥٠٪ من الجمهور في إسرائيل يتقاضون ٦٦٪ من معدل الرواتب وما دون، وأن حوالي ٣٤٪ من الأجيرين يتقاضون الحد الأدنى للرواتب وما دون، ويبلغ راتب الحد الأدنى في إسرائيل حاليا نحو ١٠٨٠ دولارا، في حين أن معدل الأجور يتجاوز ٢٢٠٠ دولار.

كما أظهر التقرير استمرار الفجوات في المداخيل بين الرجال والنساء، إذ أن معدل أجور النساء يساوي ٦٦٪ من معدل أجور الرجال، في نفس الوظيفة والمكانة الوظيفية.

وتأتي هذه المعطيات على الرغم من ان النمو الاقتصادي في العام ٢٠١١ كان بنسبة ٧ر٤٪ وهي أعلى بكثير من العام ٢٠١٠، الذي بلغت فيه نسبة النمو ٧ر٣٪.

إلى ذلك، فقد نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية نتائج بحث جديد تؤكد الحقيقة المعروفة، وهي أن نسبة البطالة الحقيقية بين العرب في إسرائيل أكبر من تلك التي تنشرها سلطة التشغيل الإسرائيلية، وتبلغ نسبة البطالة في إسرائيل حاليا نحو ١ر٧٪، إلا أنها بين العرب وحدهم تقفز الى أكثر من ٢٥٪، في حين أنها بين اليهود لا تصل إلى ٤٪، وحسب التقديرات فإن العرب يشكلون اليوم حوالي ١٥٪ من القوى العاملة في إسرائيل.

وبحسب البحث، فإن حسابات سلطة التشغيل لا تأخذ بالحسبان قرى فلسطينية صغيرة يقل عدد سكانها عن ٣ آلاف نسمة، وفيها نسب بطالة عالية جدا، إضافة الى أنها لا تحتسب الغالبية الساحقة من النساء العربيات، اللاتي لم ينخرطن في حياتهن إطلاقا في سوق العمل، بسبب قلة فرص العمل في البلدات العربية.

وكان آخر تقرير لسلطة التشغيل الإسرائيلية، حول انتشار البطالة على مستوى المدن والقرى، أكد مجددا أن أكثر مدينتين منكوبتين بالبطالة في إسرائيل هما مدينة راهط في الجنوب، ثاني مدن العرب من حيث عدد السكان، التي تتجاوز نسبة البطالة فيها ٣٤٪، والثانية مدينة ام الفحم، ثالث المدن العربية التي تصل نسبة البطالة فيها الى ٣٢٪، وهناك عدد من القرى الفلسطينية في صحراء النقب، التي تتراوح نسبة البطالة فيها ما بين ٣٢٪ الى ٣٨٪.

وعلى مستوى النساء، في حين أن نسبة النساء اليهوديات العاملات تصل الى ٥٦٪، فإن النسبة بين النساء العربية تهبط الى نحو ٣٠٪.

واستفحال البطالة بين العرب نابع من حرمان المدن والمناطق العربية من مناطق صناعية وأماكن عمل، إذ أن نسبة ٧٠٪ من القوى العاملة العربية تضطر يوميا إلى مغادرة بلداتها إلى مناطق أخرى، خاصة يهودية، من أجل العمل.

مكتب الإحصاء المركزي يرفع توقعات النمو إلى ٥ر٣٪

*لجم ارتفاع مستوى المعيشة في العام الجاري *التضخم المالي يفاجئ الجميع بنسبة صفر بالمئة *بنك إسرائيل يحذر من نشوء فقاعة عقارات في إسرائيل*

قال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في تقرير دوري له، إن النمو الاقتصادي للعام الجاري قد يصل إلى ٥ر٣٪ متجاوزا بذلك كافة التوقعات التي أشارت إلى أقل من ذلك بكثير، ومن بينها توقعات بنك إسرائيل المركزي وتوقعات وزارة المالية الإسرائيلية، وفي المقابل فاجأ التضخم المالي للشهر الماضي أيلول جميع المراقبين، بأن كان صفرا بالمئة.

وعرض مكتب الإحصاء التقرير السنوي لتقديرات معطيات الاقتصاد الإسرائيلي للعام الجاري، وهو يصدر في منتصف شهر تشرين الأول. وقال التقرير إن النمو الاقتصادي سيكون نحو ٥ر٣٪، بدلا من ٦ر٤٪ في العام الماضي ٢٠١١، ولكن هذا أقل من تقديرات بنك إسرائيل التي تحدثت عن نمو بنسبة ٢ر٣٪ ومن تقديرات مشابهة لوزارة المالية.

ويتوقع المكتب أيضا أن يكون معدل الناتج للفرد الواحد في إسرائيل ٦ر١١٧ ألف شيكل، وهو ما يقارب نحو ٣٠٥٠٠ دولار، وفق معدل الصرف في هذه الايام، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ١ر٧٪ عما كان في العام الماضي ٢٠١١.

ويرتفع الصرف على مستوى الفرد في العام الجاري بنسبة ٢ر٨٪، بعد ان ارتفع في العام ٢٠١١ بنسبة ٣ر٨٪، وفي العام ٢٠١٠ بنسبة ٣ر٥٪

كما يتوقع المكتب أن يزداد استيراد البضائع والخدمات لإسرائيل في العام الجاري بنسبة ٣٪، بعد ان ارتفع في العام ٢٠١١ بنسبة ٣ر٦٪، وفي العام ٢٠١٠ بنسبة ٨ر٦٪. في حين ان الصادرات ستسجل ارتفاعا بنسبة ٦ر٥٪ مقابل ارتفاع بنسبة ١ر٤٪ في العام الماضي ٢٠١١.

ويرى المحللون أنه على الرغم من تقديرات النمو التي تعتبر عالية مقارنة مع تقديرات محلية عالمية أخرى بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، فإن الأمر الذي يجب ان يقلق الاقتصاد الإسرائيلي، هو لجم ارتفاع مستوى المعيشة في إسرائيل، والذي بات بنسب أدنى مما كان عليه في العامين الماضيين على الأقل، وهذا ما يقود إلى توقعات نمو أقل للعام المقبل- ٢٠١٢.

مفاجأة التضخم

في المقابل، فقد فاجأ التضخم المالي لشهر أيلول الماضي، الذي أعلن عنه في منتصف الشهر الجاري، جميع المراقبين والمحللين، بأن كان صفرا بالمئة، رغم الارتفاع الحاد في الأسعار، وارتفاع ضريبة المشتريات بنسبة ١٪، وبذلك يكون التضخم قد ارتفع في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٢ر١٪، وقد يبقى على هذه النسبة، وأقل منها بقليل حتى انتهاء العام الجاري.

ويظهر من التقرير أن مكتب الإحصاء المركزي كان قد احتسب ارتفاع ضريبة المشتريات ضمن احتساب التضخم لشهر آب الماضي، وهذا ما جعل التضخم في ذلك الشهر يرتفع بنسبة ١٪ رغم انخفاض الاسعار الموسمي.

وقال المكتب في تقريره إن أسعار الخضراوات الطازجة في الشهر الماضي ارتفعت بنسبة ١٣٪، في حين انخفضت اسعار الفواكه في الشهر الماضي بنسبة ٦ر٧٪، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار في الكثير من الفروع، إلا أن مقياس التضخم تأثر أيضا من تراجع أسعار الملابس والأحذية، وغيرها من الأسعار المتعلقة بنهاية الموسم.

وتوالت سلسلة من التقارير في الصحافة الإسرائيلية تحدثت عن موجة ارتفاع أسعار حادة في الأسواق الإسرائيلية في الأيام المقبلة، وأعلنت تقريبا كل شركات الأغذية على أنواعها عن نيتها رفع اسعارها من الآن وحتى نهاية العام الجاري.

وتتجه الأنظار حاليا إلى بنك إسرائيل، الذي سيكون عليه اتخاذ قرار بشأن مستوى الفائدة البنكية للشهر المقبل، وقرار كهذا من المفترض ان يصدر يوم الاثنين الأخير من الشهر الجاري، وتبلغ نسبة الفائدة البنكية الإسرائيلية التي يطرحها بنك إسرائيل ٢ر٢٥٪، بعد أن تجاوزت نسبة ٣٪ قبل نحو ١٤ شهرا، وعلى الرغم من أن البنك خفض الفائدة خلال الفترة الماضية بنسبة ١٪، إلا أن أوساطا اقتصادية واسعة تطالبه بخفض آخر للفائدة، كي يشجع المصالح الاقتصادية، ويساعد على تحرك السوق.

وامتنع محافظ بنك إسرائيل في الأشهر الأربعة الأخيرة عن أي تعديل للفائدة البنكية، وقالت مصادر في البنك إن اللجنة الخاصة بالفائدة البنكية تترقب تحركات السوق، على ضوء استمرار ارتفاع الأسعار.

إلى ذلك، فقد حذر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر في الأيام الأخيرة من مغبة أن تنشأ في إسرائيل فقاعة عقارات، على ضوء التقلبات في أسعار البيوت، وعودتها إلى مسار الارتفاع في الأسابيع الأخيرة.

وقد حذر البنك الإسرائيلي المركزي مرارا من احتمال نشوء فقاعة عقارات، كتلك التي ظهرت في الولايات المتحدة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وكانت سببا مركزيا في الأزمة الاقتصادية، التي لا يزال يواجهها الاقتصاد الأميركي.

موجز اقتصادي

تقرير بنك إسرائيل يشير إلى التمييز ضد التعليم العربي

أظهر تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي، نشر في الأسبوع الماضي، حجم التمييز في الميزانيات، الذي تنتهجه وزارة التعليم الإسرائيلية ضد جهاز التعليم الرسمي للعرب في إسرائيل، وهي السياسة التي تنتهجها كل الحكومات الإسرائيلية على مدى عقود.

وبحث تقرير بنك إسرائيل في شكل توزيع ميزانيات وزارة التعليم، التي بحسب الأنظمة القائمة هي المسؤولة الأساس عن تمويل جهاز التعليم، ولكن هذا التمويل يرتفع لدى بلدات الفقر والشرائح الاجتماعية الضعيفة، ويكون اقل لدى البلدات الغنية، إذ تساهم هناك المجالس البلدية والقروية والأهالي في تمويل جزء من الجهاز، وبشكل خاص في البرامج اللا منهجية.

ويقول التقرير إن وزارة التعليم تمول جهاز التعليم بشكل عام لدى الشرائح الوسطى بمعدل ٤٧ ساعة تعليمية، ويرتفع عدد الساعات لدى جهاز التعليم الخاص بالتيار «اليهودي الصهيوني» إلى ٦٠ ساعة، ولدى اليهود الأصوليين إلى ٧٢ ساعة اسبوعيا، وهذا لكون الشرائح المتدينة اليهودية أضعف اقتصاديا.

إلا أن جهاز التعليم العربي، الذي من المفترض أن يتم تمويله كما يتم تمويل جهاز المتدينين اليهود بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، يحصل على ٤٧ ساعة فقط.

ويقول بنك إسرائيل إن الفجوة في التمويل بين جهاز التعليم العربي وجهاز التمويل العبري تتسع، بعد ضم تمويل المجالس البلدية، إذ أن المجالس العربية عاجزة كليا عن تمويل جهاز التعليم، خلافا لما هو قائم في الغالبية الساحقة في المجالس البلدية اليهودية.

ومن الجدير ذكره أن جهاز التعليم العربي يعاني من نقص حاد يصل إلى ٦٥٠٠ غرفة تعليمية، ومن نقص في ساعات التعليم، ومن اكتظاظ في الصفوف مقارنة مع جهاز التعليم العبري.

استطلاع: نحو ثلثي المتقاعدين معنيون بمواصلة العمل

أظهر استطلاع جديد، أجرته «وزارة شؤون المتقاعدين» الإسرائيلية، أن ٦٤٪ من المتقاعدين قالوا إنهم كانوا معنيين بمواصلة عملهم الذين كانوا فيه حتى خروجهم للتقاعد، لو أن الأمر اتيح لهم، وكان الرجال معنيين أكثر، إذ بلغت نسبتهم في الاستطلاع ٦٩٪ مقابل ٥٩٪ بين النساء المتقاعدات.

وأظهر الاستطلاع ايضا أن هذه الرغبة موجودة لدى من شارفوا على عمر التقاعد، الذي هو ٦٧ عاما للرجال و٦٢ عاما للنساء، إذ شمل الاستطلاع شريحة عاملين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٥ عاما إلى ٦٦ عاما، وقال ٦٦٪ منهم إنهم يرغبون في مواصلة عملهم بعد بلوغهم سن التقاعد.

وعبرت غالبية المستطلعين عن اعتراضها على نص القانون القائم، الذي يعطي صلاحية لصاحب العمل بإلزام كل من بلغ سن التقاعد على انهاء عمله، وقال ٩١٪ من المستطلعين إنه لا يجب إلزام الشخص بالخروج إلى التقاعد.

وتنادي أصوات في إسرائيل بإلغاء القانون القائم، الذي يجعل التقاعد الزاميا، في حال اراد ذلك صاحب العمل، وإفساح المجال أمام المسنين لمواصلة عملهم في حال رغبوا في ذلك، كما هو قائم في الولايات المتحدة الأميركية.

وقال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن أكثر من ١٣٪ ممن بلغوا سن ٦٥ عاما منخرطون في سوق العمل.

تكلفة الوزراء من دون حقائب- ٢٠ مليون دولار سنويا!

قال تقرير أعدته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» إن تكلفة الوزراء من دون حقائب في حكومة بنيامين نتنياهو كانت نحو ٢٠ مليون دولار سنويا، وأكد أن أمرا كهذا في نظام سليم كان من المفترض أن يتم اعتباره فساد سلطة.

ومن المعروف أن حكومة بنيامين نتنياهو هي الحكومة الأكبر من حيث عدد الوزراء ونوابهم، وكان عددهم لدى تشكيل الحكومة في مطلع نيسان العام ٢٠٠٩، نحو ٢٩ وزيرا وعشرة نواب وزراء، من بينهم سبعة وزراء عمليا هم من دون حقيبة، وتولوا مهمات ليس ذات شأن وصلاحياتها تتداخل مع وزارات أخرى، كما أن من بين نواب الوزراء، من كانوا في مناصبهم من دون وزير من فوقهم، مثل نائبة وزير لشؤون المتقاعدين، ونائبة وزير لشؤون المرأة، وغيرهما.

وقال التقرير إن ميزانية الوزير يولي إدلشتاين كانت سنويا نحو ٥ر١٢ مليون دولار سنويا، وتولى مهمة الدعاية وما يسمى بـ «يهود الشتات»، وهذا عمل يصطدم مع صلاحيات وزارة الهجرة والاستيعاب.

كذلك فإن كلفة الوزير موشيه يعالون الذي تولى مسؤولية ما يسمى بـ «التهديدات الاستراتيجية» بلغت سنويا ٣ ملايين دولار، وهناك نحو ٧ر٢ مليون دولار للوزير دان مريدور، الذي تولى مهمة الشؤون الاستخباراتية.

وحصل أربعة وزراء على ميزانية مجتمعة بلغت قيمتها حوالي ٨ر٢ مليون دولار، ولم تكن في أيديهم حقائب أو مهمات ذات أثر.

تراجع الإقبال على موضوع الطب في الجامعات

بينت معطيات الجامعات الإسرائيلية التي افتتحت سنتها الدراسية هذا الأسبوع، تراجع عدد الطلاب الذين يطلبون الانتساب إلى الجامعات الإسرائيلية، وبحسب تلك المعطيات، فقد تراجع عدد المتقدمين في العام الدراسي الجديد مقارنة مع العام الماضي بنسبة ٥ر٢٪، وفي المجمل فقد تراجع عدد الطلاب المقبولين للدراسة في الجامعات بنسبة ١ر١٪.

ويظهر أن عدد المتقدمين لدراسة الطب في الجامعات الإسرائيلية تراجع بنسبة ١٤٪، بينما تراجع عدد المتقدمين لدراسة العلوم الاجتماعية بنسبة ٥ر١٥٪، وإدارة الأعمال بنسبة ٥ر١١٪ والهندسة والتخطيط بنسبة تقل بقليل عن ١٠٪.

وتراجع الإقبال على دراسة إدارة الحسابات بنسبة ٧٪، والاقتصاد بنسبة ٣ر٣٪، والحقوق بنسبة ٢ر٣٪، وعلم النفس بنسبة ٢٪.

وعمليا فإن تقرير مجلس التعليم العالي الذي تضمن هذه المعطيات أشار إلى تراجع في جميع المجالات تقريبًا، باستثناء علم الحاسوب الذي شهد ارتفاعا بنسبة ٢٪، وهندسة الكهرباء بنسبة ١٪، والعلوم الأدبية والفنية بنسبة نصف بالمئة تقريبا.

وعلى الرغم من هذا التراجع، قال التقرير إن الجامعات قبلت لموضوع علم الحاسوب ٥٤٪ من المتقدمين إلى الموضوع ذاته، و٥٣٪ من المتقدمين إلى موضوع هندسة الكهرباء.

في الذكرى الـ ٣٣ لقرار المحكمة العليا بشأن إعادة أراضي روجيب إلى أصحابها الفلسطينيين

قصة مستوطنة «ألون موريه» كما تكشفها وثائق رسمية تنشر للمرة الأولى!

مــؤرخ إسـرائـيـلـي: الـيـمـيـن و«الـيـسـار» فـي إسـرائـيـل شـريـكـان فـي الـرؤيـة الـصـهـيـونـيـة الأسـاسـيـة الـقـائـلـة: «أكـثـر مـا يـمـكـن مـن الأرض وأقـل مـا يـمـكـن مـن الـعـرب»!

بقلم: سليم سلامة

حلت، أمس (١٠/٢٢)، الذكرى الـ ٣٣ لصدور قرار «محكمة العدل العليا» الإسـرائيلية الذي استجاب لالتماس قدمه أهالي قرية روجيب (في شمال نابلس) ضد قرار الحكومة الإسـرائيلية آنـذاك الاسـتيلاء على أراضيهم لإنشـاء مسـتوطنة «ألون موريه» وتضمن (قرار المحكمة) أمرا إلى الحكومة بإعادة الأراضي إلى أصحابها الفلسطينيين، من سكان قرية روجيب «في غضون شهر»!

في هذه الذكـرى، وفي إطار تحضيـرات خاصة لكتاب خاص سـيصدر في العام القـادم (٢٠١٣) تخليدا لذكرى رئيس الحكومة الإسـرائيلية آنذاك، مناحيم بيغن، نشر «أرشيف الدولة» الإسرائيلي على موقعه الإلكتروني، قبل أيام، ستًّا من الوثائق الحكومية التي يُكشف النقاب عنها للمرة الأولى، وتتعلق بقرار الحكم المذكور وتفاعلاته.

وتشمل هذه الوثائق ما يلي:

١. خريطة مخطط الاسـتيطان للسـنة العبرية «تـَشام» (مـن ١٩٧٩/٩/٢٢ حتـى ١٩٨٠/٩/١٠) فـي «منطقة يهودا والسـامرة» (الضفة الغربية) كما أعدها، في تشرين الأول ١٩٧٩، وزيـر الزراعة آنذاك، أريئيل شـارون، وعرضها على الحكومة في جلستها يوم ١٩٧٩/١١/١١؛

٢. محضر جلسـة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت يوم ١٩٧٩/١٠/٢٨ وبحثت فيها، بشكل أولي، في قرار المحكمة؛

٣. محضـر جلسـة الحكومة الإسـرائيلية التي عقدت يـوم ١٩٧٩/١١/١ وبحثـت خلالها «التوجهـات المختلفة» بشأن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية ثم قررت، بالتالي، تكليف «اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية» تحديد الموقع الجديد الذي سـيتم نقل مستوطنة «ألون موريه» إليه (بعد إخلاء المستوطنين من أراضي روجيب)؛

٤. الرسالة التي وجهتها «رئيسة سكرتارية» مستوطنة كدوميم ـ ألون موريه، دانييـلا فايس، يوم ١٩٧٩/١١/٢٢، إلى وزير الزراعة، شـارون، وطالبته فيها بالاسـتقالة من منصبه (في أعقاب إخلاء ١٢٥ دونما وإعادتها إلى أصحابها الفلسطينيين، تنفيذا لقرار المحكمة)؛

٥. الرسـالة التـي وجهتهـا فايـس إلى شـارون في ١٩٧٩/١١/٢٢ وضمنتها مسوغات المعارضة لنقل مستوطنة ألون موريه؛

٦. رسـالة المستشـار القانوني للحكومة، إسحق زامير، إلى رئيـس الحكومة، مناحيم بيغن، من يوم ١٩٧٩/١١/٢٣، وفيها رفض الاقتـراح القاضي بأن تتخذ الحكومة «جميع الإجـراءات القضائية لمنـع المس بمكانة مسـتوطنات يهودية في أرض إسرائيل»؛

٧. رسـالة المستشـار القانونـي، زامير، إلـى رئيس الحكومة، بيغن، من يوم ١٩٧٩/١٢/٢٦، وفيها توصية بأن لا تطلب الدولة (الحكومة) من المحكمة العليا إمهالها فترة زمنية أخرى، حتى ١٩٨٠/١/٣، لتنفيذ قرارها بشأن إخلاء ما تبقى من أراض لم يتم إخلاؤها في قرية روجيب؛

٨. رسـالة المستشـار القانونـي، زامير، إلـى رئيس الحكومة، بيغـن، من يـوم ١٩٨٠/١/٦، وفيها رفض للنقد الذي وجهه وزير الزراعة، شارون، إلى النيابة العامة للدولة على أدائها خلال المداولات التي جرت في المحكمة العليا في «قضية ألون موريه».

ونقدم فيما يلي قراءة سريعة في أهم هذه الوثائق.

لكن، قبل ذلك، من المفيد أن نعيد التذكير بقرار الحكم في قضية ألون موريه، الذي شكل الخلفية والأساس لهذه الوثائق.

قرار الحكم في «قضية ألون موريه»

في حزيران ١٩٧٤، اسـتولت مجموعة من المسـتوطنين اليهـود المنتظميـن في حركـة «غـوش إيمونيم» على مسـاحة واسـعة من الأراضـي التابعـة لأهالـي قرية روجيب (جنوب شـرقي مدينة نابلس)، وشرعت في إقامة مسـتوطنة جديـدة أطلقت عليها اسـم «ألـون موريه». فـي البداية، قامت قوات الأمن الإسـرائيلية بإخلاء هؤلاء المسـتوطنين من تلك الأراضـي، لكنهم أعـادوا الكرة، سـبع مرات، حتى خضعت حكومة إسحق رابين، في المرة الثامنة، لإرادة المستوطنين وقررت توطينهم، مؤقتا، في منطقة «كدوم» العسكرية، وذلك في كانون الأول ١٩٧٥.

وفـي ١٩ أيـار ١٩٧٧، بعد يوميـن من فـوزه على رأس «الليكـود» في الانتخابات البرلمانيـة، قام مناحيم بيغن بزيارة إلى «نواة ألون موريه» الاسـتيطانية وأعلن أمامها: «قريبا، سـنقيم العديد من ألون موريه»! لكن الضغوطات التي مارستها الإدارة الأميركية على الحكومة الإسرائيلية للحيلولة دون التخريب على مفاوضات السلام التي كانت تجري مـع مصر في تلك الأيام دفعـت حكومة بيغن إلى انتهاج سياسـة «بديلة» تمثلت في إقامة مسـتوطنات جديدة في مواقع عسـكرية تابعة للجيش الإسـرائيلي، وأبقت في إطارهـا على «نواة ألون موريـه» في المنطقة العسـكرية، باسـتثناء قلة من أعضاء تلك النواة انتقلت وأقامت مستوطنة «كدوميم».

وردا على ذلك، شـرع مسـتوطنو «نواة ألون موريه» في تنظيـم مظاهـرات وأعمـال احتجاجية أخـرى للمطالبة بتوطينهم في «مسـتوطنة دائمـة»، وحاولوا خلال ذلك الاستيطان على أراضي قرية حوارة، في أيلول ١٩٧٨. وفي ٧ كانون الثاني ١٩٧٩، واستجابة لضغوطات المستوطنين، قررت اللجنة الوزارية الخاصة للشؤون الأمنية اعتبار «نواة ألون موريه» مرشـحة «لمسـتوطنة دائمة في المستقبل القريب»، وسـرعان ما اسـتقر الرأي على «اختيار» مساحة من الأراضي التابعـة لقرية روجيب لإقامة المسـتوطنة الجديـدة عليها. وقـد أثار هذا القرار خلافـا بين الوزراء، فبينما أيد معظمهم «الاسـتيطان فـي جميع أنحاء أرض إسـرائيل»، عارضت قلة منهم (وزير الدفاع عيزر وايزمان، وزيـر الخارجية موشـيه دايان، ونائب رئيـس الحكومة يغئال يديـن) فكرة إقامـة المسـتوطنة الجديدة على أراضي قرية روجيب، لأسباب مختلفة. لكن الحكومة قررت، في نهاية المطاف، في ٣ حزيران ١٩٧٩، توطين «نواة ألون موريـه» على أراضي قرية روجيب. وبعـد يومين من ذلك القرار، في ٥ حزيران، وقع قائد «منطقة يهودا والسـامرة» العسـكري، الجنرال بنيامين (فؤاد) بن اليعازر، على أوامر عسكرية للاستيلاء على تلك الأراضي (نحو ٧٠٠ دونم) مما أتاح دخول المسـتوطنين إليها والاستيطان عليها، على الفور.

في أعقـاب ذلك، قدم عدد من سـكان روجيب (أصحاب ١٢٥ دونما من تلك الأراضي)، في ٢٠ حزيران، التماسـا إلى «محكمـة العدل الإسـرائيلية» طالبوها مـن خلاله بإلغاء الأمر العسـكري بالاسـتيلاء على أراضيهم وإعادتها إلى ملكيتهـم. وقد تمحورت المداولات فـي المحكمة العليا حول تصريحات مشـفوعة بالقسـم قدمت إليها بشـأن «الاحتياجات الأمنية في الاستيلاء على الأراضي (الخاصة) وإقامة المسـتوطنة عليها»، قدمها كل من: رئيس هيئة أركان الجيش رفائيل إيتان (بتكليف من الحكومة نفسها) يؤكد «الحاجة الأمنية في الاسـتيلاء على الأراضي»؛ وزير الدفاع عيـزر وايزمان (بطلـب من المحكمـة) يقول فيه إنـه «بالإمكان تحقيـق الاحتياجات الأمنيـة بدون إقامة المستوطنة في هذا الموقع»؛ رئيس هيئة الأركان السابق حاييم بارليف، والجنرال في الاحتياط ماتي بيلد (قدمهما الأهالـي الملتمسـون) اللذين نفيـا «الحاجـة الأمنية» للاسـتيلاء على الأراضـي؛ ممثل المسـتوطنين مناحيم فيليكس، الذي قال إن «فريضة توطين أرض إسرائيل، بما فـي ذلك في ألون موريه، هي التي تقف على رأس سـلم الأولويات والاهتمامات، وليس الاعتبارات الأمنية»، مضيفا أن المستوطنين يعتبرون استيطانهم في الموقع المحدد «بلدة يهودية دائمة، لا تقل أهمية عن نتانيا أو داغانيا»!

وفـي ٢٢ تشـرين الأول ١٩٧٩، أصـدرت المحكمة العليا قرارها معللة قبـول التماس الأهالي من روجيب ضد قرار الحكومة الاستيلاء على أراضيهم لغرض إقامة مستوطنة ألون موريه، وأصدرت أمرا إلى الحكومة بإخلاء المستوطنين من هناك وإعـادة الأراضي إلى أصحابهـا في غضون ٣٠ يوما. وقدمت المحكمة (بتركيبة خمسة قضاة هم: رئيس المحكمة العليا، موشـيه لاندوي، ألفرد فيتكين، شـلومو آشـير، مريام بن بـورات ودافيد باخور - وهـي التركيبة نفسـها التي كانت تبنت موقف الحكومة الإسـرائيلية في «التماس بيت إيل وطوباس» وأقرت، في ١٥ آذار ١٩٧٩، «حق الدولة في الاسـتيلاء على أراض في يهودا والسامرة وقطـاع غزة إذا كان ذلك اسـتجابة لاحتياجـات أمنية»!) المسـوغات التالية لقرارها هذا: ١. مبادرة الاستيطان في أراضي روجيب جاءت، أولا وأساسـا، اسـتجابة لمظاهرات حركة غوش إيمونيم، وليس تلبيـة لطلب من الجيش؛ ٢. آراء مهنية مختلفة ومتناقضة بشـأن الحاجة الأمنية إلى الاستيطان في تلك المنطقة؛ ٣. تصريحات المستوطنين بأن نيتهم إقامة مسـتوطنة دائمة فـي الموقع تنبع من أسـباب واعتبـارات دينية وقوميـة؛ ٤. القانـون الدولي يضـع قيودا على مصادرة ممتلـكات خاصة في المنطقة الخاضعة للاحتلال.

جلسة الحكومة في ١٩٧٩/١١/١ – زامير: أراضي دولة من دون أي شك!

يستدل من محضر تلك الجلسـة (الذي وُسم، هو الآخر، بأنه «سـري للغايـة») أن الحكومة اسـتمعت، بداية، إلى اقتراحات نائب وزير الدفاع، مردخاي تسـيبوري، بشـأن الموقع البديل الذي سـيتم «اختياره» لإقامة مسـتوطنة ألـون موريـه الدائمـة. واسـتقر رأي الحكومـة على أن «البديـل الأفضل هـو في منطقة صخريـة تقع على بعد خمسـة كيلومترات إلى الشمال من روجيب»، بعد أن شرح المستشار القانوني للحكومة، زامير، الحيثيات القانونية للموضوع وانتهى إلى القول: «سـيكون في إمكاننا إعطاء رد نهائـي في مطلع الأسـبوع القادم، أي ٥ - ٦ تشـرين الثاني». ومع ذلك، عبر زامير عن ميله إلى تأييد الاستيطان في الموقع المذكور بزعـم أن «الأراضي هناك هي أراضي دولة، أراض حكومية، دون أي شـك. أي أنها أراض مسجلة باسم الدولة»!

بعـد الاتفاق على الموقع المذكور، أجرى الوزراء نقاشـا مطولا حول «مشـاكل الاسـتيطان في يهودا والسامرة»، وقـال وزيـر الزراعة، شـارون، في معرضـه، إن «الأجهزة الأمنية هي التي عبرت، منـذ العام ١٩٦٨، عن الحاجة إلى الاسـتيطان في منطقة نابلس»، بينما قـال وزير العدل، شـموئيل تامير، إنه «يتعين تطبيق قرار المحكمة العليا على الدونمات الـ ٧٠٠ كلها التي تم الاسـتيلاء عليها في حزيـران ١٩٧٩، وليس فقط على الـ ١٢٥ دونما التي تطرق إليها قرار المحكمة». وهـو الرأي الذي أيده، أيضا، الوزير بلا حقيبة موشيه نيسيم.

وطالب وزير الدفاع عيزر وايزمان بتطبيق قرار المحكمة العليا «حتى إذا لم يتم إيجـاد موقع بديل لألون موريه»، ثـم دعا إلى إعلان «هدنة اسـتيطانية» و«الاكتفاء بإقامة المسـتوطنات الـ ١٦ التي تمـت المصادقة على إقامتها، لكن لم يتم ذلك حتـى الآن»، بينما دعا وزير المواصلات، حاييم لانداو، إلى «خلق وضمان وجود يهودي واسـع في يهودا والسامرة».

أما المستشار القانوني زامير، فقال إن «قرار المحكمة لا يشكل أي تهديد على الاستيطان اليهودي في المناطق».

وفي نهاية المناقشـات، قال رئيـس الحكومة، بيغن: «علينـا اليوم اتخاذ قـرار واحد عملـي، لا يصح الحال من دونه... الوقت يمضي، المحكمة أمهلت الحكومة ٣٠ يوما وهـا قد انقضى منها ٨ أيام... نحـن ملزمون بتنفيذ قرار المحكمة».

ثم اتخـذت الحكومة قراريـن: الأول - تكليـف اللجنة الوزارية للشـؤون الأمنية بتحديد الموقـع الجديد الذي سـتقام عليه مستوطنة ألون موريه، والثاني - عقد جلسة خاصـة للحكومة للبحث فـي خطة الاسـتيطان للعامين ١٩٧٩ - ١٩٨٠. وقد عقدت هذه الجلسـة يـوم ١٩٨٠/١١/١١ وعرض شـارون، خلالهـا، الخارطـة التي أعدهـا «لخطة الاسـتيطان الموسـع» في المناطق الفلسـطينية. وفي ختامها، قررت الحكومة، بناء على اقتراح رئيسـها بيغن: «توسـيع الاستيطان في يهودا والسامرة وقطاع غزة وفي هضبة الجولان، سـواء بتكثيف المسـتوطنات القائمة أو بإنشـاء مستوطنات أخرى على أراض بملكية الدولة»!! كما قررت الحكومة، أيضا: تبني توصية المستشـار القانوني للحكومة زامير، ومديرة القسم المدني في النيابة العامة للدولة بليئه ألبك، نقل مستوطنة ألون موريه إلى منطقة السـفوح الجنوبيـة لجبل الكبيـر. (بليئه ألبك أشـغلت المنصب المذكور طيلة ٢٤ عاما اشتهرت خلالها بمواقفها المتحمسة والداعمة للاسـتيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية وكان أبرز «إنجازاتها» في هذا المجال صياغة وتحديد الآلية القانونية التي أتاحت الإعلان عن مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية باعتبارها «أراضي دولة»، بموجب القانون العثماني من العام ١٨٥٨).

رسالة زامير إلى بيغن في ١٩٧٩/١١/٢٣

حيال الضغوط الشـديدة التي مارسـها المستوطنون ومنظماتهم على الحكومة في أعقاب قرار المحكمة العليا بشأن «ألون موريه»، والذي اعتبروه «مقدمة للجم المشروع الاسـتيطاني، بل لإخلاء مسـتوطنات قائمة أخرى»، وجه ديوان رئيس الحكومة رسـالة إلى المستشـار القانوني للحكومـة زامير، يطلب منه «فحـص إمكانية اتخاذ القرار التالي في جلسة للحكومة»: «إذا ما جرت أية محاولة للمس بمكانة مسـتوطنات يهودية في أي جـزء من أجزاء أرض إسـرائيل، فسـتتخذ الحكومة كل الإجـراءات القانونية اللازمة لضمان وجود هذه المسـتوطنات، طبقا للقانون». ورد زامير على هذه الرسـالة برسـالة وجههـا إلى بيغن يـوم ١٩٧٩/١١/٢٣، قال فيهـا: «إن نصا كهـذا قد يجري تأويله بأنه يلزم الحكومة باتخاذ كل الإجراءات القضائية المطلوبة لضمـان وجود وبقاء أية مسـتوطنة، بما فيها حتـى تلك التي يمكن أن تقام بصورة غير قانونية، بدون قرار حكومي، أو حتى خلافـا لقرار حكومي. من الواضح أن القـرار لا يقصد هذا..... إن هـذا النص قد يعني تعهد الحكومـة باتخاذ سلسـلة من الإجراءات، بمـا فيها حتى الضـم الكامل لمناطـق يهودا والسـامرة وقطاع غزة إلى إسـرائيل. إن أي خطوة قضائية كهذه تثير إشـكاليات حـادة، ليـس على الصعيد السياسـي فحسـب، بل على الصعيد القانوني أيضا وقد تتعارض مع مبادئ قضائية، مـع القانون الدولـي ومع اتفاقيات كامـب ديفيد». وفي أعقاب هذا الرد، «تنازل» بيغن عن مشروع القرار هذا.

رسالة زامير إلى بيغن في ١٩٧٩/١٢/٢٦

في ١٤ تشـرين الثاني ١٩٧٩، وجه زامير رسالة إلى بيغن حثه فيها علـى «إخلاء كل ألون موريه»، أي إخلاء مسـاحة ٧٠٠ دونـم تم الاسـتيلاء عليها بالأمر العسـكري، وليس فقط الـ ١٢٥ دونما التي أمرت المحكمة العليا بإعادتها إلى أصحابها الفلسطينيين، محذرا من أنه «إذا ما تقدم أصحاب هذه الأراضي بالتماس إلى المحكمة العليا فستسـتجيب لهم». وعلى ذلك، اقترح بيغن على حكومته، يوم ١٨ تشرين الثاني، اتخاذ قرار يقضي بإنهاء إخلاء الأراضي التي أمرت المحكمة بإخلائها حتى ٢٢ من الشهر ذاته، وإخلاء الأراضي الأخرى في غضون ستة أشهر. وفي يوم ٢١ تشرين الثاني، أنهـت الحكومة إخـلاء الدونمات الـ ١٢٥، بينما تم الإبقاء على «بيوت» المسـتوطنين ومواصلة الاستيلاء على غالبية المسـاحة الأخرى. وفي مطلع كانون الأول أبلغ مسـتوطنو ألـون موريه رئيـس الحكومة «موافقتهـم» على الانتقال إلى الموقـع الجديد في جبل الكبير، وهو ما نقله بيغن إلى الحكومة في جلسـتها يوم ٩ كانون الأول، فقررت الشروع في إقامة المسـتوطنة عند سـفوح جبـل الكبير «من دون الاستيلاء على أراض بملكية خاصة».

وعلى الرغم من ذلك، عبر زامير عن خشيته من عدم إخلاء المسـاحات الأخرى في منطقة روجيب وذلك في رسـالة وجهها إلـى بيغن يوم ١٢/٢٦ وضمنهـا توصية بـ«إنهاء إخـلاء المسـتوطنين من أراضـي ألون موريـه في فترة أقصاها ستة أسـابيع من يوم ٢١ تشرين الثاني، أي حتى ٣ كانون الثاني ١٩٨٠».

لكن أعمال الإنشـاء في جبل الكبير لم تنُجز في الموعد المخطـط، فعـرض بيغن علـى الحكومة، فـي ٣٠ كانون الثاني، تأجيل الموعد. وردا على هذا الاقتراح، قال شارون إنه «لن يكـون بالإمكان، من الناحيـة التقنية - العملية، إسـكان المسـتوطنين في الموقع الجديد قبل ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠، وهذا إذا لم تعق الأمطار الغزيرة التي هطلت مواصلة أعمال البناء». وعبـر بعض الوزراء عن «تخوفهم» من تأييـد التأجيل «خشـية أن يرفض مسـتوطنو ألون موريه، في نهاية المطـاف، الانتقال إلى الموقع الجديد، رغـم ما كانوا أبلغـوا بيغن به»! وفي ختام تلك الجلسـة، قررت الحكومة «بأسـف شـديد» تأجيـل الموعد المحدد لإقامة المستوطنة الجديدة خمسة أسابيع أخرى، أي حتى ٣ شباط ١٩٨٠.

وعلى خلفية هذا القرار، عـاد أصحاب الأراضي من أهالي قرية روجيـب وقدموا التماسـا إلى المحكمـة العليا ضد هذا التأجيل، فأبلغـت الدولة (النيابـة العامة) المحكمة بأن الإخلاء سـيُنجز، نهائيا، حتى ٣ شـباط. وفي ١٦ كانون الثانـي، قرر مسـتوطنو ألـون موريه، فـي اجتماع خاص، الانتقال إلى الموقع الجديد، وهو ما تم فعليا يوم ٢٩ كانون الثاني، حيث انتقلت غالبيتهم الساحقة، بينما بقيت قلة منهـم (٤ عائلات وبعض الأفراد) رافضـة مغادرة المكان، حتى قام الجيش الإسرائيلي بإخلائهم يوم ٣ شباط ١٩٨٠.

سيرورات مختلفة تخدم مشروعا واحدا

يمكن القول إن هذه الوثائق الرسمية، التي تنشر للمرة الأولى، لا تكشف أسـرارا مدوية، أو ذات ثقل نوعي مميز، لكنها توضح، في الأقل، سـيرورات، سياسـية وقضائية مختلفة، سُخّرت جميعها في خدمة المشروع الاستيطاني الإسـرائيلي فـي المناطـق الفلسـطينية، وإن اختلفت وتائرهـا وحـدة نبراتها فـي مراحل تاريخيـة مختلفة. فلئن كان بيغن قد وعد مسـتوطني «نـواة ألون موريه»، لدى زيارتـه إليهم عقب فوزه في انتخابـات ١٩٧٧، بأنه «قريبا، سـنقيم العديد من ألون موريـه»، كما ذكر أعلاه، فإن الحقيقة التاريخيـة الواضحة هي أن حزب «المعراخ» («العمل»)، الذي سـبق «الليكود» في السـلطة، منذ قيام إسـرائيل وحتـى العـام ١٩٧٧، هو الذي وضع الأسـس والمداميك الأولى في المشـروع الاستيطاني الإسرائيلي، وهي (الحقيقـة) التي يعتبرها المؤرخ الإسـرائيلي توم سـيغف («هآرتس» - ٢٠١٢/١٠/١٩) «تأكيـدا للرؤية التي تتبلـور اليوم في البحث التاريخي ومؤداها: كلما ابتعدت خصومـات الماضي بيـن اليمين وبين اليسـار، على خط الزمن، تنجلي أكثر فأكثـر حقيقة أن اختلاف التوجهات بينهما لم يكن مبدئيا حقا. فجميعهم كانوا شـركاء في الرؤية الصهيونية الأساسـية القائلة: أكثر ما يمكن من الأرض، أقـل ما يمكن من العرب. وقد كان هذا صحيحا في فترة الانتداب، أيضا»!

رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق مناحيم بيغن (في وسط الصورة) يتلقى شرحًا من الوزير أريئيل شارون (إلى يسار الصورة) حول مستوطنة ألون موريه، ويظهر إلى جانبهما (في يمين الصورة) بيني كاتسوفر، أحد زعماء «غوش إيمونيم»

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

إعلان كحلون تنحيه عن الحياة السياسية يخرج المارد الطائفي من قمقم الليكود!

ما هي الأسباب الحقيقية لاعتزال «الوجه الاجتماعي» الأبرز لحكومة نتنياهو؟

أثار وزير الاتصالات والرفاه الاجتماعي الإسرائيلي، موشيه كحلون، الذي يعتبر «الوجه الاجتماعي» لحزب الليكود الحاكم، ضجة واسعة في إسرائيل، الأسبوع الماضي، في أعقاب إعلانه عن التنحي عن الحياة السياسية ورغبته في عدم ترشيح نفسه ضمن قائمة الليكود للانتخابات العامة المقبلة. وجاء إعلان كحلون هذا رغم أنه ما زال في أوج حياته السياسية، ويبلغ ٥٢ عاما، ويعتبر أحد أكثر النواب شعبية في حزبه.

ويستدل من تقارير نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومن مقابلات صحافية معه أجرتها صحيفتا «يديعوت أحرونوت» و«معاريف»، في نهاية الأسبوع الماضي، أنه تراكمت عدة عوامل، على ما يبدو، دفعت كحلون إلى اتخاذ قراره. وبين هذه العوامل رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعيينه وزيرا للمالية في الحكومة المقبلة، والخلاف بينهما حول السياسة الاقتصادية التي يتبعها نتنياهو، وضغوط مارسها كبار الأثرياء في إسرائيل من أجل إقصاء كحلون، خاصة بعد خطة الإصلاح في مجال شركات الهواتف الخليوية وتوسيعها ما أدى إلى خفض أسعار هذه الخدمات.

وأدى إعلان كحلون إلى خروج «المارد الطائفي من القمقم» في صفوف الليكود وتذمر النشطاء اليهود الشرقيين من أن أغلبية المصوتين لهذا الحزب هم شرقيون بينما أغلبية نوابه في الكنيست هم من اليهود الغربيين الأشكناز. وفي هذه الاثناء يحاول نشطاء مؤيدون لكحلون ممارسة ضغوط عليه كي يتراجع عن قراره.

ورأى المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»، شالوم يروشالمي، أن «شيئا ما حصل على خط التوتر بين كحلون ورئيس الحكومة نتنياهو، لكن كحلون هو الأخير الذي يمكن أن يصعد التوتر أكثر مما ينبغي. فهو يعلم ما سيقولون في الليكود إذا خرج ضد قادة الحزب خلال فترة الانتخابات. وهو يعلم جيدا ثمن الخيانة. وهو يريد أيضا التوجه إلى الأعمال، وربما يعمل لدى صديقه كوبي ميمون، عملاق الغاز والعقارات. وسيتعين أن يجلب إلى عمل كهذا علاقات جيدة مع الحكم وليس خلافات».

لكن كحلون يصر على أن الأمور تسير بشكل جيد وأنه لا يريد سوى مهلة يرتاح خلالها من العمل السياسي. إلا أن الأنباء التي تتردد مؤخرا تفيد بأن الصورة ليست وردية. ووفقا لهذه الأنباء فإن قياديين في حزب الليكود مقتنعون بأنه لو اقترح نتنياهو على كحلون منصب وزير المالية لتم منع إعلانه عن التنحي والدراما الحاصلة حول ذلك. وكان كحلون قد عبر في الماضي عن الاعتقاد بأنه لن تبقى له حقائب وزارية مناسبة بسبب الازدحام في قيادة الليكود، وبسبب انضمام تساحي هنغبي إلى الليكود بعد أن انشق عن حزب كاديما.

وفيما تتردد أنباء وتحليلات حول الأسباب التي دفعته إلى التنحي حاليا، إلا أن كحلون قال إن «جميع أعضاء الكنيست جمعوا تبرعات لتمويل حملاتهم الانتخابية داخل أحزابهم. وأنا لم أفتح حسابا بنكيا علما أننا قبل الانتخابات الداخلية بشهر واحد فقط، ولم أشكل طاقما انتخابيا ولم أنظم اجتماعا انتخابيا واحدا ولم أعقد لقاءات مع نشيطين».

ونفى كحلون أنه طلب من نتنياهو تعهدا بتعيينه وزيرا للمالية، وقال «لم أرغب أبدا في أن أكون وزيرا للمالية. أدخل إلى غوغل وسنرى ما إذا كنت ستجد تصريحا واحدا مني في هذا الموضوع. وبإمكاني أن أقوم بإصلاحات في أية وزارة وليس في المالية فقط، وقد أثبت ذلك».

لكن كحلون لم يخف، بشكل دائم، انتقاداته لسياسة نتنياهو الاقتصادية، كما أنه صوّت ضد الميزانية العامة. وعقب كحلون على ذلك بالقول إنه «كانت هناك خلافات في الرأي لكن لا يوجد أي توتر معه [أي مع نتنياهو]. ولو كنت غاضبا لما بقيت في الليكود لأساعد في الانتخابات». وأوضح أنه عارض الميزانية بسبب رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة «لكن لم تكن هناك أزمة بيني وبين نتنياهو».

ورفض كحلون الرد على أسئلة تتعلق بأنباء ترددت حول نيته العمل لدى ميمون، لكنه أكد على صداقتهما، وعلى أن ميمون هو «أفضل رجل أعمال في الوسط التجاري». وقال كحلون إنه لم يقرر بعد ما إذا كان سيعمل لدى صديقه، مشددا على أنه «لن أبقى عاطلا عن العمل».

تغيير طريقة الحكم

كذلك ترددت في الأسابيع الأخيرة أنباء عن وجود «قوائم تصفية» سياسية ضد كحلون داخل حزب الليكود. ويعود ذلك، وفقا لتقارير إسرائيلية، إلى أن قياديين في هذا الحزب غاضبون من تنامي شعبية كحلون داخل الليكود. فقد بدأ كحلون حياته السياسية كمساعد برلماني لعضو الكنيست عوزي لانداو، وبعد ذلك انتخب للكنيست بنفسه، ثم أصبح وزيرا، وهو حاليا «الوجه الاجتماعي» في الليكود، والذي يجلب الكثير من الأصوات للحزب. وازدادت شعبية كحلون في أعقاب خطة الإصلاح التي نفذها في سوق الاتصالات الخليوية.

وكتب يروشالمي في هذا السياق أنه «يصعب اليوم أيضا عدم ملاحظة الابتسامة على وجوه وزراء الليكود، بعدما تخلصوا فجأة من الوزير الشعبي. وباتت الانتخابات الداخلية مريحة أكثر بكثير». وقد اعتبر كحلون ذلك بأنه «أمر طبيعي».

وبين أعضاء الكنيست الذين اختلف معهم كحلون عضو الكنيست زئيف إلكين، الذي نافسه على منصب رئيس اللجنة المركزية لليكود. ورغم أن هذا الخلاف بين الاثنين معروف، إلا أن كحلون قال إن «هذا ليس صحيحا، ولم أغضب عليه. وفي كل مرة يحاولون اختراع خصم جديد لي. وقد رشح إلكين نفسه مقابلي، وقلت له 'إنني أتفهمك، فقد جئت من حزب كاديما وأنت تريد شرعية، وتريد أن تحسن وضعك وهذا حسن'».

وتهرب كحلون من الإجابة على سؤال حول «قوائم التصفية» السياسية ضده وقال «دعك من هذا، لقد تعبت، صدقوني. أريد مهلة أستريح خلالها. فالسفر منهك والعمل لا نهاية له، وأريد أن أرتاح»، مشددا على أنه «أعتقد أن بإمكاني دائما أن أعود» إلى الحياة السياسية. كذلك نفى كحلون نيته ترشيح نفسه لرئاسة بلدية حيفا في الانتخابات المقبلة. وكان نتنياهو قد رفض طلب كحلون ترشيح نفسه في الانتخابات الماضية لرئاسة البلدية، وأكد أنه أراد أن يبقى في الحكومة.

ولعل الأمر الوحيد الذي اعترف كحلون بصحة الأنباء بشأنه هو سعيه إلى تغيير طريقة الحكم في إسرائيل. وقال إن «هذا صحيح. فبعد أربع سنوات في الحكومة أرى عن قرب مشكلة القدرة على الحكم، وإحباط الجمهور، والعزلة بين الكنيست والسياسيين وبين الناخبين. وهذا يذكرني بالواقع الذي وجدته في وزارة الاتصالات. فهناك لم يأخذوا الجمهور والزبائن بعين الاعتبار، حتى جئت وأعدت إليهم كل شيء. هكذا ينبغي العمل، أن نعيد السلطة إلى الشعب. وأعتقد أنه من خلال انتخابات إقليمية ستكون خطوة هامة جدا. وبهذه الطريقة أنت تعرف الرجل الذي تنتخبه. تلتقي به في الشارع والسوبرماركت والسينما. وبإمكانك أن تدقق بما يفعله من أجلك». وأضاف أنه يتعاون مع الجمعية التي أسسها رئيس الموساد السابق، مئير داغان، من أجل تغيير طريقة الحكم.

خروج المارد الطائفي

إلى جانب كون كحلون «الوجه الاجتماعي» لحزب الليكود وحكومته، فإنه الوجه الشرقي، الذي يمثل اليهود الشرقيين. وأجمع المحللون على أن تنحيه عن الحياة السياسية في الوقت الحالي سيبقي الليكود من دون أجندة اجتماعية واضحة، أمام رئيسة حزب العمل، شيلي يحيموفيتش، التي تتبنى أجندة اجتماعية في المعركة الانتخابية الحالية، خاصة بعد الاحتجاجات الاجتماعية التي عمت إسرائيل في الصيف الماضي.

وبدا واضحا خلال اجتماع اللجنة المركزية لحزب الليكود، الأسبوع الماضي، أن خطوة كحلون والأنباء حول سبب تنحيه أثارت نقاشا طائفيا داخل هذا الحزب. وكتب الناشط في الليكود موشيه إيفرغان، في موقع «الليكود لي» الالكتروني، إن «الليكود هو حزب مليء بالشرقيين ويوجد فيه فصل طائفي بنيوي». وقال ناشط آخر في الحزب من اليهود الشرقيين وأحد الداعمين لكحلون، وهو آسي ليفي، إن «معظم المصوتين ومعظم النشطاء [في الليكود] هم شرقيون لكن القائمة [للكنيست] هي أشكنازية. وهذا ليس طبيعيا وليس حقيقيا».

وقد تحفظ كحلون من هذه الأصوات معتبرا أن «المنتخبين لدينا لم ينتخبوا بسبب أصولهم». وقال إن الليكود لن يتضرر بسبب تنحيه، وأن «الليكود هو حزب لديه طريق وقيادة. ونحن لسنا قيادة لديها حزب، كما هي الحال في حزب شاس أو حزب إسرائيل بيتنا. ونحن لسنا مرتبطين بأحد وبإمكان أي شخص أن يدفع القضايا الاجتماعية وليس موشيه كحلون فقط».

ضغوط الأثرياء

وتطرق وزير البنى التحتية الإسرائيلية السابق، يوسف باريتسكي، من حزب شينوي، إلى قرار كحلون بالتنحي عن الحياة السياسية بعد الانتخابات المقبلة.

وقال باريتسكي للقناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي إنه تم إرغام كحلون على التنحي في أعقاب ضغوط مارسها الأثرياء وبعد أن تسبب بخسارتهم مليارات الشواكل بسبب الإصلاحات التي نفذها.

وقال باريتسكي إنه يطرح هذا الاحتمال بالاستناد إلى تجربته الشخصية، وأكد أنه بعد شهرين ستُعرف الأسباب الحقيقية. لكن كحلون قال إن هذا ادعاء غير صحيح «فنحن لسنا جمهورية موز. ولا أحد يبتز السياسيين هنا. وعندما يحين الوقت ستتأكدون من أن كل النظريات التي تطرحونها ليست صحيحة وأن الحقيقة بسيطة».

وأكد كحلون أنه يعتزم العودة إلى الحياة السياسية في المستقبل. وشدد في الوقت نفسه على أنه في المستقبل سيكون في إسرائيل رئيس حكومة من أصول شرقية، وأنه سيأتي من «مدن التطوير» في الأطراف التي يسكنها الشرقيون.

تقرير غير مسبوق عن «الوحدة ٥٠٤» في الجيش الإسرائيلي المسؤولة عن تشغيل العملاء

«تشغيل العملاء» يتحوّل بمرور الوقت إلى إدمان يصعب التحرّر منه وينعكس على التعامل حتى مع أقرب الناس!

تعتبر «مفرزة الاستخبارات البشرية»، أو باسمها الأشهر «الوحدة ٥٠٤»، وحدة النخبة في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان). فالمهمات التي ينفذها أفراد هذه الوحدة تشمل تجنيد عملاء، أو جواسيس، في جيوش وحكومات ومنظمات في العالم، وخاصة في العالم العربي، وبشكل أخص بين الفلسطينيين واللبنانيين، لصالح إسرائيل. وقسم آخر من أفراد هذه الوحدة يجري تحقيقات مع الأسرى، الفلسطينيين والعرب، في السجون الإسرائيلية.

وأقيمت الوحدة ٥٠٤ في العام ١٩٤٩، وعملت على مدار سنين طويلة في الظل وبسرية تامة، ومنعت الرقابة العسكرية أي ذكر لها ولمهماتها ودورها في وسائل الإعلام. وحتى اليوم، بعد أن تطرقت إليها بعض التقارير، فإن المهمات التي تنفذها هذه الوحدة لا تزال، بطبيعة الحال، سرية للغاية. وبسبب هذه السرية التي تلف الوحدة، فإن أفرادها وضباطها ليسوا معروفين حتى لضباط كبار في الجيش الإسرائيلي. وحصلت هذه الوحدة مؤخرا على جائزة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء أفيف كوخافي.

أسماء ضباط الوحدة ٥٠٤ سرية. وفي تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في ١٢ تشرين الأول الجاري، تمت الإشارة إلى ضباط الوحدة الذين تحدثت الصحيفة معهم بالحرف الأول من أسمائهم. فقائد الوحدة، الذي أنهى مهامه مؤخرا، هو العقيد «أ». ونائب قائد الوحدة والقائم بأعمال قائد الوحدة هو المقدم «د». ورئيس دائرة التحقيقات في الوحدة هو المقدم «هـ». وقائد الوحدة السابق هو العقيد دورون. وورد في التقرير اسم شخص واحد فقط، تم ذكر هويته الكاملة، وهو الناطق العسكري الحالي، العميد يوءاف مردخاي، الذي كان من كبار ضباط الوحدة ٥٠٤ الذين جندوا وشغّلوا عملاء.

وتحدث مردخاي عن قائد الوحدة ٥٠٤ قائلا إنه «ربما 'أ' لا يفهم اللغة العربية، لكنه رأى عن قرب عدة حواجز في الدول العربية. وهو يعيش العالم العربي بشكل جيد». وكان يشير مردخاي بذلك إلى أن «أ» هو أحد ضباط كوماندوز النخبة الإسرائيلية «سرية هيئة الأركان العامة»، التي تنفذ عمليات متنوعة في الدول العربية. وكان «أ» أحد قادة الخلية التي اختطفت مصطفى الديراني من بيته في لبنان وأحضرته إلى إسرائيل بعد أن احتجز الطيار الإسرائيلي المفقود رون أراد، وحقق معه أفراد الوحدة ٥٠٤، وفي مقدمتهم المحقق المعروف بكنيته «الكابتن جورج» الرهيب، الذي لم يتردد في استخدام أبشع أنواع التعذيب.

«تشغيل العملاء يصبح مثل دودة في الدم»!

ذكرت وسائل إعلام عالمية اسم الوحدة ٥٠٤ عدة مرات في السنوات الماضية، خاصة في سياق الكشف وإلقاء القبض على أفراد شبكات تجسس إسرائيلية في لبنان. ففي العام ١٩٩٦ ألقت أجهزة الأمن اللبنانية القبض على أحمد عبد الخالق، الذي أدين بالتخطيط لاغتيال القيادي في حزب الله عماد مغنية، وتم إعدامه.

كذلك ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية اسم الوحدة ٥٠٤ في سياق قضية أحد ضباطها، جان إلراز، الذي شغّل جواسيس، وأدين بالتهريب من لبنان. وتم الحكم عليه بالسجن ثم حصل على عفو من الرئيس الإسرائيلي. لكن بعد تسريحه من السجن قام إلراز بسرقة أسلحة من كيبوتس منارة وقتل حارس الكيبوتس، وحُكم عليه بالسجن المؤبد. وكتب القضاة في قرار الحكم إن إلراز هو «إنسان لا يتحلى بأي أخلاق، وكان مستعدا للتآمر على دولته».

من جانبه قال إلراز إن شخصيته تأثرت من خدمته في الوحدة ٥٠٤. ولم يكن إلراز الوحيد الذي شكا من طبيعة العمل في هذه الوحدة. فقد اشتكى مشغلو جواسيس في هذه الوحدة من أنهم «يأخذون إلى بيوتهم» الحياة الكاذبة التي يمارسونها في عملهم و«يشغلون» الزوجة والأولاد. ودعا ضباط في الوحدة إلى إجراء إصلاحات في طبيعة عمل الوحدة وزيادة الإشراف عليها.

وقال «أ» أنه وجد حالة فوضى في الوحدة ٥٠٤ عندما تولى قيادتها، قبل ثلاث سنوات. وأضاف «لقد تحدثت مع أفراد الوحدة وقلت لهم إن إجراءات العمل في الوحدة ليست منظمة بالشكل الكافي، وإن إسهام الوحدة في المهمات المختلفة ليس كافيا ويجب تعديل عقيدتها القتالية مع بدء القرن الواحد والعشرين». وأشار إلى أن الخطوة الأولى التي طبقها كانت إلزام أفراد الوحدة بارتداء الزي العسكري، بدلا من اللباس المدني. وقال إن هذا التغيير «لم يكن سهلا. لكن ٥٠٤ أصبحت اليوم وحدة عسكرية، والتشديد هو على 'عسكرية'».

وتحدث «أ» عن عمل مشغلي الجواسيس، وقال إن «فقدان جاسوس بالنسبة للمشغلين هو أمر مؤلم مثل فقدان صديق في ميدان القتال تقريبا. وهناك مشغلون بقيت لديهم نُدوب [غير مرئية] بسبب سقوط جواسيس عملوا معهم. وهذا الشعور يبقى لديهم لسنوات طويلة». لكن هذا الشعور ينتاب مشغل الجواسيس لسببين أساسيين، «السبب الأول هو في المستوى الاستخباراتي ويتمثل في توقف وصول المعلومات من ذلك العميل. والسبب الثاني في المستوى العملي، وتعالي أسئلة حول ما الذي يسببه كشف العميل للوحدة: هل تم اكتشاف قدراتنا؟ ما الذي يسببه ذلك لأفراد وحدتي؟».

وأضاف «أ» أنه من أجل أن يكون المرء مشغل عملاء يجب أن يكون شخصا غير عادي. فأنت تفعل شيئا يكاد يتناقض مع قيم الجيش الإسرائيلي. عليك أن تجند شخصا لكي يخون شعبه ووطنه وزملاءه. ولا توجد أية دورة في الجيش الإسرائيلي تعلمك أمرا كهذا. بل على العكس. يعلمونك أن الخيانة هي جريمة. وعندما تصبح مشغل عملاء، كيف يمكن الحفاظ على أنه عندما تعود إلى الوحدة لا 'تشغل' [أي تحتال] قائدك؟ أو زوجتك عندما تعود إلى البيت؟ ينبغي التدقيق جيدا عندما تختار الأشخاص، وينبغي التشديد على المناعة الذاتية، وعلى أن يكونوا مستقرين وأن يعرفوا التفريق بين المسموح والمحظور. وقد حدث أن انفصلنا عن مشغلين غير ملائمين طوال الوقت».

وقال الناطق العسكري مردخاي إنه يتم اختيار واحد من بين مئة مرشح للعمل كمشغل جواسيس في الوحدة ٥٠٤. وأضاف «إننا نفحص القدرة على الأخلاق والاستقامة وقدرة التعامل مع الأفراد وإقامة علاقات والقدرة على الابتكار. فأن تكون مشغل عملاء هو مثل الدودة في الدم. وتصبح مدمنا على ذلك، ولا تتحرر منه. والمشكلة هي أنك تبدأ في تشغيل أناس آخرين حولك، وليس فقط العملاء الذين جندتهم».

المال ليس محفزا أساسيا لتجنيد جواسيس!

تحدث نائب قائد الوحدة ٥٠٤، المشار إليه بالمقدم «د»، عن عملية تأهيل أفراد الوحدة لتجنيد وتشغيل جواسيس. وقال «لقد خضعت لفحوص استمرت ثمانية أشهر، وبعد ذلك اجتزت عامين من التأهيل، شملا تعلم اللغة العربية ودورة لدى الشاباك».

وبدأ «د» العمل كمجند ومشغل جواسيس في لبنان في العام ١٩٩١، وقال «عملنا في الحزام الأمني. وكان تواجدنا قويا في المنطقة، وشمل عددا كبيرا من المشغلين. وكانت الأجواء تتراوح ما بين الغابة والغرب الجامح [أي بدون قوانين ولا حدود]. وكانت هذه فترة مليئة بالإثارة والمخاطرة والعمل الميداني المكثف وحققنا نجاحات كثيرة ضد العمليات التخريبية المعادية».

وشرح «د» كيف يعمل مجند ومشغل الجواسيس. وقال إنه «لكي تكون مشغل عملاء ينبغي أن تحب الناس وأن تعرف كيف تتصل بهم. يجب أن تكون ممثلا إلى درجة معينة، ولكن يجب أن تكون صادقا ومؤمنا في ما تفعله أيضا. وهدفك هو أن تصل إلى الشخص [الجاسوس] من الجانب الآخر، من جانب العدو، وأن تقوم بتجنيده. والهدف هو أن حياته الحقيقية تستخدم كتغطية للعمل معنا. هذا حلف محبين، لكن مع الأعداء. يجب أن تفهم الرجل، وخاصة دوافعه. أن تعرف الأماكن الأكثر سرية لديه والعمل على ذلك. والمشغل الجيد يعرف كيف يأخذ الشخص، وتشخيص تلك النقاط لديه واللعب عليها لغرض تحقيق التعاون. وهذا بالطبع بالإضافة إلى المعرفة الإلزامية للثقافة واللغة، واللغة غير الكلامية أيضا، أي لغة الجسد».

وأعطى «د» مثالا من خبرته، وقال «جندت في الماضي شخصا كبير السن ومحترما من إحدى الدول العربية. وقد تم النجاح في تجنيده بعد أن فهمت أنه يشعر بنوع من الدونية بسبب وضعه العائلي الخاص. وقد كانت هذه نقطة ضعفه. فهو لم يُعتبر كرجل بالشكل الكافي في المجتمع العربي. وقد خلق هذا لديه اختلالا بين منصبه العسكري الرفيع وعدم الاعتراف برجوليته في المجتمع. وقد كان محبطا، وأدركت أن هذا الإحباط هو ما يدفعه إلى العمل معي».

وأضاف «د» أن «الحكمة هي في عدم الإسراع في حل مشكلته، لأنه عندها لن يكون محتاجا إليّ. والفكرة الحقيقية هي عمليا الاقتراب منه وتعميق 'الخدش' [النفسي] لديه. والتسبب، وكأنه بالصدفة، بأن يفكر فيه أكثر. وخلال اللقاءات معه، مررنا 'مصادفة' قرب أماكن ذكّرته بضعفه. وتسبب عقله الباطني له طوال الوقت أن يفكر بالمشكلة والإهانة الناتجة عنها. وعندما اقترحت عملية 'التجنيد' كان قد 'استوى' جيدا. فالاستخبارات البشرية هي عمل رائع، لأنك تسيطر على حياة الأفراد».

من جانبه قال القائد السابق للوحدة ٥٠٤، العميد دورون، إن «الدوافع ليصبح المرء عميلا تتكرر كثيرا، وقد تكون العلاقات داخل عائلته، أو توترا بين الأب والابن مثلا، وذلك إلى جانب البنية الشخصية الملائمة».

لكن العميد دورون استبعد الإغراء المالي في تجنيد الجواسيس وتشغيلهم. وأوضح أنه «إذا كان العميل يريد مالا، لذهب وسرق بنكا. وكان سيربح مالا أكثر بكثير هناك ويواجه خطرا أقل. وهذا عدا الحقيقة بأنه إذا نجدته فجأة بمال كثير، فإن هذا سيكشفه سريعا. وستبدأ تساؤلات من حوله، وكيف اشترى هذا وكيف حصل على ذاك. هذا مثير جدا للشبهات. ولذلك فإن المقابل ليس ماليا، وإنما هو نفسي بالأساس. تشخيص النواقص واللعب بها... وأذكر عندما كنت مشغلا شابا نسبيا، أنني شغّلت عميلا أكبر مني مرتين تقريبا، لكنه كان يناديني 'أبتي'».

وحول كيفية اختيار الجواسيس، قال «د» إن هذا يتم «بموجب مطالب شعبة الاستخبارات العسكرية. وعندها نعرف ما هي الاحتياجات. وبعدها نعرف ما هي المعلومات الاستخباراتية التي نريد الحصول عليها. وفي هذه المرحلة نبحث عن معلومات تشير إلى هدف التجنيد. وعندما نعثر على هدف كهذا، نبحث عن فرصة للاحتكاك معه. ويتم اقتراح التجنيد بصورة تدريجية أحيانا، وأحيانا بشكل ذكي يبدو أنه مصادفة رغم أن الأمر ليس كذلك ابدا. وإذا كان الهدف هشا، قد يتم التوجه إليه بشكل مباشر».

وقال «د» إنه على الرغم من أهمية الحرب الالكترونية، «السايبر»، وتقدم أجهزة التجسس والتنصت الالكترونية الحديثة، إلا أنها لا تحل مكان الاستخبارات البشرية. وأضاف أن «الإنسان هو الجهاز الأكثر ذكاء في نهاية المطاف. وما دام هناك بشر فإنه بالإمكان التأثير عليهم. وعلى عكس الأجهزة التكنولوجية، فإنه بالإمكان طرح أسئلة على الأفراد وتوجيههم إلى المفترق الذي تريد أن يتواجدوا فيه. واليومينت [أي الاستخبارات البشرية] يجلب اللون والرائحة والنوايا والأجواء واللهجات والأطعمة. ويمكنك من رؤية كيف تُقال الأمور، وهذا أمر لا يمكن أن توفره وسائل التنصت الالكترونية».

العداء مع الموساد والشاباك

ساد توتر شديد بين الوحدة ٥٠٤ وبين الموساد والشاباك، وصلت أحيانا إلى حد العداء بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية هذه، بسبب شعور كل جهاز بأن الآخر يتوغل إلى مجاله. وادعى مسؤول في الوحدة ٥٠٤ أنهم الوحيدون الذين توقعوا اندلاع الانتفاضة الثانية. وقال هذا المسؤول «لقد قلنا إنه ستندلع انتفاضة مسلحة، على عكس موقف الشاباك، الذي لم يتوقعها. وفي تلك الفترة [قبل الانتفاضة] بدأنا بتجنيد عملاء في المناطق [الفلسطينية]، زودونا بأفضل المؤشرات بأن البنادق ستوجه نحونا في نهاية المطاف».

وأشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أنه في الفترة التي عملت فيها الوحدة ٥٠٤ في موازاة الشاباك في الضفة الغربية وقطاع غزة «داس الجهازان على أصابع بعضهما، وحتى أن الشاباك حاول منع الوحدة ٥٠٤ من تجنيد عملاء في المناطق التي كان يعمل فيها». لكن «أ» قال إن العلاقات بين الجهازين تغيرت ووصف التعاون بينهما بأنه «شهر عسل».

إلا أن الصراع الأكبر كان وما زال بين الوحدة ٥٠٤ والموساد. وقد وصل هذا الصراع أوجه عندما طالب رئيس الموساد السابق، مئير داغان، بإغلاق الوحدة ٥٠٤ وإبقاء المسؤولية عن تشغيل الجواسيس بيد الموساد فقط.

وقال مسؤول رفيع المستوى في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي إن «عمل الاستخبارات في بلاد أجنبية من دون الوحدة ٥٠٤ يشبه العمل بيد مقيدة. والجيش الإسرائيلي لا يمكنه أن يتنازل عن هذه الوحدة. ومع كل الاحترام للتكنولوجيا المتقدمة، وقدرات التنصت والسايبر، إلا أن البديل للجاسوس البشري لم يولد حتى الآن».

وقال دورون إنه «دائما كان ودائما سيكون توتر بنيوي بين جميع أجهزة اليومينت. لكن حتى في أصعب الفترات والتوترات يوجد تبادل معلومات بين الأجهزة بشأن تجنيد المصادر. وهذا يعمل بطريقة 'الأول يحظى والثاني يبكي'. أي أن الأول الذي يجند العميل يبلغ باقي الأجهزة، وهم لا يتعاملون معه».

ورغم أن لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية شهرة كبيرة وواسعة في مجال التجسس، إلا أن رئيس دائرة التحقيقات في الوحدة ٥٠٤، المقدم «هـ»، لم يستبعد وجود جواسيس لدول «عدوة» في إسرائيل.

وقال إنه «في كل مكان يوجد فيه بشر توجد خيانات، سواء على الصعيد الشخصي، أو على الصعيد الوطني. فالبشر هم بشر».

محور خاص: إسرائيل والحرب في الحيز الافتراضي- تطورات ومقاربات جديدة، ترجمة وإعداد: سعيد عياش

دراسة إسرائيلية جديدة: قدرات إيران تضعها في مكانة دولة متقدمة في مجال الحرب الافتراضية!

شهدت ساحة الحرب في «الحيز الافتراضي» العالمي في الفترة الأخيرة العديد من التطورات والتجاذبات والسجالات الميدانية والنظرية، كان أبرزها ما دار في السنوات والأشهر القليلة الماضية في مسرح حرب الحيز الافتراضي الذي تلعب فيه الولايات المتحدة ودول الغرب وإسرائيل دوراً نشطاً في مواجهة اللاعب الشرق أوسطي النشط أيضاً، والمنفرد تقريباً، وهو إيران.

وقد اتخذ «الصراع» بين هؤلاء اللاعبين في هذا المجال الجديد نسبياً، شكل ما يُعتقد بأنه «هجمات متبادلة» تعرضت لها منشآت ومؤسسات ومنظومات في مجالات عدة على جبهتي هذا الصراع المستعر أكثر في الآونة الأخيرة، وخلفت أضراراً مادية واقتصادية ومعنوية، تتضارب التقديرات بشأن حجمها وآثارها وانعكاساتها على أنشطة مؤسسات وبرامج ومشاريع مالية وتكنولوجية، مدنية وعسكرية، وفي مقدمتها المشروع النووي الإيراني، الذي يحتل ملفه مكاناً بارزاً في صدارة أجندة المجتمع الدولي، وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي إسرائيل، كثر الحديث في الفترة الأخيرة أيضاً عن هذا الموضوع، وهو ما تجلى أخيراً في تصريحات لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال إحدى جلسات حكومته، قال فيها ما ضمنه أن إسرائيل تتعرض يومياً إلى هجمات في حيزها الافتراضي، ملمحاً إلى إيران في المقام الأول، وكذلك في صدور العديد من الأبحاث والدراسات عن مراكز أبحاث إسرائيلية، والتي تحيل وتحث على وجوب قيام إسرائيل بمواكبة التطورات في هذا المجال، وتسريع وتيرة استعدادها في مواجهة «التحدي الجديد» في الحيز الافتراضي، ولا سيما في مواجهة ما تسميه «التهديد الإيراني».

إسرائيل- إيران والحرب في الحيز الافتراضي

في هذا السياق ننقل هنا ملخصًا لمقال شامل ومطول يبحث في موضوع «قدرات إيران الافتراضية»، ومن المقرر أن ينشر هذا المقال، الذي كتبه د. غابي سيبوني، رئيس «برنامج الحيز الافتراضي» في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، بمساعدة الخبير المتدرب في البرنامج سامي كرونفيلد، في عدد شهر كانون الأول المقبل من مجلة «جيش واستراتيجيا» التي تصدر دورياً عن المعهد المذكور.

ويأتي هذا المقال في نطاق مشروع دراسي- بحثي للمعهد، سبق أن أصدر في إطاره، قبل قرابة العام، «مذكرة» جاءت تحت عنوان «الحرب في الحيز الافتراضي - مصطلحات واتجاهات ومعان ودلالات بالنسبة لإسرائيل». وسنعيد في إطار منفرد، للتذكير والفائدة، نشر مقاطع من هذه «المذكرة»- الوثيقة- التي تتناول بصورة مفصلة سمات «الحرب في الحيز القتالي- الافتراضي» وتقترح مقاربات وتوصيات عمل في شأن الإستراتيجيا التي يتعين على إسرائيل انتهاجها وتطبيقها في هذا الصدد.

يشير المقال إلى أن إيران تسعى إلى تطوير وتطبيق إستراتيجية للعمل في الحيز الافتراضي، وهي تعمل منذ قرابة العامين لبناء قدرة دفاعية وهجومية في هذا المجال. ولعل تطرق المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، علي خامينئي، إلى الفرص والمخاطر الكامنة في الحيز الافتراضي، عندما أعلن عن إقامة «مجلس افتراضي أعلى» في آذار من العام الحالي (٢٠١٢)، يدل على مدى مركزية هذا الموضوع في إيران.

في البعد الدفاعي تسعى إيران من أجل تحقيق هدفين مركزيين، الأول: إنشاء غلاف تكنولوجي يوفر حماية للبنى التحتية الحيوية، ومعلومات حساسة بشأن هجمات افتراضية، مثل هجمة «ستوكسنت» التي أضرت ببرنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني. الثاني: كبح وإحباط نشاطات افتراضية من جانب العناصر المعارضة والمناوئة للنظام. وفي هذا السياق ينبغي التطرق أيضاً إلى الخطة الإيرانية الرامية إلى إنشاء شبكة اتصالات مستقلة.

فيما يتعلق بالبعد الهجومي تندمج إستراتيجيا الحيز الافتراضي بنظرية الحرب غير المتناظرة، والتي تشكل مبدأ مركزياً في نظرية تفعيل القوة الإيرانية، وتنظر إيران إلى الحرب الافتراضية، على غرار التكتيكات غير المتناظرة الكلاسيكية الأخرى كالإرهاب وحرب العصابات، باعتبارها وسيلة فعالة وناجعة تمكن من الحاق ضرر ملموس بعدو يمتلك تفوقاً عسكرياً وتكنولوجياً. ويمكن التقدير أنه في حالة حدوث تصعيد بين إيران والغرب، ستسعى الأولى إلى شن هجوم افتراضي ضد بنى تحتية حيوية في الولايات المتحدة وحلفائها، كبنى الطاقة والمؤسسات الاقتصادية وشبكات النقل والمواصلات وغيرها.

ولقد خصصت إيران، بغية تحقيق أهدافها الإستراتيجية، قرابة مليار دولار لتطوير وشراء تكنولوجيا وتجنيد وتأهيل خبراء في هذا المجال. وتوجد في إيران شبكة واسعة من مؤسسات التعليم والأبحاث الأكاديمية التي تعمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات وهندسة الحواسيب والهندسة الإلكترونية. ويعمل إلى جانب ذلك، المعهد الحكومي لتكنولوجيا المعلومات (Iran Telecommunications Research Center) وهو الذراع البحثية والمهنية لوزارة المعلومات والاتصالات. ويقوم هذا المعهد بتفعيل وتأهيل طواقم بحثية متقدمة في مجالات شتى ومن ضمنها حماية المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، هناك هيئة حكومية أخرى، وهي (Technology Cooperation Office)، وتقوم هذه الهيئة، التابعة لديوان الرئيس الإيراني، بتوجيه مشاريع بحثية في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وينسب لها من قبل الاتحاد الأوروبي وأجهزة استخباراتية في الغرب الضلوع في البرنامج النووي الإيراني.

تتألف المنظومة الافتراضية الإيرانية من عدد كبير من المنظمات والأطر العاملة في هذا المضمار، والتي تتبع بشكل رسمي إلى أطر مؤسسية مختلفة تنشط في مجالات مختلفة. إحدى المنظمات المركزية، التي يتركز نشاطها في المجال الدفاعي، هي «قيادة حماية الحيز الافتراضي»، التي تعمل تحت «منظمة الدفاع السلبي الإيرانية»، والتي تتبع هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. وتضم هذه المنظمة في عضويتها، إلى جانب العسكريين، ممثلين لوزارات حكومية ومنها وزارة الاتصالات ووزارة الدفاع والاستخبارات والصناعة.

أما الهدف المركزي للمنظمة فيتمثل في تطوير نظرية دفاع وحماية ضد التهديدات الافتراضية. بالإضافة إلى ذلك، هناك هيئة افتراضية أخرى ذات طابع دفاعي وهي «مركز حماية المعلومات- ماهر»، وتتبع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. هذا المركز مسؤول أولاً وقبل كل شيء عن تفعيل واستخدام فرق (طواقم) الرد السريع في حالة وقوع هجمات افتراضية وأحداث طارئة. وتعمل في إيران إلى جانب هذه الأطر «اللجنة لتشخيص مواقع غير مصادق عليها» ووحدة افتراضية بوليسية FETA، تعمل، بالإضافة إلى مهمة مكافحة إجرام الإنترنت، في مجالات الرصد والمراقبة لمستخدمي الشبكة العنكبوتية في إيران، وخاصة «مقاهي الإنترنت» المنتشرة في أنحاء الدولة والتي تتيح التصفح المجهول إلى حد ما.

فيما يتعلق بالقدرات الهجومية للمنظومة الافتراضية الإيرانية، تبدو الصورة أقل وضوحاً. ويمكن القول إن القدرات الافتراضية لدى منظمة «الحرس الثوري الإيراني» تضع إيران في مركز دولة متقدمة في مجال الحرب الافتراضية. ومن بين هذه القدرات التي يمكن التنويه بها: تطوير برمجيات حاسوبية فيروسية عن طريق زرع كود متقصد في برمجيات مزيفة؛ تطوير قدرات إغلاق لشبكات اتصال وحواسيب؛ تطوير فيروسات ووسائل تسلل للحواسيب من أجل جمع معلومات؛ وأخيراً تطوير وسائل يمكن إخفاؤها وتشغيلها بصورة موقوتة أو بموجب أوامر من أجهزة تحكم.

هناك دلائل أيضاً على وجود علاقات بين منظمة «الحرس الثوري» وبين مجموعات قراصنة في إيران وخارجها، تعمل ضد أعداء النظام داخل إيران والخارج، مما يتيح للسلطات الرسمية الإيرانية التنصل من اتهامات قد توجه إليها بشأن الضلوع في الحرب والجريمة الافتراضية.

الانتقال إلى الهجوم

ثمة دلائل على أن إيران بدأت تعمل فعلاً في مجال الهجمات الافتراضية، وهذا ما تؤكده عدة أحداث كشف النقاب عنها في السنوات الأخيرة. ففي غضون العام الماضي (٢٠١١) نفذ

هجومان ضد شركات تزود أذونات حماية، أبرزهما الهجوم الذي تعرضت له شركة Diginotar الهولندية، وذلك خلال أشهر حزيران-آب ٢٠١١. وقد سرقت في أثناء الهجوم على هذه الشركة بطاقات تستخدم لتأكيد مواقع الكترونية، بما في ذلك بطاقة تخص موقع google.com، والتي تمكن المهاجم من التسلل وإعادة توجيه ملقمات gmail. وقد أتاح هذا الهجوم التسلل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف حاسوب، غالبيتها الساحقة في إيران، وقد تم ذلك كما يبدو لأغراض المراقبة والأمن الداخلي في إيران.

وفي شهر أيلول ٢٠١٢ هوجمت عدة مؤسسات مالية في الولايات المتحدة، ومن ضمنها مواقع تعود إلى عدة بنوك أمريكية كبرى. وتعتقد محافل أميركية استخباراتية أن هذه الهجمات الافتراضية نفذت، كما يبدو، من قبل إيران كرد على العقوبات التي فرضت عليها من جانب الولايات المتحدة. وكانت الهجمة الأشد تدميراً قد وقعت في شهر آب ٢٠١٢ على حواسيب شركة البترول السعودية أرامكو، وعلى شركة الغاز القطرية Ras Gas، والتي نفذت بواسطة فيروس حاسوب يعرف باسم Shamoo. وقد انتشر الفيروس عبر ملقمات حواسيب الشركة وأضر (أتلف) بمعلومات محفوظة فيها، وادعت مجموعة تسمي نفسها Swond of Justice، أنها مسؤولة عن الهجوم وقالت إنه جاء رداً ضد مصدر الدخل الرئيس للمملكة السعودية التي «اتهمت بارتكاب جرائم في دول مثل سورية والبحرين».

إن تطوير قدرات إيران الافتراضية والهجمات الأخيرة، ينبغي لها أن تقلق الولايات المتحدة وإسرائيل، لا سيما الهجمة على شركة أرامكو السعودية، وذلك نظراً لأن منظومات الدفاع المعيارية لا توفر حماية ضد تهديدات موضعية غير معروفة. لذا ينبغي تطوير وسائل وأدوات قادرة على توفير حمايات إزاء مثل هذه التهديدات، إن توجيه القدرات والأنشطة الإيرانية الافتراضية ضد إسرائيل ودول غربية أخرى يستوجب اتخاذ تدابير دفاعية ملائمة.

هناك حاجة إلى رؤية محدثة في كل ما يتعلق بوسائل الدفاع والحماية في الحيز الافتراضي، خاصة في ضوء الدقة والإحكام في عمل المهاجمين، كما يتعين على إسرائيل، في ضوء سيرورات التطور في المجال الافتراضي في إيران، أن تضع هذا المجال في مكان متقدم من قائمة أهداف وأولويات الاستخبارات والأنشطة الوقائية.

وعلى غرار البرنامج النووي الإيراني، فإن التحدي القائم في هذا المجال، لا يقتصر على دولة إسرائيل وحسب، وإنما يطال دولاً كثيرة أخرى في الغرب وفي منطقة الخليج أيضاً، مما يتطلب المبادرة إلى برامج تعاون واسع بين سائر الدول المعنية.

مقاطع من مذكرة بشأن استعدادات إسرائيل لمواجهة عصر الحرب الافتراضية

إضافة الحيز الافتراضي كمجال قتالي جديد يستلزم دمجه ضمن النظرية الأمنية الإسرائيلية!

قبل قرابة العام نشر «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب «مذكرة» تحت عنوان «الحرب في الحيز الافتراضي - مصطلحات واتجاهات ومعان ودلالات بالنسبة لإسرائيل». وفيما يلي عرض لأهم ما ورد فيها:

تتناول هذه «المذكرة» بشكل مفصل المميزات والسمات الخاصة للحيز القتالي الجديد، مقترحة مقاربات جديدة لمصطلحات ومفاهيم تقليدية، فيما يقترح معدوها على إسرائيل العمل على حث وتسريع استعدادها في مواجهة هذا التحدي الجديد، وذلك بغية تحسين سبل ووسائل الدفاع عن حيزها الافتراضي.

وللحيز الافتراضي، كحيز قتالي، خصائص خاصة تمكن من العمل بسرعة قصوى ضد أعداء يتواجدون على مسافة بعيدة جداً عن الدولة، من دون أن تعرض مقاتليها وجنودها للخطر، وهو ما يجعل هذا الحيز مغريا للقتال في الفترات الفاصلة بين حروب تقليدية. ويمكن التمييز بين مواجهات تقع في الحيز الافتراضي وبين حروب يشكل فيها الهجوم في الحيز الافتراضي مكونا في الحرب إلى جانب قوات وعناصر أخرى، كذلك يمكن التمييز بين هجمات تتم داخل الحيز الافتراضي (ضرب شبكات الاتصال الالكترونية) وبين استخدام الحيز كوسيلة بغية تعطيل عمل وأداء أجهزة وآلات تعمل في الحيزات المادية. مثال: الهجوم الافتراضي الذي تعرض له المشروع النووي الإيراني في العام ٢٠٠٩، وقد جسد هذا الحدث الطاقة الكامنة الهائلة للسلاح الافتراضي، واعتبر حدثا مؤسسا في تطور الحيز الافتراضي كمجال قتالي. وفي هذا السياق، فإن عدداً من حوادث الهجمات الافتراضية، واستعداد بعض الدول في الحيز الافتراضي، تدل على أن سباق التسلح الافتراضي قد انطلق! حيث أقيمت في السنوات الأخيرة في دول مختلفة هيئات ودوائر تتناول الحيز الافتراضي كحيز قتالي، كما جرى بلورة استراتيجيات أمنية للعمل في هذا الحيز.

أهمية تكنولوجيا المعلومات والحيز الافتراضي بالنسبة لإسرائيل

تنطوي تقنيات المعلومات، والحيز الافتراضي ذاته، على أهمية ومساهمة إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل. فالاقتصاد الإسرائيلي، وعلى غرار الدول الأكثر تقدما في العالم، يرتكز بدرجة كبيرة على بنى وشبكات الحيز الافتراضي. وتقدم فروع تكنولوجيا المعلومات مساهمة مباشرة وغير مباشرة في النمو الاقتصادي في إسرائيل التي تعتبر من الدول الرائدة في العالم في مضمار تطوير التقنيات المعلوماتية. ووفقا لدراسة أجرتها شركة الاستشارات الدولية «ماكنزي» فإن «اقتصاد الانترنت» في إسرائيل ينقسم إلى قسمين أو مجالين، وإن الجزء الأعظم منه يتركز في مجال صناعة تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT)، ويشمل ذلك إنتاج وبيع معدات وبرمجيات وخدمات، أما الجزء الأصغر، والذي يشهد نموا سريعا، فيتمثل في مجال التجارة الالكترونية، والذي يعنى بشراء بضائع وخدمات عن طريق الانترنت.

وبحسب الدراسة فقد بلغت قيمة المساهمة المباشرة (في الإنتاج) لاقتصاد الانترنت في إسرائيل حوالي ٥٠ مليار شيكل في العام ٢٠٠٩، ما يشكل قرابة ٦٫٥٪ من الناتج المحلي الخام. هذا المعطى يضع إسرائيل في مصاف أحد اقتصادات الانترنت المتصدرة عالميا. وتشير الدراسة ذاتها إلى أن «اقتصاد الانترنت» الإسرائيلي سيشهد، وفقا للتوقعات، نموا بوتيرة سنوية تصل إلى ٩٪، أي ضعفي وتيرة نمو الاقتصاد في إسرائيل. ومن المتوقع أن تصل قيمة مساهمة «اقتصاد الانترنت» الإسرائيلي في العام ٢٠١٥ إلى حوالي ٨٥ مليار شيكل، ستشكل قرابة ٨٫٥٪ من الناتج المحلي الخام. وتحتل فروع تكنولوجيا المعلومات أهمية خاصة نظرا لقدرتها العالية على المنافسة في السوق العالمية (جزء كبير من الناتج الإسرائيلي موجه إلى أسواق الخارج) ولأن السبيل الوحيد المتاح أمام إسرائيل كي تحقق نموا سريعا هو زيادة الصادرات.

ويتيح الحيز الافتراضي لإسرائيل كسر عزلتها الجغرافية في الشرق الأوسط وإقامة علاقات وثيقة ومنتظمة مع العالم. كذلك تكمن في الحيز الافتراضي طاقة لتقوية وتعزيز الصلة والترابط بين الهامش والمركز في الدولة، وهو يشكل عنصرا مركزيا في النشاط الاجتماعي وعاملا مهما في تمتين أواصر العلاقة بين سلطات الحكم والمواطن.

استعداد إسرائيل لحماية الحيز الافتراضي

عند الحديث عن الاستعدادات التي قامت بها إسرائيل لحماية الحيز الافتراضي فإن من الممكن الإشارة إلى عدد من النقاط البارزة. ففي العام ١٩٩٧ أقيم مشروع البنية التحتية الحكومية لعصر الانترنت (مشروع «تهيلاه»). والهدف من المشروع، الذي أقيم في قسم المحاسب العام في وزارة المالية، هو تزويد خدمات تصفح محمية لوزارات الحكومة ومؤسساتها ودوائرها.

وبحسب ما ورد في الموقع الالكتروني لهذه الهيئة، فإنها تحتوي على شبكة ملقمات (خوادم) يتلقى عن طريقها شهريا مئات آلاف المواطنين خدمات حكومية متاحة ومعلومات عن نشاطات وزارات الحكومة. وتستخدم «تهيلاه» وسائل وتدابير لحماية أمن شبكة الانترنت الحكومية، ابتداء من طاقم خبراء حماية معلومات واتصالات وانتهاء بمنتجات وتقنيات شركات عالمية رائدة. كما أقيم في إطار تهيلاه «مركز حماية معلومات حكومة إسرائيل»، الذي تشمل مهامه متابعة ورصد حوادث حماية معلومات على مستوى العالم، مع إيلاء اهتمام لهجمات داخل الشبكة تتعلق بإسرائيل؛ التنسيق بين هيئات حكومية من أجل حل مشاكل حماية وتنسيق العلاقة بين هذه الهيئات وبين جهات خارجية إضافة إلى إجراء أبحاث ودراسات في هذا المجال، كما ويصدر المركز إنذارات حماية معلومات للمنظمات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي تقيم علاقات مع «تهيلاه»، أو لجهات حكومية غير مصنفة. كذلك يقيم المركز علاقات مع جهات دولية بهدف القضاء على هجمات محوسبة. ويعمل في هذا الإطار طاقم CERT- Computer Emergency Response Team- الذي تتمثل مهمته في تقديم إجابات وحلول فورية لحوادث حماية معلومات في المؤسسات الحكومية. ويدير طاقم CERT مركز ردود فيما يتعلق بظواهر الهجمات داخل الشبكة وإدارة المخاطر وإيجاد تدابير حماية معلومات ومراقبة مرور ومنع أعمال القرصنة وتزوير الهوية داخل الشبكة، بالإضافة إلى المحافظة على خصوصية المعلومات ورفع مستوى الوعي بالحماية.

وفي آذار ٢٠١١ صادقت الحكومة على إقامة وحدة «منمار» (مديرية منظومات المعلومات) الحكومية، وهي هيئة بين وزارية مهمتها تركيز وتنسيق مجال الاتصالات الالكترونية في الحكومة. ويفترض بهذه الهيئة، التي تخضع لمسؤولية مدير عام وزارة المالية، أن تقوم بتوجيه وحدات الاتصال الالكتروني في وزارات الحكومة وأن تتحمل المسؤولية المباشرة عن جميع مشاريع الحوسبة الحكومية ومن ضمن ذلك مشروع «تهيلاه». ويشكل تركيز مشاريع الحوسبة الحكومية في مكان واحد تقدما كبيرا في استعدادات الدولة في مجال الاتصالات الالكترونية، غير أن من الأفضل أن تكون الجهة المسؤولة عن إدارة أمن منظومات المعلومات من خارج الجهة أو المؤسسة المنشأة والمشغلة لهذه البنى والشبكات.

في العام ٢٠٠٢ أقيمت السلطة الرسمية لحماية المعلومات في جهاز الأمن العام (الشاباك)، وهي مسؤولة عن التوجيه المهني للهيئات ذات الصلة بنطاق مسؤوليتها، في مجال حماية شبكات حاسوب حيوية من التهديدات الإرهابية والتخريب في مجال حماية المعلومات المصنفة (السرية) وتهديدات التجسس والكشف.

هيئة الـ «سايبر» التابعة للجيش الإسرائيلي: في العام ٢٠٠٩ وصف رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال غابي أشكنازي، الحيز الافتراضي كحيز قتالي استراتيجي. بناء على ذلك أقيمت هيئة الـ «سايبر» في الجيش الإسرائيلي، لكي تستخدمها هيئة الأركان العامة في تنسيق وتوجيه نشاطات الجيش في الحيز الافتراضي. وقد أقيمت الهيئة في إطار الوحدة ٨٢٠٠ التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») وتضم ممثلين من هذا القسم ومن قسم الاتصالات الالكترونية في الجيش.

هيئة «السايبر القومي»: في ١٨ أيار ٢٠١١ أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عن إقامة هيئة «سايبر قومي». وبحسب بيان صدر عن ديوان رئيس الحكومة فإن الغاية الرئيسة لهذه الهيئة هي توسيع القدرات الدفاعية للدولة عن شبكات البنى التحتية الحيوية إزاء هجمات إرهابية افتراضية، تشن من جانب دول أجنبية أو من جانب عناصر إرهابية.

توصيات

ثمة ثلاثة أسباب وجيهة تستدعي من إسرائيل حث استعدادها الأمني في الحيز الافتراضي:

على غرار دول غربية متطورة أخرى، فإن الحيز الافتراضي يكشف إسرائيل لمخاطر أساسية ملموسة، ومن ضمنها الحاق الضرر ببنى تحتية حيوية وبالمؤسسة الأمنية وبعمل وأداء مرافق الاقتصاد، وما شابه ذلك.

خلافا لدول كثيرة، فإن إسرائيل تواجه أعداء لديهم دوافع واضحة ومعلنة للمس بها قدر الإمكان. فهناك على سبيل المثال إيران التي تسعى أيضا لامتلاك قدرات افتراضية هجومية. كذلك من المحتمل قيام منظمات إرهابية بنشاطات هجومية في الحيز الافتراضي توجه ضد إسرائيل.

تمتلك إسرائيل، التي تعتبر من الدول المتصدرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والحضور في الحيز الافتراضي، الإمكانية لتطوير حماية متقدمة واستنفاد الأفضليات التي ينطوي عليها الحيز الافتراضي في ساحة القتال.

وفي إطار حث وتسريع الاستعدادات الإسرائيلية، لا بد من القيام بعدد من الخطوات ومنها على وجه الخصوص:

أولا- وضع إستراتيجيا قومية لأمن الحيز الافتراضي الإسرائيلي، وتطبيق هذه الإستراتيجيا بقيادة هيئة «السايبر القومي».

ثانيا- دمج الحرب الافتراضية كعنصر أو مكون في الإستراتيجيا الأمنية لإسرائيل.

إن قرار إقامة هيئة «السايبر القومي» يشكل في الحقيقة خطوة مهمة إضافية في مواجهة إسرائيل للتحدي الافتراضي، لكن ينبغي ضمان أن تعمل الهيئة بناء على إستراتيجيا افتراضية قومية، تتم بلورتها لهذا الغرض. كذلك من الأهمية بمكان، في ضوء تخلف إسرائيل في هذا المجال، أن تقام الهيئة المذكورة على وجه السرعة، وأن توكل إليها مسؤولية وصلاحيات ملائمة بغية سد الفجوة القائمة على المستوى القومي فيما يتعلق بالإدارة الإستراتيجية والدمج والتكامل بين سائر الجهات التنفيذية - المدنية والعسكرية- العاملة في الحيز الافتراضي في الصدد الدفاعي.

إستراتيجيا لحماية الحيز الافتراضي الإسرائيلي- اقتراح

هنا اقتراح لبلورة إستراتيجيا قومية لأمن وحماية الحيز الافتراضي الإسرائيلي، والتي يمكن لها أن تحقق الأهداف الاستراتيجية بالحد الأدنى من الموارد وأن تشكل إطار عمل لسائر الجهات المشاركة في حماية هذا الحيز الافتراضي.

كذلك فإن هذه الإستراتيجيا ستشكل خطاً موجها للعمل المشترك لسائر الهيئات مجتمعة ولنشاط كل منها على حدة طبقا لمسؤوليتها ومجال عملها.

أهداف الإستراتيجيا

أولا- إيجاد وتوفير حيز افتراضي آمن في إسرائيل يتيح للدولة تحقيق أهدافها القومية في مجالات الحكم والأمن والاقتصاد والمجتمع والشؤون الخارجية والعلوم وغيرها.

ثانيا- تعزيز الأمن في الحيز الافتراضي الإسرائيلي والمحافظة على حرية العمل والنشاط فيه بما يخدم عامة السكان.

ومن المفترض أن تعمل هذه الإستراتيجيا على دفع تحقيق هذه الأهداف بواسطة دمج وتضافر الطاقات والجهود لكافة الجهات ذات الصلة في الدولة وذلك بموجب مبادئ العمل التالية:

اعتبار الحيز الافتراضي حيزا قوميا جديدا ينبغي الدفاع عنه وحمايته بشكل خاص (خلافا للمجالات- الحيزات- التقليدية) من خلال رؤية شاملة وتعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة.

إنشاء قيادة وجهاز مركزي للدفاع الافتراضي على المستوى القومي (إقامة منظمة على المستوى الدولاني).

إدارة المخاطر من خلال رؤية شمولية، ومن ضمن ذلك وضع البنى التحتية الوطنية الحساسة والأجهزة والمنظومات الأمنية على رأس سلم الأولويات، إلى جانب معالجة حماية مكونات وعناصر إضافية في مجالي الاقتصاد والمجتمع، مثل حماية مستودعات المعرفة والخبرة لدى الجامعات ومراكز الأبحاث، وحماية شركات ذات تأثير على الاقتصاد (والتي ما زالت غير مشمولة ضمن قائمة البنى التحتية)، وكذلك حماية الشركات المرتبطة بشركات بنى وشبكات تحتية حيوية..

بناء نظام حماية مدمج وشامل، ومن ضمن ذلك دمج بين منظومات دفاع سلبية ومنظومات دفاع إيجابية؛ دمج بين دفاع عن أهداف حيوية وبين عناصر «حماية إقليمية»؛ تحسين هندسة الشبكات والربط الوثيق بين منظومات حماية سلبية ومنظومات الحماية الافتراضية.

تضافر قوى وطاقات في القطاع العام (الحكومي) بين القطاعين المني والمدني، وكذلك بين وحدات داخل كل قطاع من هذين القطاعين، مثلا تضافر الجهود والتعاون بين الجيش وبين قوى الأمن الأخرى.

تعاون وثيق بين القطاع الحكومي (الأمني والمدني) وبين القطاع الخاص في حماية الحيز الافتراضي، بما في ذلك في الخبرة والقدرات، بحيث تكون كل مؤسسة، حكومية أو خاصة، مدركة للمخاطر ولقدرات الحماية الجديدة.

تعاون وثيق مع جهات خارجية، مثلا بناء منظومات رصد ومراقبة جماعية مع جهات حليفة.

سن وتطبيق تشريعات تتيح النشاط الدفاعي.

مساعدة السكان بصورة عامة في مجال الحماية الافتراضية وذلك مثلا بواسطة نشاطات دعائية لزيادة وعي الجمهور بالتهديدات والحلول؛ تقديم حوافز لشراء وامتلاك برمجيات حماية؛ زيادة الرقابة على شركات الحراسة ومزودي الاتصالات للجمهور في البعد المذكور.

بناء قدرة على الانتعاش السريع من هجوم افتراضي.

استخدام الطرق والوسائل التكنولوجية الأكثر تقدما.

بلورة سياسة ردع وإحباط هجمات ورد كعناصر مكملة للإستراتيجيا، ومن ضمن ذلك قدرة رد مباشر وفوري ضد منظومات افتراضية معتدية وقدرة على المس بالمعتدي، والجهة المسؤولة عن هذا الموضوع هي المؤسسة الأمنية.

دمج الحيز الافتراضي في إستراتيجيا الأمن الإسرائيلية

إن إضافة مجال قتالي جديد للمجالات التقليدية (البر والبحر والجو والفضاء) يتطلب دمج الحيز الافتراضي في الإستراتيجيا، أو النظرية الأمنية لإسرائيل. في نيسان ٢٠٠٦ (قبل حرب لبنان الثانية) قدمت لجنة برئاسة دان مريدور، عينها وزير الدفاع في حينه عمير بيرتس، اقتراحا تضمن نظرية أمنية محدثة. وقد أشارت اللجنة من ضمن جملة أشياء، إلى الصلة المحدودة لمصطلح الردع في سياق مكافحة الإرهاب، والصعوبة في تجسيد مدلول مصطلح الحسم، وأوصت بإضافة الدفاع (أو الحماية) كمكون إضافي للمكونات التقليدية الثلاثة (الردع، الإنذار والحسم) في عقيدة الأمن الإسرائيلية. في كانون الأول ٢٠٠٩ قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، في حينه، الجنرال عاموس يادلين، إن «مجال الحرب الافتراضية يلائم تماما النظرية الهجومية لإسرائيل. إنه مجال إسرائيلي خالص، لا يعتمد على مساعدة أو تكنولوجيا أجنبيين».

وقد أظهر تفحص المصطلحات ذات الصلة بنظرية الأمن الإسرائيلية، بأن مضامين مصطلحات نظرية الأمن التقليدية لا تلائم مجال الحرب الافتراضية. على سبيل المثال فإن من الصعب جدا تجسيد الردع في الحيز الافتراضي، والإنذار التنفيذي لا قيمة له بدون حماية أو دفاع فعال، والدفاع الافتراضي يتطلب مواءمة عميقة للسمات الخاصة للحيز. كذلك فإن التعاون المطلوب لحماية الحيز يعتبر منقطع النظير بالمقارنة مع أشكال تعاون أخرى بين القطاعين الأمني والمدني لغرض النشاط العسكري.

إلى ذلك هناك حاجة، في ضوء الاعتراف بالحيز الافتراضي كحيز قتالي، لتفحص قدرات إستراتيجية جديدة، وربما لإحداث تغيير في تشكيل القوى، بمعنى الاستثمار أكثر في إقامة جيش افتراضي.

أخيرا، فإن إسرائيل تحوز على طاقة وإمكانية في أن تكون بين الدول المتصدرة في العالم في مجال الأمن الافتراضي، وذلك بالنظر إلى ما تمتلكه من ثروة بشرية وخبرة تكنولوجية عالية. إن استنفاد هذه الطاقة يمكن أن يساهم في تعزيز قدرة ومناعة الدولة في مجالي الأمن والاقتصاد.

حملة إعلامية لتعزيز حضور اللغة العربية في الحيز العام الإسرائيلي

أطلقت عدة جمعيات عربية ويهودية في إسرائيل، خلال الشهر الفائت، حملة إعلامية واسعة عبر شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بعنوان «القطار بحكي عربي كمان»، وتهدف إلى إضافة اللغة العربية على اللافتات وعلى المناداة الصوتية في قطارات إسرائيل.

وجاء في بيان خاص صادر عن الجمعيات المشتركة في هذه الحملة أنها تأتي في إطار نشاط هذه الجمعيات لفرض حضور اللغة العربية في الحيز العام الإسرائيلي، انطلاقاً من مبدأ احترام مكانة اللغة العربية كلغة رسمية تخدم خمس المواطنين في إسرائيل ومساواتها باللغة العبرية كأساس لخلق مجتمع ديمقراطي ومتساوي، واعتقاداً منها بأن تغييب اللغة العربية من الحيز العام الإسرائيلي هو دلالة على تغييب الأقلية العربية وتهميش دورها ومكانتها في الحياة الاجتماعية والسياسية في إسرائيل.

وأضاف البيان: إن استحضار اللغة العربية وإعادتها إلى الحيز العام هو بمثابة تمكين ودعم لحضور الأقلية العربية، ومنح الشرعية لامتيازها وخصوصيتها الثقافية.

وقال المحامي عوني بنا من «جمعية حقوق المواطن»: «إن اللغة هي أحد أهم مركبات الهوية القومية والخصوصية الثقافية والتميز للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وتغييب اللغة العربية من الحيز العام كإشارات الطرق، والأوراق الرسمية في الوزارات، ولافتات القطارات وغيرها، هو عملياً تغييب للأقلية العربية عن المشهد العام ونزع الشرعية عن وجودها وتميزها الثقافي».

وقال رون غيرليتس، وهو مدير عام مشارك في جمعية «سيكوي» لتكافؤ الفرص: «إننا نرى أهمية قصوى لخلق حضور ذي معنى للغة العربية في الحيز العام، وباعتقادي أن حضورا من هذا النوع هو خطوة ضرورية لبناء مجتمع مبني على قيم المشاركة والمساواة. وسيكون من دواعي سروري أن تحظى الحملة بدعم كبير لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل».

وأكد بيان الجمعيات أن اللغة العربية في إسرائيل هي لغة رسمية متساوية، وعلى الدولة واجب توفير جميع الخدمات الأساسية للمواطنين العرب بلغتهم العربية. إن تَلَقّي الخدمات اليوميّة التي يحتاجها المواطنون بلغة تعتبر رسميّة هو حقّ أساس في الدول الديمقراطية السويّة. وعليه فقد نظمت الجمعيات المشتركة حملة «القطار بحكي عربي كمان» باللغتين العربية والعبرية لإضافة اللغة العربية في اللافتات والتنبيه الصوتي في القطارات.

وتابع: بسبب ضيق الحال في أوضاع الجمهور العربيّ الاقتصاديّة، يَستخدم هذا الجمهوز المواصلاتِ العامّة استخدامًا مكثَّفًا، ومن هنا تزداد الحاجة إلى توفير خدمات المناداة والعرض المرئيّ باللغة العربيّة. ومن تلك الخدمات نذكر: لافتات توجيه للأرصفة، وجداول معلومات حول القطارات المنطلقة ومواعيد انطلاقها ووجهتها، وكذلك التحذيرات الصوتيّة للحفاظ على سلامة وأمن الركاب عند اقتراب القطارات من الأرصفة. ويسدّد الجمهور العربيّ ثمن خدمات القطار أسوةً بالجمهور اليهوديّ، وعليه فهو يستحقّ الحصول على كامل خدمات قطارات إسرائيل.

وطالبت الحملة بتصحيح هذا الوضع المشوَّه، ولا سيّما في مدن مختلطة كحيفا والمناطق التي تقع إلى الشمال منها. وأشارت إلى أن هذا التصحيح سيكون بمثابة خطوة على درب النهوض بالمساواة في إسرائيل بين المواطنين اليهود والعرب، وسيساهم في ترسيخ فضاء عامّ مشترك داخل محطّات وعربات القطار، وكذلك لدى البلدات المتنوّعة التي تستخدم القطار.

وأوضح البيان أن الحملة في شهر أيلول الفائت، واستمرت لعدة أسابيع، وشاهدها أكثر من نصف مليون شخص، وقام عشرات الآلاف بنشر ملصقات الحملة في الانترنت، وأكثر من ثلاثة آلاف مؤيد انضموا ووقعوا على العريضة الموجهة إلى مدير شركة القطارات.

وتابع: بدأت الحملة في الإعلام وقنوات الانترنت بهدف خلق ضغط إعلامي وجماهيري لاستغلاله في التأثير على صناع القرار من خلال العمل التحشيدي (اللوبي) في الكنيست والحكومة وإدارة شركة القطارات. وفي حال لم يُثمر الضغط الإعلامي الذي ترجم من خلال الحملة، والذي سيتواصل في الأشهر المقبلة في القنوات الإضافية، سنعود مرة أخرى إلى الجمهور مع حملة ديغيتالية إضافية. وسنواصل دفع هذا الهدف نحو الأمام كي تتساوى تجربة المسافرين والمسافرات العرب في القطارات مع تلك التي يحصل عليها المسافرون الناطقون بالعبرية- وكل ذلك بهدف النهوض بمجتمع مشترك ومتساو في إسرائيل.

اللغة العربية: إقصاء إسرائيلي ممنهج.

مقابلة خاصة مع المسؤولة عن مشروع «مدينة مشتركة»

رولي روزن لـ «المشهد الإسرائيلي»: من دون دعم «فكرة المدينة المشتركة» سيبقى واقع التعايش في حيفا ضعيفًا وهشًا

كتبت هبة زعبي:

أطلقت منظمة «شتيل» لدعم منظمات المجتمع المدني في إسرائيل، خلال مؤتمر عقدته في حيفا في أواسط شهر أيلول الماضي، كتابا جديدا تحت عنوان «حيفا بين واقع ورؤية مدينة مشتركة»، من إعداد رولي روزين، المسؤولة عن مشروع «حيفا مدينة مشتركة» في «شتيل»، ومجموعة من الأكاديميين والناشطين من حيفا ودول العالم.

ويهدف مشروع «حيفا مدينة مشتركة» الذي انطلق قبل ٤ سنوات، إلى تقديم استشارة ودعم لإحداث تغيير اجتماعي وخلق مجتمع وواقع مشترك في المدينة، وذلك بعد أن شعرت مجموعة من نشطاء وطاقم «شتيل» بأن واقع التعايش الذي يميزها هش وضعيف ولا بد من العمل على تغييره. وقد استضاف المؤتمر روبين كامبوس، مدير «المجتمعات المشتركة» في «نادي مدريد»، والذي استعرض خبرته وتجربته مع فكرة «المدينة المشتركة»، سعيا لدراستها وتجسيدها في مدينة حيفا، واستعرضت «شتيل» خلال المؤتمر نتائج البحث الذي أعدته عن الموضوع في المدينة.

وقد أجرينا هذا الحوار مع رولي روزين معدة الكتاب حول مضمونه وحول طبيعة وأهداف هذا المشروع.

(*) سؤال: كيف انطلقت فكرة المشروع وصياغة الكتاب؟

جواب: بدأت فكرة المشروع قبل ست سنوات بعد حرب لبنان الثانية العام ٢٠٠٦، وبعد أن رأت مجموعة من النشطاء وأفراد من طاقم «شتيل» أن التعايش في حيفا قد ظهر هشا خلال فترة الحرب. ولقد فهمنا أنه يتوجب علينا معالجة المشكلة بشكل أكثر عمقا، وبدأت المجموعة تتساءل حول ماهية هذا التعايش، وشكله، ومن هنا انطلق رأي بأن نبحث ونفهم حقيقة مدينة تعيش في حالة من الصراع وتضم العديد من المجموعات السكانية والإثنية، وكيف يمكننا أن ندير مدينة كهذه، قبل أن نتوجه بأية طلبات تتعلق بتحقيق فكرة المدينة المشتركة. وقد أفلحنا في تجنيد أموال للمشروع وإدارته. في البداية كانت الناشطة شهيرة شلبي من رائدات هذا المشروع وانضممت لها لاحقا، وبعدها انتقلت شهيرة إلى إدارة قسم المجتمع المشترك في «شتيل» والذي يرعى فكرة مدينة مشتركة في عدة مدن مثل: الناصرة، كرميئيل، يافا، عكا ومدن مختلطة أخرى.

(*) سؤال: ما هي الخطوات التي قمتم بها؟ وما هي رؤيتكم لتحقيق الفكرة؟

جواب: قمنا في البداية بإقامة «لجنة توجيه» ضمت ممثلين من عدة مؤسسات أكاديمية هامة ومدراء لمؤسسات اجتماعية وثقافية وناشطين اجتماعيين من المدينة، حيث قمنا معا بتحديد الأمور التي ننوي بحثها ودراستها، والتي تشمل أيضا دراسة نماذج أخرى شبيهة من العالم. كذلك قمنا بصياغة رؤية مشتركة تقودنا نحو تحقيق الفكرة، وهي رؤية ترتكز على ثلاث نقاط: أولا، حيفا مدينة متسامحة، سكانها من العرب واليهود لهم هويات ثقافية وإثنية ودينية مختلفة، يقيمون علاقات مبنية على الشراكة والثقة والحوار الحقيقي. ثانيا، تعي مؤسساتها أهمية التوزيع العادل والمتساوي للموارد وتعمل على تحقيق المساواة في الفرص وتقليص استغلال وظلم المجموعات المستضعفة. ثالثا، يشعر سكانها بالانتماء والشراكة والملكية المادية والعاطفية والرسمية على الفضاء المشترك.

في العام ٢٠١٠ قمنا بتنظيم مؤتمر تم خلاله عرض معطيات البحث وتوصياته. أحد الأمور التي قمنا بها هي تشكيل مجموعة مركزة من سكان مدينة حيفا والتي ضمت ١٦٥ مشتركا في ٢٦ مجموعة، قسم منها مجموعات مشتركة وأخرى مختلطة. حاولنا أيضا تحليل ما يحدث في ما يخص العلاقات بين المواطنين، وقابلنا العديد من الأشخاص وحاورنا خبراء ومختصين، ودونا كافة هذه المعلومات في الكتاب.

(*) سؤال: هل يمكن أن تحدثينا عن مضمون الكتاب؟

جواب: يستهل الكتاب بقصيدة عن الحياة المشتركة في منطقة «الهدار»، وبعدها نجد صور مواطنين حيفاويين من الأطياف الاجتماعية ومختلف المناطق في حيفا، وقد التقط هذه الصور طلاب تصوير من حيفا. وهذا الكتاب جاء كنتاج لعمل مشترك أنجزته مجموعة كبيرة من الأشخاص من سكان مدينة حيفا ومن دول العالم (بلدية برشلونة، شمال سان فرانسيسكو، بلفاست)، من الذين يعيشون أو يشجعون فكرة المدينة المشتركة وذلك للتعلم من تجربتهم، وقد تعاونوا معنا بعد مشاركتهم في مؤتمرنا الأول. ويضم الكتاب ٣٠ مقالا قسم منها مشترك، وكتبت مقدمة الكتاب بعدة لغات.

يشرح الكتاب ماهية المجتمع المشترك النظرية التي تتحدث عن هذا الموضوع وأهميته ولماذا هي مهمة لإسرائيل، ونحن نفترض بأن المجتمع المشترك يجب أن يتيح من جهة إمكانية وجود مساحات يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن ثقافتهم بشكل مستقل ومنفصل لكن في مجال مشترك، وهذا يتطلب منا البحث عن المصالح والنقاط المشتركة والمتفق عليها والتي تجمع فئات المجتمع كافة لأنه من غير الممكن أن نعيش تماما بصورة منفصلة، وهذا ما نطلق عليه «نظرية بين ثقافية» (أو «نظرية التعددية الثقافية»). يتحدث الجزء الأول من الكتاب عن «الوصايا العشر» التي يعتمدها بناء مجتمع مشترك، ومنها الحاجة إلى وجود ترتيبات مؤسساتية لحماية المجتمع المشترك، والحاجة للتنمية والتطوير المجتمعي، وإيجاد فرص للأقليات، وتحديد مسؤوليات من سيتولى زمام هذه المهمة لإحداث التغيير المنشود.

في نهاية كل جزء هناك مقابلات مع مواطنين حيفاويين يروون قصتهم الشخصية مع حيفا، مثل فادي نجار من «مقهى دوزان»، ويارون هدار الذي يدير أحد المراكز الجماهيرية في المدينة وشخصيات عديدة أخرى. هناك فصل خاص يتطرق إلى الموضوع في الساحة الدولية وعن كيفية إدارة هذا الاختلاف في مدن أخرى من العالم. بعد ذلك يحتوي الكتاب على فصول تتطرق إلى جوانب مختلفة عن حيفا، كالجانب التخطيطي، والجانب التربوي، والعلاقات بين فئات المجتمع المختلفة، والعمل، والاقتصاد، والسياسة، والاحتجاجات، والثقافة، والذاكرة الحضارية. وتوجد في كل فصل مجموعة من المقالات يقدم كتابها اقتراحاتهم لحلول جديدة تتعلق بهذه المواضيع. على سبيل المثال، في أحد المقالات ورد اقتراح لتغيير ملامح المبنى الذي يتواجد فيه مكتبنا، حيث تقع بجوارنا مقبرتان مغلقتان غير مستعملتين أحداهما تعود للطائفة الأرثوذكسية، ويقترح المقال تحويل هذا المبنى إلى متحف وأن يفتتح مع المقبرتين، وهذا الاقتراح يعترف بماضي المدينة الذي يجب الحفاظ عليه وعدم محوه وإعادته للذاكرة من جديد، وهناك اقتراح أيضا لبناء مدرسة مشتركة ثنائية اللغة، وتأتي هذه الاقتراحات من منطلق أن الاختلاف هو قيمة إضافية وحيفا تحديداً نمت وتطورت من هذا المنطلق وعلى مدار تاريخها ضمت فئات اجتماعية وسكانية مختلفة ومتنوعة قدمت إليها من أماكن مختلفة. يتطرق الكتاب إلى موضوع كيفية إدارة الصراعات الداخلية في المدينة، وإلى مواضيع تربوية ومواضيع أخرى مختلفة.

(*) سؤال: هل يمكن أن تحدثينا عن تعاونكم مع «نادي مدريد»؟

جواب: تعاونا مع «نادي مدريد»، المكون من أعضاء كانوا رؤساء دول سابقين، وقد بحث هؤلاء أيضا لماذا بات المجتمع المشترك حاجة عالمية اليوم، وهذا مدون في الكتاب، وتحدث عنه روبين كامبوس، مدير «مشروع المجتمع المشترك» في النادي خلال المؤتمر الذي عقد الشهر الفائت. نظريتهم تقول بأنه في أغلب الأماكن في العالم لا توجد أماكن ذات عرق واحد وإنما هناك خليط من الأعراق والثقافات، وعلينا أن نحدد كيف يمكننا أن نعيش سوية وأن نحافظ في الوقت ذاته على مميزاتنا وثقافتنا، ويجب أن نبحث عن النقاط المشتركة التي نلتقي فيها مع توفير فرص متساوية للجميع.

(*) سؤال: جاء الكتاب كنتاج للمشروع، لكن هل هناك فعاليات ونشاطات أخرى تقومون بها لدفع الفكرة قدماً؟

جواب: قمنا بتنظيم «مهرجان القصة الحيفاوية» والذي يتضمن سلسلة من الفعاليات المتعددة التي جرت بعدة لغات وفي أماكن مختلفة من المدينة، حيث قام العديد من الأشخاص بسرد روايتهم الخاصة عن حيفا، مما أتاح للكثيرين إمكان التعرف على وجهة نظرهم وفهم القصص المختلفة التي تخص المدينة. كما قمنا باستكتاب مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بالكتابة ويجتمعون كل ثلاثة أسابيع وقد نتجت عن ذلك مجموعة من القصص بأقلام أعضاء المجموعة ذاتها.

(*) سؤال: إلى أين تخططون بالوصول في المشروع؟ وهل هناك تعاون من قبل البلدية مع المشروع؟

جواب: هناك تعاون بمستويات مختلفة، مثلا قامت البلدية باستضافة نشاطنا في المتحف البلدي، ونحن نعمل مع مركز بيت الكرمة، وقسم الرفاه الاجتماعي في البلدية، غير أن هذه الأخيرة لا تدعمنا بصورة مادية. في أحيان كثيرة تصغي لطلباتنا وفي أحيان أخرى لا تتعاون معنا، نحن في النهاية مؤسسة مدنية وهذا المشروع أقيم بمبادرتنا الذاتية، لكننا نحتاج لهذا التعاون ونبحث عنه دائما.

(*) سؤال: ما هي أهم النتائج التي توصلتم إليها من خلال البحث؟

جواب: فهمنا من خلال البحث بأن العلاقات بين الأشخاص متغيرة دائما، ومن المجموعات المركزة التي درسناها توصلنا لأربعة موديلات (نماذج) تمثل شكل وصورة هذه العلاقات بين المواطنين والتي تتغير دائما. الموديل الأول: أنه يوجد دائما حرب وصراع ونجد هذا خلال التظاهرات التي حدثت على سبيل المثال بعد اعتقال الناشط السياسي أمير مخول أو بعد أحداث الأسطول، نجد من جهة عربا يحملون شعارات وأعلاما وفي الجهة الأخرى مواطنين يهود، لكن على أرض الواقع هذه الصورة ليست صحيحة، حيث نجد يهودا يقفون مع العرب ومن الجهة الأخرى فإننا نجد في العديد من المرات عربا يقفون في هذه الجهة ويتفرجون على ما يحدث وهم غير راضين عن الحدث التظاهري. إذن فإن الصورة ليست صحيحة بأن نجد عربا من جهة ويهودا من جهة أخرى إنما يوجد عرب ويهود في الجهتين. الموديل الثاني: هو «عيد الأعياد»، حيث يدّعون هنا بأنه لا يوجد صراع إنما يعيش جميعنا في سلام ويهنئ أحدنا الآخر، وهذه الصورة لا تصف الصورة بشكل كامل، إذ نجد العرب يلبسون بطريقة تراثية معينة ويرقصون على المنصة وكذلك اليهود يلبسون كالحريديم ويرقصون رقصة تراثية، لكن على أرض الواقع فإننا لا نلبس هذا الزي وهو لا يمثلنا في الحياة اليومية، إذن هذا الوصف غير مطابق للواقع، فعلى أرض الواقع يلتقي الجانبان في عادات اجتماعية وحياتية مختلفة. الموديل الثالث: نرى خلاله مجموعة من الشبان الذين يقيمون حفلة شوارع، ولا يمكن أن تميزي بين هوياتهم الثقافية والقومية فهم يلبسون بطريقة مشابهة وبطريقة عصرية، وهنا يوجد اختلاط ولا يمكننا التمييز بين هويات أي منهم. الموديل الرابع: ساحة ألعاب على شاطئ البحر، تجدين فيها ألعابا مختلفة، يؤمها مواطنون من كافة فئات المجتمع تميزينهم من خلال طريقة لباسهم وكلهم يتواجدون في نفس المكان، ويتصرفون بمزاجيات مختلفة، تجدينهم في مرات يتجنبون بعضهم البعض وفي أخرى يتقربون من بعضهم ويتغاضون عن الاختلاف، أو نجدهم في حالة صراع بين بعضهم البعض.

(*) سؤال: ما هي توصياتكم؟

جواب: أولا، نحن نجد أن الأمور تختلف بسرعة. ثانيا، نجد أشخاصا يبحثون عن حيز خاص بهم وفي أماكن أخرى يريدون أن يكون الحيز مختلطا. في قضايا التربية والتعليم الجميع يريد حيزاً منفصلا، لكن في قضايا الإسكان الأمر يختلف، إذ نجد من جهة الأشخاص من الجانبين الذين يريدون العيش في حيز مشترك، ونجد من جهة أخرى أشخاصا يريدون العيش في حيز منفصل. حينما يكون هناك اتفاق لا تنشأ مشاكل، مثلا لأن جميع العرب وجميع اليهود يفضلون مدارس منفصلة فإننا لا نجد احتكاكات ومشاكل والأمر يختلف في قضايا السكن. أما في أماكن العمل هناك اتفاق لدرجة ما والأمر يختلف حسب المعايير الشخصية لكل واحد. في «نادي مدريد» هناك مثل يذكر بأن المجتمعات المشتركة لا تؤسس من تلقاء ذاتها ويجب الاستثمار في بنائها، ويجب التفكير في كيفية إدارة مثل هذا المجتمع، فالأمر لا يدار من تلقاء نفسه فهو يحتوي العديد من الصراعات والخلافات لأنه توجد العديد من الأمور غير المتفق عليها، لذا يجب التركيز على العمل لتحقيق ما نصبو اليه وخلق اتفاقات وقواسم مشتركة حتى ندير حياتنا سوية. أحد الأمور التي نقترحها هو إقامة مركز يساعد في عملية إدارة الصراعات حتى نصل إلى اتفاق، وهي الفكرة التي نسعى لتحقيقها في هذه الفترة. الحديث هنا يدور على الحيز الجماهيري من خلال إقامة أماكن عامة تمكن من إجراء لقاءات، ونقترح إقامة مدرسة مشتركة ثنائية اللغة. ويجب أن يتحقق عامل المساواة حتى نصل إلى أهدافنا خاصة في مجال التشغيل، كما يجب التعامل مع عملية التخطيط كعملية اجتماعية ندمج خلالها فئات المجتمع المختلفة ونستعين بآرائها وطلباتها الخاصة، كذلك يجب تطوير خطاب عام وتوفير عدل في التوزيع وأن يتشارك الجميع في الحيز العام. يجب الحفاظ على قيم التراث الحضاري، وخلق توازن بين المشترك والخاص وفي نفس الوقت الحفاظ على الهوية الخاصة والبحث عن هوية مشتركة.

(*) سؤال: ما هي خطواتكم نحو تحقيق الفكرة؟

جواب: سنحاول تحريك البلدية للتعاون معنا بخصوص تحقيق الفكرة، ونحن نحاول تحقيقها من خلال العديد من الفعاليات، إذ أننا كما قلنا شركاء في «مهرجان القصة الحيفاوية» الذي نسعى من خلاله إلى تشجيع استيعاب الفكرة بين سكان المدينة، ونساعد إحدى المجموعات التي تسعى لبناء مدرسة ثنائية اللغة، كما سعينا لبناء مركز قادر على إدارة الصراعات بصورة بناءة وغير عنيفة. ونحن في النهاية مؤسسة وليس بلدية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»